عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في محافظة الخليل

رامي عزمي عبد الجواد قباجه

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين
1427هـ / 2006م

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في محافظة الخليل

رامي عزمي عبد الجواد قباجه

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1427هـ / 2006م

التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية في محافظة الخليل

إعداد:
رامي عزمي عبد الجواد قباجه

ترقوميا / الخليل بكالوريوس خدمة اجتماعية من جامعة القدس المفتوحة

المشرف: الدكتور تيسير عبد الله

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الإرشاد النفسي والتربوي من عمادة الدراسات العليا/ قسم التربية/ جامعة القدس

1427هـ / 2006م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج الإرشاد النفسي والتربوي

إجازة الرسالة

التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في محافظة الخليل

اسم الطالب: رامي عزمي عبد الجواد قباجه
الرقم الجامعي: 20210995

المشرف: الدكتور تيسير عبد الله

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2006/6/13م من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: د. تيسير عبد الله التوقيع:
2- ممتحناً داخلياً: د. محمود أبو سمره التوقيع:
3- ممتحناً خارجياً: د. حسن أبو سعد التوقيع:

القدس – فلسطين

1427هـ / 2006م

الإهداء

إلى أجمل وأروع وأرق زهرتين في الكون..إلى سحر الكلام .. إلى الأمل والمستقبل.. إلى ترانيم الحب والعطاء .. إلى من لو قضت الشريعة أن نسجد لغير الله لسجدت لهما طوال حياتي أمي الحنون ... أبي العزيز

إلى رفيقة دربي وأمل حياتي ... زوجتي الغالية

إلى أغلى ما في الوجود إلى صغيرتي وفلذة كبدي "ملك"

إلى أرواح شهداء الحركة الوطنية الأسيرة وكافة شهداء ثورتنا على امتداد مسيرة النضال.. والذين نبتت على رفاتهم أعشاب الربيع .. وهبت على مراقدهم الأبدية رياح الخريف.. وأعيد تخليد ذكراهم في أناشيد الغضب والحجارة لتنبت على صدورهم شقائق النعمان.

إلى أولئك الصامدين خلف القضبان الحديدية في زنازين الاحتلال الغاشم... إلى الأسرى والأسيرات الذين حولوا آلامهم إلى مواقف وأوجاعهم إلى قضية ... إلى الجرحى الشاهدة جراحهم على عظيم فعلهم...

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع ...

إقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

الأسم: رامي عزمي عبد الجواد قباجه

التاريخ:

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، الذي منّ علي بنعمه وقدراته لإتمام دراستي الجامعية .

إنه لا يسعني وبعد انتهاء هذا العمل المبارك، إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي ومعلمي الدكتور تيسير عبد الله المشرف على هذه الرسالة، لما أبدى لي من نصح وإرشادات لإتمام هذا العمل المتواضع، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأخوة المحكمين الذين ساعدوني في بناء الاستبانة لجمع المعلومات لهذه الدراسة .

كما ولا يسعني وأن أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأخوة في وزارة شؤون الأسرى ونادي الأسير الفلسطيني لما أبديا من اهتمام وتعاون في هذا المجال .

كما وأتقدم بجزيل شكري وعرفاني إلى الأخوة الأسرى المحررين الذين ساعدوني في تعبئة الاستبيانات وجمعها .

وأخيراً فإنني أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ بسام بنات "المحلل الإحصائي" والى كل من ساعدني وشجعني وآزرني في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود وأخص بالذكر الأخوة : نصر قعقور، سالم قباجه وحسن الكرابليه .

مصطلحات الدراسة

التكيف: هو مجموعة ردود الفعل التي يدل بها الفرد من بناءه النفسي أو سلوكه ليجيب على شروط محيطة محدودة أو على خبرة جديدة (الرفاعي،1982).

التكيف النفسي: هو وجود اتزان وتوافق وانسجام بين الحاجات الفسيولوجية والنفسية المختلفة والقيام بوظائفها النفسية كالاحساسات المختلفة والمحكمات العقلية وعملية التعلم والاستفادة من الخبرات والتخيل والإدراكات، كلها تعمل بشكل متناسق ومنسجم كوحدة عمل واحدة متكاملة (الرفاعي،1982)

التكيف الاجتماعي: هو حالة تتوفر فيها علاقة منسجمة بين الفرد والبيئة الاجتماعية فيستطيع الفرد إشباع معظم حاجاته الاجتماعية مع قبول ما تفرضه البيئة عليه من مطالب، كما أنه العملية التي تنطوي على أحداث ما ينبغي من تغيرات في الشخص أو في البيئة أو فيهما معاً بقصد تحقيق الانسجام في العلاقات بينهما (جامعة القدس المفتوحة، 1992).

السجون : هي تلك الأمكنة التي يقضي فيها الجانحون فترة الحكم التي أصدرتها المحاكم بحقهم، فهي ليست مكانا للإرهاب والقمع (عطية الله، 1968).

المعتقلات: تعبير نازي ارتبط بالنازية في ألمانيا ويقصد به محاجر كان يرسل إليها المتهمون بعداوة النظام الاشتراكي الوطني، كما ارتبط اسمها بالمعتقلين وهنا هي المكان الذي يحتجز فيه المعتقلون تحت وطأة التعذيب والتنكيل (عطية الله، 1968).

التعذيب: هو أي عمل ينتج عنه ألم أو عناء شديد جسدياً كان أم نفسياً يتم إلحاقه عمداً لشخص ما من أحد الموظفين الرسميين أو بتحريض منه لأغراض مثل الحصول من هذا الشخص أو شخص آخر على معلومات أو اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه أو تخويفه أو تخويف أشخاص آخرين (شقير، 1996).

الاستفزاز: هو محاولة إثارة السخط أو التحري ض على من تسيطر لغرض سياسي كما يعتبر أحد الوسائل التي تلجأ إليها الدول الاستعمارية لشن حرب (عطية الله، 1968).

كراسات ثقافية: هو المادة الثقافية التي يكتبها الأسرى على ورق دفتر أو مجموعة من الأوراق تجمع معاً وتسمى كراسة (قراقع، 2001).

غرفة العصافير: هي غرفة مخصصة للمتعاونين مع الاحتلال، تكون منفصلة عن سائر غرف المعتقلين في السجن، ولا يسمح للعملاء بالاختلاط بسائر الأسرى أو رؤيتهم، أي لهم وضع خاص ومنفصل من كافة النواحي، وسميت غرفة العصافير تشبيهاً للأسير العميل الذي يكشف أمره داخل السجن،ويهرب إلى الإدارة كالعصفور الهارب ويتم وضعه في تلك الغرفة (قراقع، 2001).

الزنزانة: عبارة عن حجره صغيرة مظلمة وقذرة وتبعث منها رائحة كريهة يتميز جوها بالرطوبة والبرد الشديد شتاءاً والحر الشديد صيفاً جدرانها صماء وقد تحتوي على نافذة صغيرة جداً تسمح بنور ضعيف وقد تكون مظلمة تماماً، ولا تحتوي الزنزانة على أي نوع من المرافق لا ماء فيها ولا مراحيض، وبابها مكون من الحديد المصفح ومقوى بنوع كبير من الأقفال (قراقع، 2001).

الافراداه: كلمة عبرية تعني الفصل أو العزل الانفرادي، وهي تطلق على الأكس أو الزنزانة الانفرادية التي يوضع بها الأسير المعزول المعاقب (قراقع، 2001).

الهز العنيف: يعتبر الهز العنيف من الأساليب المستخدمة أثناء التحقيق وهو عملية هز المعتقل بشكل منظم بقوة كبيرة من خلال مسك الرأس بحيث يهتز العنق والصدر والكتفين، كما أنه يؤدي إلى الوفاة بإحداث نزيف في المخ أو بإحداث تلف في الجهاز العصبي المركزي (منديلا، 1995).

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك من خلال دراسة مجموعة متغيرات : (العمر، مدة الاعتقال، عدد مرات الاعتقال ، الحالة الاجتماعية قبل الاعتقال وبعده، عدد الأطفال، المستوى التعليمي ومعدل دخل الأسرة الشهري قبل الاعتقال وبعده) .

ومن خلال ذلك فحصت الدراسة مجموعة من الفرضيات التي من شأنها الكشف عن أهم المشاكل التي عانى منها الأسرى المحررين .

حيث أجابت الدراسة عن الفرضيات على النحو التالي :

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 = α في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير العمر.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 = α في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد مرات الاعتقال.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 = α في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الحالة الاجتماعية قبل الاعتقال.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 = α في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الحالة الاجتماعية بعد الاعتقال.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 = α في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد الأطفال.
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 = α في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير المستوى التعليمي.
7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 = α في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة قبل الاعتقال.
8. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 = α في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة بعد الاعتقال .

9. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha = 0.05$ بين مدة الاعتقال ودرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار مجتمع الدراسة من الأسرى المحررين في محافظة الخليل والبالغ عددهم حوالي 1200 أسير محرر، حيث شملت العينة حولي (240) أسير محرر ممن تنطبق عليهم شروط الدارسة، موزعين على المحافظة وتم اختيار العينة بطريقة قصدية، وقد استخدم الباحث الاستبيان لجمع المعلومات حيث تم تحليل نتائج الدارسة إحصائيا باستخدام الحاسوب وبرنامج الرزم الإحصائية (SPSS) .

وبعد جمع البيانات أظهر التحليل الإحصائي للبيانات النتائج التالية :

1. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha = 0.05$ في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك في متغيرات (العمر ومدة الاعتقال وعدد مرات الاعتقال والحالة الاجتماعية قبل وبعد الاعتقال.
2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha = 0.05$ في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك في متغيرات المستوى التعليمي حيث كان لصالح ذوي التعليم الجامعي فأكثر، وعدد الأطفال حيث كان لصالح ذوي عدد الأطفال من (1-3) حيث كانوا أكثر تكيفاً من الأسرى ذوي عدد الأطفال 4 فما فوق، أما الدخل الشهري بعد الاعتقال كان لصالح ذوي الدخل العالي على الدخل المتدني والمتوسط.

وانتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات ذات العلاقة:

- ضرورة العمل على تربية الأسرى التربية الوطنية العالية، وذلك من أجل تنمية القدرات العالية على مواجهة كافة أنواع المعاناة والظروف الصعبة التي تعيق قدرتهم على التكيف النفسي والاجتماعي في المجتمع.
- ضرورة العمل على دمج الأسرى في جماعات، وذلك من خلال الحلقات التنظيمية والإرشادية من أجل دحر القلق والتوتر الناتج عن الاعتقال والأساليب الممارسة ضدهم.
- العمل على تكامل جميع المؤسسات الحكومية والأهلية كالتربية والتنشئة الاجتماعية وذلك لإزالة العادات والتقاليد المقيدة لعملية التحرر الاجتماعي والسياسي.
- العمل على توفير فرص عمل حقيقية للأسرى المحررين وذلك من أجل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المادية وتوفير الحد الأدنى لمتطلبات الحياة، ودفعهم لمواكبة الحياة الاقتصادية.
- العمل على توفير فرص التعليم الجامعي المجاني للأسرى المحررين لما في ذلك من أهمية في قدرة الفئة المتعلمة على مواكبة المجتمع وقدرتها على التكيف النفسي والاجتماعي فيه.

– توعية الأسرة الفلسطينية على مواجهة الألم والمعاناة الناتجة عن الاعتقال، لأنها قادرة على توفير الحماية الأسرية والرعاية التربوية والنفسية والاجتماعية للأسرى، وهذا من شأنه زيادة درجات التكيف في المجتمع.

– ضرورة القيام بدراسات خاصة تتناول متغيرات مستقلة أخرى غير التي تناولتها الدراسة، وذلك من أجل وضع اليد على مجمل المشاكل التي يعاني منها الأسرى المحررين داخل وخارج المؤسسات والعمل على حلها بأكبر قدر ممكن.

Abstract

The Psychological and Social Adjustment of the Freer Prisoners in the Institutions of the Palestinian National Authority

Prepared By: Rami Qabaja

Supervisor: Dr. Taiseer Abed- Allah

The purpose of this study was to identify the degree of the social and psychological adjustment amongst the Palestinian freer prisoners in the institutions of The Palestinian National Authority through the following variables (age, period of arrest, number of arrests, martial status before and after arrest, number of children, level of education, and the family monthly salary before and after arrest

To achieve the aims of the study the population was chosen from the freer prisoners at Hebron area. They were (1200).The sample of the study consisted of (240) freer prisoners. The sample was selected in a simple random way. The questionnaire was used to collect data which were analyzed by computer using the SPSS program.

The study tested the following hypotheses:

1. There is no significant difference at (α =0.05) in the degree of the social and psychological adjustment with the freer prisoners in the institutions of The Palestinian Authority due to age.
2. There is no significant difference at (α =0.05) in the degree of the social and psychological adjustment with the freer prisoners in the institutions of The Palestinian Authority due to number of arrests.
3. There is no significant difference at (α =0.05) in the degree of the social and psychological adjustment with the freer prisoners in the institutions of The Palestinian Authority due to martial status before arrest.
4. There is no significant difference at (α =0.05) in the degree of the social and psychological adjustment with the freer prisoners in the institutions of The Palestinian Authority due to martial status after the arrest.
5. There is no significant difference at (α =0.05) in the degree of the social and psychological adjustment with the freer prisoners in the institutions of The Palestinian Authority due to number of children.
6. There is no significant difference at (α =0.05) in the degree of the social and psychological adjustment with the freer prisoners in the institutions of The Palestinian Authority due to educational level.
7. There is no significant difference at (α =0.05) in the degree of the social and psychological adjustment with the freer prisoners in the institutions of

The Palestinian Authority due to the family monthly salary before the arrest.

8. There is no significant difference at (α =0.05) in the degree of the social and psychological adjustment with the freer prisoners in the institutions of The Palestinian Authority due to the family monthly salary after the arrest.

9. There is no significant relationship at (α =0.05) between the degree of the social and psychological adjustment with the freer prisoners in the institutions of The Palestinian Authority and the period of arrest.

After collecting and analyzing data, the following results were indicated:-

1- There are no significant differences at α = 0.05 in the degree of the social and psychological adjustment with the freer prisoners in the following variables: Ade, number of arrests, period of arrest and the marital status before and after arrest.

2- There are significant differences at α = 0.05 in the degree of the social and psychological adjustment with the freer prisoners in the institutions of The Palestinian Authority due to the institutions level for freer prisoners who have the first university degree or more number of children for those who have 1-3 children, and the monthly salary after the arrest for the freer prisoners who have high salary on those who have medium and low salaries.

Finally the study ended with some related recommendations:

- Educating hte prisoners the highly patriotic education in order to face all kinds of suffering which stand in the way of their psychological and social adjustment.
- Involving prisoners in groups such as organizational of counseling sessions to minimize the anxiety and tension that caused by arresting.
- Integrating all national and governmental institutions specially the educational and social ones to get red of all traditions that stop the political and social freedom.
- Providing real job vacancies to freer prisoners so that they can fulfill their financial commitments and daily life requirements.
- Providing freer educational chances to free prisoners so that some of them can continue their higher education and involved in the community.
- Edification the Palestinian families to face all types of pain or suffering that result from arresting in order to provable prisoners with social and psychological care.
- Carrying out other studies that investigate other independent carioles in order to be aware of most troubles that face the freer prisoners inside and outside the institutions to be solved as possible.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أهمية الدراسة

4.1 أهداف الدراسة

5.1 أسئلة الدراسة

6.1 فرضيات الدراسة

7.1 حدود الدراسة

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

توصف المجتمعات العربية عادة بأنها مجتمعات تقليدية، انتماء الفرد فيها على أساس عشائري قبلي، فالولاء أولاً للأسرة ثم العائلة ثم للمجتمع والأمة، والعائلة في المجتمع العربي هي وحدة إنتاجية ومركز للنشاطات الاجتماعية تتمركز السلطة والمسؤوليات في يد الذكر (الأب) وبنيتها التنظيمية تكون على أساس الجنس والعمر، ورغم هذه الصفات فإن المجتمعات العربية لا تتعرض لتهديدات خارجية مباشرة تهدد كينونتها وديمومتها كما هو حاصل بالنسبة للمجتمع الفلسطيني منذ نصف قرن تقريباً.

إن ما يميز المجتمع الفلسطيني عن بقية المجتمعات العربية هو خصوصية هذا المجتمع من حيث تفتت البنية الاجتماعية والاقتصادية كنتيجة مباشرة للاحتلال الاستيطاني الصهيوني لأرض فلسطين سواء عام 1948 – 1967، ليس هذا فحسب وإنما نشوء وانتشار المخيمات الفلسطينية في الوطن والمهجر (الجماجره، 1999).

لقد واكب انطلاق انتفاضة 1987 ممارسة العمل الوطني النضالي بأشكاله المتعددة، سواء داخل الوطن المحتل أو خارجة، وتعرض المناضل الفلسطيني للاعتقال وهو شكل من أشكال القمع التي اتخذتها سلطات الاحتلال الصهيوني وأذرعته الأمنية ضد الإنسان الفلسطيني والشعب عامة، والقصد منه حرمانه الحرية وبذلك يشكل الاعتقال الاحتمال الأول للإنسان الفلسطيني ضمن احتمالات أخرى مثل الاستشهاد والإبعاد والتشرد وطمس الهوية، وهذه الأساليب تنكرها المواثيق الدولية والإنسانية، إلا أنه أصبح الواقع المميز لوجود الاحتلال ورده على الإنسان الفلسطيني المقاوم لهذه الأساليب، وبذلك أصبحت السلسلة اليومية التي نعيشها سواء بمد أو جزر وقد تجاوز العدد ليصل إلى عشرات الآلاف (معمر، 1993).

فالصمود السياسي إذا هو أحد مظاهر العمل الوطني داخل الوطن المحتل، ورغم الظروف الاعتقالية اللإنسانية التي عاشها المناضلون داخل سجون الاحتلال فقد استطاعوا وبعد نضالات طويلة تخللتها الاضطرابات وسقوط الشهداء، استطاعوا تقوية أنفسهم كحركة وطنية أسيرة ومناضلة انتزعت اعتراف العدو بها، وتمثل هذا الاعتراف بوجود ناطق رسمي واحد يتحدث باسم المعتقلين مع إدارة السجن وقد عرف هذا الناطق باسم ممثل المعتقلين.

وفي خضم هذا الصراع الوطني لعبت الأسرة وفي كثير من الأحيان والمواقف دورا رياديا وبارزا في التصدي للعدو ومخططاته، فكانت الأسرة الـ 1 ية بمثابة الجندي المجهول في هذه المعركة الوطنية، لقد تعرضت أسر المعتقلين الفلسطينيين بتأثيرات وضغوطات مباشرة وغير مباشرة، فقد كانت الأسرة مستهدفة من قبل أجهزة مخابرات العدو بلغت حد الإسقاط الأمني، أو التشريد أو النفي كسياسة مباشرة ومفتوحة، وتعرض أهالي المعتقلين للاعتقال أو الحرمان من زيارة أبنائهم والتعرض للتعذيب والإذلال أمام السجون.

وعلى صعيد آخر فإن الكثير من العائلات الفلسطينية تضررت لغياب الأب أو الزوج أو الأخ أو الابن، والذي يشكل اختلالاً كبيراً في نظام العائلة الفلسطينية، بالإضافة إلى القلق الذي تعيشه العائلة على حياة المعتقل في فترة الاعتقال من تهديد نفسي وجسدي، وقد يودي بحياته أو يحصل على حكم عالي، ومن هنا تأخذ العائلة أشكال جديدة للنضال ضمن صراعها الوطني للبقاء كعائلة متماسكة ضمن واقع اجتماعي وطني عام، ويساهم بحماية العائلة ويحافظ على توازنها الداخلي.
إذاً هذا جزء من الفروقات الواضحة بين العائلة العربية والعائلة الفلسطينية، فإن المجتمعات العربية خضعت لتغيرات بنيوية أو تحولات في نمط العلاقات الاجتماعية وانتشار الأسرة النواة، والمجال مفتوح إلى هذه الأسرة والمجتمعات للتقدم وتحقيق قدر التحرر والاستقلالية والاعتماد على الذات، فإن الأسرة الفلسطينية محكومة لعوامل خارجة عن إرادتها تعمل على تفتيت المجتمع الفلسطيني بكافة مظاهر حياته، سواء في دور المؤسسات التعليمية، والمنظمات الحكومية والغير الحكومية... أو في البناء الاجتماعي والاستقلال الاقتصادي (الجماجره، 1999).

مراحل التجربة الاعتقالية

لم تسير تجربة نضال الأسرى بخط مستقيم بل في تصاعد وهبوط، تقدم وتراجع، ولكنها بشكل إجمالي سجلت نقلات نوعية بين فترة وأخرى في مسيرة صعبة وشاقة خاض خلالها الأسرى سلسلة من النضالات الجزئية والشاملة على مختلف المحاور والأصعدة سواء الداخلية بترسيخ الوحدة الاعتقالية أو الخارجية في مواجهة حملات الإرهاب الإسرائيلي والقمع المتواصلة التي تعرضوا لها، فكان الثمن سقوط الشهداء والجرحى وتكبد المعاناة.
وبرغم صعوبة تقسيم مراحل هذه التجربة نتيجة الوضع المعقد الذي مرت به وتداخلها وتعدد أشكال المعاملة واختلاف الجاهزية الاعتقالية من سجن لآخر فإنه يمكن تحديد أربع مراحل لهذه التجربة والوقوف أمام سماتها ومميزاتها:

أولا:مرحلة حماية الذات (الهوية) الوطنية (1969-1971)
اتخذ شكل المواجهة في هذه المرحلة دف 2 ـرى عن ذاتهم الوطنية وكرامتهم النضالية التي كانت تتعرض للسلب والتدمير المتواصلين، إضافة إلى محاولات الأسرى تجميع طاقاتهم وبناء الوحدة الاعتقالية الداخلية التي كانت هدفاً لإدارة السجن وأجهزتها الأمنية للسيطرة على الأسرى وتمزيق صفوفهم ومواقفهم.

بالرغم من غياب الأطر التنظيمية ووجود خلافات داخلية وانعدام الوعي الكافي لدى الأسرى وبروز العفوية في بداية رحلة الاعتقال إلا أن الأسرى خاضوا مواجهات قاسية وشاقة ضد الأساليب الإرهابية والقوانين الجائرة التي فرضت عليهم مما خلق المقدمات لتأطير الذات الوطنية وصيانتها والتي نضجت وتأصلت في المراحل اللاحقة وعبر معارك ونضالات متواصلة.

إن أبرز مطالب الأسرى في هذه المرحلة والتي خاضوا المواجهات في سبيل تحقيقها تتمثل بمايلي:

1 -وقف استخدام الضرب والاعتداء على الأسرى.

2 -إلغاء القيود الإذلالية المفروضة على الأسرى مثل إجبار الأسير على مخاطبة السجان بـ "سيدي" وعقد الأيدي خلف الظهر وطأطأة الرأس أثناء إحصاء الأسرى والسماح بالحديث أثناء النزهة.

3 -السماح بإطلاق الشعر والشارب.

4 -حرية العمل إي عدم إجبار الأسرى على العمل في مرافق الإنتاج الإسرائيلية كنسج شبك الدبابات وبناء أسوار السجن وغيرها...

5 -السماح بإدخال المواد الثقافية والقرطاسية للأسرى.

6 -تخفيف الاكتظاظ والازدحام في غرف المعتقلين (أبو بكر، 1989).

واتخذ شكل المواجهة خوض الإضرابات الامتناعية، كإضراب سجن الرملة عن الطعام وهو الإضراب الأول عام 1969 احتجاجا على سياسة الضرب والتنكيل والذي استمر 11 يوماً وكذلك إضراب سجن عسقلان بتاريخ 1970/7/5 والذي استمر سبعة أيام حيث استشهد خلاله الشهيد عبد القادر أبو الفحم (قاسم ، 1986).

إضافة إلى احتجاجات عصيانية قام بها الأسرى مثل إلقاء الملابس والأبرا ش خارج الغرف كما حدث في عسقلان في كانون أول عام 1970 احتجاجا على استمرار المعاملة المذلة للأسرى برغم الوعود التي تلقوها من قبل إدارة السجون بتحسين ظروفهم.

وخاض أسرى سجن بئر السبع إضراباً عصيانياً بالامتناع عن الخروج إلى مرافق العمل بتاريخ 17 /1970/1، وتعرض الأسرى بسبب ذلك لحملة التنكيل والضرب المبرح وفرض حالة من الإرهاب على المعتقلين، وخلال ذلك قام الأسرى بحرق المنجرة التي أجبروا على العمل بها (عنقاوي، 1995).

إن من أهم منجزات هذه المرحلة هي كسر حاجز الخوف والرعب الذي كان يسيطر على المعتقلين وكسر القيود التعسفية التي فرضت على المعتا 3 بروز الروح النضالية لدى الأسرى والاستعداد للمواجهة والمصادمة دفاعاً عن قيمهم الإنسانية وكرامتهم الوطنية.

ثانيا: مرحلة بناء المؤسسة وتحسين شروط الاعتقال (1972 – 1979)

إن بناء الوضع الداخلي للحركة الأسيرة في بدايات التجربة كان الهاجس الأساسي للكادر الاعتقالي والقيادي إذ أن حالة التشرذم وغياب الأطر السياسية، وبروز الخلافات بين المعتقلين كانت عوامل

ضعف أصابت الجسم الاعتقالي في كافة مراحل المواجهة مع إدارات السجون وعلى هذا الأساس قدم عدد من المعتقلين من أصحاب التجربة التنظيمية دوراً في وضع اللبنات الأولى لبناء المؤسسة الاعتقالية وتزامن ذلك بوضع البرامج النضالية الكفيلة بالقضاء على "التيارات الانفلاشية" وتعنية من دعوته إلى التفكك والتحلل من الالتزام التنظيمي والوطني ومحاربة الروح والعمل الجماعي (عنقاوي، 1995) وكذلك مواجهة تدخلات إدارة المعتقل وأساليبها الهادفة إلى خلق التناقضات والخلافات بين المعتقلين، وكان قانون إجبار الأسرى على الخروج للعمل في مرافق تحت سيطرة الإدارة أحد المنافذ التي استطاعت إدارة المعتقل من خلالها زرع الانقسامات وخلق المحاور والشلل والنزاعات الفردية والانفلاشية بين صفوف الأسرى حيث جعلت من تلك المرافق مصيدة للإيقاع بالمعتقلين وبؤراً للفساد وكانت مرافق العمل عقبة رئيسية أمام رفع مستوى المعتقلين السياسي والثقافي والأمني مما انعكس سلبياً على واقعهم وحياتهم الداخلية (القيمري، 1985).

وقد تحدث أحد الأسرى عن هذه المرحلة قائلاً "إن أهم إنجاز حققته المسيرة الاعتقالية إغلاق مرافق العمل الإنتاجية إغلاقاً تاماً" وجدير بالذكر أن الأسير كان يجبر على العمل في مرافق يعود إنتاجها وخدماتها لحكومة إسرائيل وليس للأسرى (عنقاوي، 1995).

ومن الخطوات النضالية التي خاضها الأسرى، إضراب الأسرى في سجن بئر السبع العصياني تحت شعار ومطلب واحد هو "حرية عدم العمل" وذلك بتاريخ 1973/7/9 واتخذ الإضراب شكل الامتناع عن زيارة الأهل والتوقف عن العمل وعدم الخروج لساحة النزهة، وعدم حلاقة الرأس والذقن، وعدم إخراج الرسائل وعدم إرسال الملابس إلى المغسلة مطالبين بتحسين شروط الحياة داخل المعتقل، وقد استمر الإضراب تسعة أشهر وبالرغم من أن الإضراب لم يحقق أهدافه المطروحة إلا أنه أظهر صلابة الأسرى وتماسكهم الداخلي حيث تخلله عقد الجلسات التنظيمية والاعتقالية وألقيت المحاضرات الثقافية وجرت النقاشات السياسية الأمر الذي مكن الأسرى من السيطرة على الوضع العام الداخلي من خلال اللجان الاعتقالية التي حالت دون كسر الإضراب أو انهياره (القيمري، 1985).

ويعتبر إضراب عسقلان التاريخي المفتوح عن الطعام في 1976/12/11 والذي استمر 45 يوم نقلة نوعية في مسيرة الاعتقال نحو تحسين شروط الحياة في المعتقلات ومظهراً من مظاهر نضوج التجربة وترسيخ المؤسسة الاعتقالية القائدة في السجون[4] اعتبر الإضراب ملحمة جماعية وضعت حجر الأساس للنضال الاعتقالي الشامل المبني على أسس تنظيمية راسخة، ولأول مرة يرافق الإضراب تفاعل شعبي وجماهيري خارجي مناصر لمطالب الأسرى الإنسانية وقد طالب الأسرى في هذا الإضراب بجملة من المطالب التي تلبي الحد الأدنى من الشروط الإنسانية وأبرزها السماح للأسرى بالحصول على الأسرة والفرشات الإسفنجية وحيازة جهاز الراديو والتلفاز وتحسين الرعاية الصحية وعدم الاعتداء بالضرب على الأسرى والسماح بأداء صلاة الجمعة في ساحة المعتقل والانتساب

للجامعات وإدخال المواد الثقافية، وتحسين التغذية وغيرها من المطالب الحياتية والمعيشية الأساسية التي كانت مفقودة عند الأسرى (القيمري، 1985).

وعلى الرغم من حملة التنكيل والعزل والتنقلات التي قامت بها إدارة السجون بعد إنهاء الإضراب إلا أنه كان يمثل مرحلة نضالية عالية وراقية في تجربة المعتقلين عكست نفسها على سائر السجون وترسخت من خلالها قيم نضالية ثابتة أبرزها يناء المؤسسة الاعتقالية التي امتازت بالدقة والالتزام والانضباط والقدرة العالية على التصدي والمواجهة إذ أصبحت السجون مدارس وقلاع ثورية بعد أن أرادت مصلحة السجون أن تكون مواقع للإفراغ السياسي والتدمير الإنساني، إذ أن كافة السجون سواء في المناطق المحتلة أو داخل الخط الأخضر خاضت معارك ومواجهات مختلفة خلال هذه المرحلة في سبيل تحسين أوضاعها، وإيقاف الإرهاب المنظم الذي كان ينفذ ضد حقوقها وقد استطاع الأسرى انتزاع الكثير من التحسينات على ظروفهم وإن بقيت بشكل محدود وجزئي (أبو بكر، 1989).

ثالثا: مرحلة تحقيق المنجزات وحمايتها (1980–1987)

السياسة المتبعة لإدارة السجون تتمثل دوما بمحاولات المماطلة والتسويف في تلبية مطالب الأسرى، والأخطر من ذلك إعدادها الخطط للانقضاض على منجزات حققها الأسرى بعد تضحيات وآلام كبيرة وإعادة الأوضاع لتتفق مع قوانينها الجائرة القائمة على السيطرة على الأسرى وتركيعهم وإخضاعهم، ومن هنا فإن مسيرة المعتقلين كانت بين مد وجزر في معركة غير متكافئة تواجه فيها الارادات الإنسانية أدوات القمع الإسرائيلية المتفوقة والمتطورة، فكان الهدف من إقامة سجن نفحه الصحراوي بتاريخ 1980/5/2 هو عزل نشطاء المعتقلين وقاداتهم، وليكون سجنا للردع والرعب لكافة المعتقلين لما امتاز به من أوضاع لا تطاق ومن معاملة تعسفية لا مثيل لها.

وجاء الرد من قبل الأسرى بإعلانهم الإضراب المفتوح عن الطعام في 1980/7/21 والذي تحول إلى انتفاضة شاملة عمت كافة المعتقلات التي دخلت إضرابات تضامنية مع مطالب أسرى نفحة, وقد حقق هذا الإضراب الذي توقف بتاريخ 1980/8/16 جملة من المنجزات المعنوية والمادية عكست نفسها ايجابيا على بقية السجون، فعلى الصعيد المعنوي استطاع الأسرى كسر شوكة المخطط الذي وقف من وراء إنشاء هذا السجن، وأظهر الإض 5 قياً وتقدماً في الوعي ونضجاً في التجربة الاعتقالية والنضالية لدى الأسرى، والقدرة على تجنيد الحركة الجماهيرية والإعلامية المحلية والدولية وحتى الإسرائيلية في الخارج، فضلاً عما أثبته الأسرى من التحلي بطاقة نضالية هائلة واستعدادهم للتضحية وتحت شعار "نعم لآلام الجوع، ولا لآلام الركوع".

أما على الصعيد المادي، فقد استطاع الأسرى انتزاع موافقة إدارة السجون على العديد من المطالب النوعية سبق أن ماطلت في تلبيتها خلال المراحل السابقة، أبرزها تركيب الأسرة وتحسين الطعام، واستبدال صاج الحديد المثبت على أبواب الغرف بشبك وبناء غرفة لزيارة الأهل، وتركيب مرآة في كل

غرفة، وإدخال مغسلة، وتغيير نظام الزيارة ليصبح مرة كل أسبوعين بدلا من كل شهر، وغيرها... (القيمري، 1985).

وتشابه أسباب انتفاضة أسرى السجن المركزي للضفة الغربية "جنيد" بالأسباب التي أطلقت انفجار سجن نفحه، عندما أعلن الأسرى في جنيد الاضراب المفتوح عن الطعام بتاريخ 1984/9/23 والذي استمر 13 يوما احتجاجا على الأهداف التي افتتح من أجلها المعتقل والذي استخدمت فيه التكنولوجيا لحصار ومراقبة المعتقلين والتضييق على حياتهم مثل أجهزة الكاميرا، والأسلاك المكهربة، إضافة إلى فرض إجراءات داخلية معقدة واستفزازية وسحب كافة المنجزات التي حققها الأسرى في مراحل نضالهم السابق بمحاولات إعادة الأوضاع إلى أعوام 70/69 حيث ساد التفتيش الاستفزازي المهين، والاعتداء بالضرب وقنابل الغاز على الأسرى وعزل الأقسام بعضها البعض ومنع حركة ممثل السجن والزيارات بين الغرف والأقسام، إضافة إلى تدهور الوضع الغذائي والازدحام ونقص الملابس وضعف التهوية والإنارة وغيرها (أسرى الثورة الفلسطينية في السجن المركز للضفة الغربية، 1984).

ومن الجدير ذكره أن احتمال النكوص وتراجع إدارة السجون عما وافقت عليه من مطالب للأسرى وارد دوماً، حيث تتحين الفرص لشن هجوم مضاد على منجزات المعتقلين قد تؤدي لتراجع الحياة في هذا المعتقل إلى وضع أقل مما وصلت إليه، وهذا ما جرى بعد صفقة تبادل الأسرى عام 1985 بالإفراج عن العديد من الكفاءات والقيادات الاعتقالية ذات التجربة لتستغل إدارة السجون الفراغ الذي أحدثه الإفراج عن هؤلاء للتراجع عن وعودها ولتبدأ الحركة الأسيرة في موقف الدفاع عن منجزاتها التي حققتها بالتضحيات الغالية، حيث خاض الأسرى سلسة من الاضرابات الجزئية والشاملة في إطار التصدي لهجمة إدارة مصلحة السجون على حقوقهم، ففي 1987/3/25 خاض أسرى جنيد إضراباً مفتوحاً عن الطعام استمر 20 يوماً، بعد أن شنت إدارة السجون حملة واسعة تستهدف ضرب البنى التحتية في السجون من خلال قيامها بحركة تنقلات واسعة للمعتقلين شملت الكوادر والقيادات لضرب النضال الاعتقالي وتفريغ السجون المؤثرة في طاقاتها الفاعلة إذ لوحظ

تركيز إدارة السجون على إضعاف الجسم الاعتقالي وتدمير المؤسسة الاعتقالية وشرعيتها، وقد استطاع هذا الإضراب تثبيت منجزات الأسرى وحمايتها بعد أن رضخت إدارة السجون لمطالب المعتقلين (الحركة الفتحاوية الأسيرة، 1992).

رابعا: مرحلة النضال الشامل (1987–1992)

اعتبرت هذه المرحلة من أكثر المراحل حساسية في تاريخ الحركة الأسيرة، حيث لعبت عوامل محلية ودولية دورا في التأثير على مسيرة الحركة الأسيرة داخل السجون، كان من أبرز أحداثها اندلاع انتفاضة 1987 حيث تخلل ذلك عمليات اعتقالية واسعة وإقامة معسكرات جديدة لاستيعاب الأعداد الجمة من المعتقلين، إضافة إلى عامل آخر وهو حرب الخليج الأولى والثانية على العراق وما أحدثه

من متغيرات دولية عكست نفسها على القضية الفلسطينية وحركتها الوطنية والتي تعتبر الحركة الأسيرة جزءاً منها (قراقع، 2001).

إن السلطات الإسرائيلية لا تقوم بتزويد معلومات كاملة حول الاعتقالات خلال فترة معينة ولذا فإن من الصعب تقدير عدد الاعتقالات التي تتم خلال السنوات النضالية المتتالية، إضافة إلى ذلك فإن بعض الأشخاص يتم اعتقالهم لمرات عديدة وبعضهم تم تجديد الاعتقال لهم وهم داخل السجن، ولكن الأرقام تشير إلى أن هناك هبوطا شديدا في الاعتقالات وهذا ما نجم عن الاتفاقيات وخاصة أوسلو التي خفضت عدد الفلسطينيين القاطنين تحت السيطرة الإسرائيلية وساهمت في الإفراج عن عدد من الأسرى.

وتتعدد أشكال الاعتقال، فهناك الاعتقال أثناء معركة بين الفدائيين والإسرائيليين وهناك الاعتقال البيتي الذي غالباً ما يكون في منتصف الليل حيث تبعث عدة سيارات عسكرية بهدف وضع المعتقل وذويه في حالة نفسية صعبة، وهذا ما تهدف إليه المخابرات من أجل تقريب المعتقل من حافة الهاوية، ويقيد المعتقل إما بالحديد أو بقطعة من البلاستيك المقوى مع تغطية العيون وأحيانا وضع كيس قذر على رأسه والضرب المستمر حتى يصل إلى المعتقل.

وتبدأ مرحلة التعذيب منذ اللحظة الأولى للاعتقال، أما عند وصول المعتقلين السجن فيتم إخراجهم وأيديهم مقيدة يرغمون على طأطأة رؤوسهم والسير وسط صفين من الجنود الذين يقومون بضربهم أو بإحداث ضجة عالية في الساحة من أجل خلق الرعب والفزع بين صفوفهم.

وتبدأ مرحلة التحقيق مع المعتقل بالترغيب والترهيب، واستخدام كافة فنون العملية الاعتقالية من أجل انتزاع الاعتراف من الأسير، وأغلب الحالات تفشل فيها هذه الأساليب، نتيجة لصلابة المعتقل أو لأنه لا يملك أي معلومات ويلتزم الصمت (النجار، 1996).

وتتم مراسم عملية التحقيق في:

1 -المناضل الذي يقف أمام المحقق بعد إلقاء القبض مباشرة في عمل عسكري متلبساً.

2 -المناضل يقف أمام المحقق بناء على توفر معلومات استخبارية عنه.

3 -مرحلة اعتراف المناضل.

4 -مرحلة ما بعد الاعتراف وحتى النزول 7 لزنازين إلى السجن.

وفي هذه المرحلة (التحقيق) يحاول العدو الإيقاع بالفريسة من خلال التطرق إلى الأمور الشخصية والتهديد بإسقاط شرف المعتقل وإسقاط إخوانه وأهله أمنيا وأخلاقيا، وإغرائه بكافة الأساليب الممكنة وحرمانه من النوم والأكل لفترات طويلة من النهار .

ويتعرض المعتقلون لشتى أصناف التعذيب أثناء التحقيق معهم تتمثل بالضغط النفسي والجسدي، وأكثر الأساليب استخداماً في المعتقلات الإسرائيلية هو الشبح والهز العنيف والضرب على المناطق

الحساسة واستخدام العقاقير الكيماوية والمخدرات وتصوير المعتقل في أوضاع معينة، والعزل الانفرادي (النجار، 1996).

لم يكن السجن في الفهم الإسرائيلي وسيلة للعقاب فقط، ولا مكاناً للتأهيل كما تنادي بذلك القوانين الدولية بل كان أداة للقتل والتصفية ونزع الروح المتمردة والثائرة في الإنسان الفلسطيني ليتحول من مجرد إنسان إلى رقم لا قيمة له محطما ومدمرا بلا قناعات ثورية (اتفاقيات جنيف،1949).

حيث أرادت السلطات الإسرائيلية من السجن أن يوصل الأسير إلى نتيجة بأن نضالاته ذهبت سدى ولهذا كان على الأسير الفلسطيني أن يواجه في السجن سلسلة من الأساليب اللاإنسانية التي أراد القادة الإسرائيليون من ورائها أن يتحول الأسرى في السجن إلى عبء على أنفسهم وشعبهم (القيمري، 1985).

وأصبحت السجون ومراكز التوقيف التي ورث معظمها الاحتلال عن الانتداب البريطاني والحكم الأردني مراكز لممارسة العنف والقتل البطيء ضد الشعب الفلسطيني وقواه المناضلة، ليشكل السجن بما يمثل من إرهاب وقمع إجراءات بوليسية بديلا لحبل المشنقة ووسيلة لتصفية الإنسان التدريجية جسديا ومعنويا (قاسم، 1989).

"لقد اتبعت إدارات القمع كل الأساليب الممكنة لأجل تحقيق هدفها في تطويع المناضل الأسير لإخضاعه تمهيداً لشطبه وطنيا وإنسانيا، فسياسة الاستنزاف العصبي المرهق وسياسة التجويع النفسي والمادي والحرمان المطلق من كل الضرورات الأولية لحياة بشرية معقولة وسياسة الإسقاط الوطني والاستهداف الأمني وسياسات التجهيل والمحو الثقافي وغيرها.." (القيمري، 1985).

إن هذه الأساليب الوحشية انطلقت من قناعات إسرائيلية ترى في الأسرى الفلسطينيين مخربين ومجرمين يجب تحطيمهم وتحويل حياتهم داخل السجن إلى جحيم لا يطاق (عنقاوي، 1995).

ومن هنا فإن صراع الأسرى داخل السجون منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 تركز حول دفاعهم عن ذاتهم الوطنية التي استهدفتها سياسات الإبادة الإسرائيلية ومخططاتها التعسفية. لقد زج بالأسرى الفلسطينيين في سجون يقع بعضها داخل الخط الأخضر، وبعضها في المناطق الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزه) وقد عملت الحكومة الإسرائيلية على إقامة مراكز اعتقال جديدة كالنقب وبيتونيا وحولت العديد من منشاتها إلى معسكرات اعتقال خاصة في ظل الانتفاضة وقامت الحكومة الإسرائيلية بإجراء إصلاحات وترميمات فيها لتزيد من طاقتها الاستيعابية حتى أنها حولت سجن الفارعة الذي كان يستخدم اصطبلا لخيل في العهد البريطاني إلى مركز للتحقيق بعد إنشاء زنازين تلائم ذلك (قاسم، 1986).

وشهدت هذه السجون حربا بكل معنى الكلمة بين الإنسان الأسير المدافع عن إنسانيته وذاته الوطنية وبين السياسات الإسرائيلية الرسمية الرامية إلى تفريغ هذه الذات وقتلها، فنجد أنه في كل سجن بل في كل غرفة سجن وزنزانة تجربة جماعية وفردية متنوعة ومتعددة تشكل بمجملها تجربة الإنسان

الفلسطيني الأسير، إنها الرحلة الطويلة التي لم تصل إلى نهايتها حتى الآن رحلة المقاومة والتصدي والسير في الطريق إلى الحرية، وقد رأينا أنه من المهم تناول التجربة الاعتقالية خلال مراحل النضال الفلسطيني ومدى تأثير هذه التجربة على المجتمع الفلسطيني الأسير .

تمارس سلطات الاحتلال وجنود الاحتلال كافة أساليب التعذيب ضد المعتقلين الفلسطينيين وخاصة أن الأسرى يعيشون في ظروف صعبة دون توفير أي وسائل للاعتقال.

التعذيب

المقصود "بالتعذيب" أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو من شخص ثالث على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث أو عندما يلحق مثل الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية (قراقع، 2003).

ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها".

ومن أجل اعتبار هذا الفعل تعذيبا يجب أن تتوفر العناصر التالية:

1 -يجب أن ينتج عن هذا الفعل ألما أو عذابا شديدا كان جسديا أو عقليا.
2 -يجب أن يقوم بهذا الفعل موظف رسمي، كالشرطي أو الجندي أو موظف السجن...الخ.
3 -يجب أن يكون هذا الفعل مقصودا وهادفا للحصول على معلومات أو اعتراف وهو ما تمارسه إسرائيل بكافة أشكاله ضد المعتقلين الفلسطينيين .

كما ورد أيضا في المادة 7 من المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966): "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة وعلى وجه الخصوص لا يجوز إجراء أية تجربة طبية على أحد دون رضاه". وقد وقعت إسرائيل في عام 1986 على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وفي عام 1991 صادقت عليها وتشير التقديرات إلى أن 80% من المعتقلين الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم خلال انتفاضة الأقصى تعرضوا للتعذيب، حيث تمر عملية الاعتقال والتعذيب الإسرائيلي، كنمط للمواطنين الفلسطينيين سواء الرجال أو الأطفال أو النساء بعدة مراحل تبدأ العملية منذ اللحظات الأولى للاعتقال، ويتجلى ذلك من خلال الطريقة التي يتم بموجبها أخذ المعتقلين من بيوتهم .

بعد الاعتقال مباشرة يتم اقتياد المعتقلين ونقلهم مكبلي الأيدي ومعصوبي الأعين ووضعهم في سيارة جيب عسكرية لنقله إلى مراكز الاعتقال وفي العادة يتم وضعهم على الأرض وفي كثير من الأحيان يتم الضرب والاعتداء عليهم والشتم كلاميا خلال المسافة بين مكان الاعتقال ومركز التحقيق من قبل الجنود الذين يرافقوهم في طريقهم وأثناء نقلهم إلى هذه المراكز.

ثم يتم احتجاز المعتقل في مكان صغير وضيق وغير نظيف تفوح منه رائحة كريهة، ويدعى هذا المكان بالزنزانة مساحتها (200سم ×200سم) وتكون أرضية هذه الزنزانة في العادة رطبة، بعد أن يصل المعتقل إلى مكان الاحتجاز تتم مرحلة التحقيق التي تبدأ أيضا وفي حالات كثيرة بمجرد احتجازه لنزع معلومات سريعة، الهدف الأساسي من التحقيق هو انتزاع الاعتراف ويرافق في كافة مراحل الاعتقال عملية تعذيب عنيفة من قبل جميع هذه الأجهزة، يتم إحضار المعتقل إلى محكمة عسكرية ليمثل أمام قاض عسكري للنظر في تمديد توقيفه، ومن الممكن أن تتم عملية التحقيق إما قبل عملية الاحتجاز الانفرادي أو بعدها وخلال هذه الفترة لا يسمح للمحامين بزيارة موكليهم خلال فترة التحقيق، ومن الصعوبة أن يعرفوا مكان الاحتجاز كون السلطات العسكرية الصهيونية لا تزودهم بهذه المعلومات.

من أساليب التعذيب التي مارستها إسرائيل ضد المعتقلين الفلسطينيين عدم إبلاغ أهله بانتقاله أو مكان احتجازه، ما يتنافى مع المبدأ (16) من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، وانتهاك الحق الإنساني بالنظافة وتغيير الملابس الداخلية، ما يتعارض مع المواد، والضرب المبرح وهو عملية مستمرة منذ لحظة الاعتقال حتى دخول السجن وغالبا ما يمتد الضرب ليشمل جميع أنحاء الجسم خاصة في المناطق العليا والرأس، الحرق بأعقاب السجائر، والهز العنيف حيث يقوم المحقق بالإمساك بالمعتقل وهزه بشكل منظم وبقوة وسرعة كبيرة من خلال مسك ملابسه بحيث يهتز العنق والصدر والكتفين الأمر الذي يؤدي إلى إصابة المعتقل بحالة إغماء ناتجة عن ارتجاج في الدماغ وتقييد الأيدي والأرجل وعصب الأعين، ما يتنافى مع المادة (33) من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، والشبح حيث يتم ربط الأيدي والأرجل، وغالبا ما يتم اجلاس المعتقل على كرسي صغير لا تتجاوز قاعدته (25سم × 25سم) وارتفاعه حوالي 30سم وتقييد يديه إلى الخلف والحرمان من النوم ويتم ذلك غالبا أثناء عملية التحقيق، من أجل الضغط عليه وتحطيم معنوياته، والزج بهم في غرف العار (غرف العملاء) من أجل انتزاع اعترافات بطريقة مخادعة، والمنع من الزيارة، والحرمان من الأهل، والسب والشتم إذ يقوم الجنود الإسرائيليون بتوجيه أبشع الألفاظ والشتائم للأطفال مـ يسترسم بالإهانة والخجل الشديد، سكب الماء البارد أو الساخن حيث يسكب الماء البارد على المعتقل في فصل الشتاء والماء الساخن في الصيف وغالبا ما يتم ذلك أثناء التحقيق، والإذلال والإهانة حيث يجبر الطفل على السب على الذات الإلهية أو على الأقارب كالآباء والأمهات أو البصق على السجناء الآخرين أو إجباره على إرهاق نفسه جسدياً، وعدم

استخدام المراحيض إلا بعد ساعات طويلة ما يتعارض مع المادة (12) من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، والحرمان من الطعام، والبقاء في زنازين معتمة طوال اليوم، أو التعرض للإضاءة الشديدة ما يتعارض مع المادة (11) من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وتغطية الوجه والرأس حيث يتعرض المعتقل لتغطية وجهه بكيس قذر مما يؤدي إلى تشويش الذهن وإعاقة التنفس، والحبس في غرفة ضيقة حيث يحبس المعتقل في زنزانة ضيقة جدا يصعب فيها الجلوس أو الوقوف بشكل مريح، والعزل والحبس الانفرادي.

2.1 مشكلة الدراسة

يعيش الشعب الفلسطيني ظروف ونمط حياة تختلف عن باقي شعوب العالم، فقد فرض عليه ومنذ اللحظة الأولى للاحتلال أن يمر عدد كبير من أبنائه ذكورا وإناثا، صغارا وكبارا في تجربة الاعتقال لفترات متباينة والتي كان لها أثر على الأسرى والمعتقلين.

ولأن قضية المعتقلين والأسرى الفلسطينيين تمس كل أسرة فلسطينية تقريباً بسبب اتساع رقعة مساحتها على كل أرجاء المجتمع الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها، ولربما أكثر من سواها قادرة على استحواذ انتباه سائر قطاعات المجتمع الفلسطيني وشحن طاقاتها وتعبئتها في مقاومة الاحتلال الصهيوني، وبسبب ارتباطها المباشر بحياة الإنسان تفاقمت شدتها خصوصاً بعد توقيع اتفاقيات السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطيني.

إن هذه القضية التي يروي فصولها ومشاهدها شخوصها الحقيقيين الذين عاشوا كل لحظة من لحظاتها تبرهن على مدى جدية الاحتلال الإسرائيلي في امتهان وإذلال قيمة الإنسان الفلسطيني باحتجازه خلف القضبان من خلال مسلسلات ومختبرات التعذيب الجسدي والنفسي ويدل ذلك على عمق إرادة الإنسان المعتقل في تحدي عصى جلاده والتصدي لجبروته وكبريائه ومن خلال المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، جاء اهتمام الباحث في التعرف على أثر الاعتقال على الأسرة الفلسطينية نفسياً واجتماعياً.

وهذا ما دفع الباحث للإجابة عن سؤال الدراسة : ما درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

3.1 أهمية الدراسة

إن أهمية الدراسة تكمن في أنها تعالج إحدى الأزمات المتفجرة والأكثر نفعا والأكثر تفاعلا واتساعاً في الشارع الفلسطيني من خلال الوقوف على أسباب هذه الأزمة المتعلقة بقضية الإنسان الفلسطيني الأسير في ظل شعارات وإجراءات بناء سلام في هذه المنطقة، ولعل الأهمية العلمية لهذه الدراسة أنها

تأتي في ظل عدم وجود دراسات وأبحاث (على حد علم الباحث) متخصصة تناولت تجربة الأسرى ، وأن ما وجد لا يتعدى تقارير تصدر عن مؤسسات حقوقية وإنسانية ومقالات متفرقة في بعض الصحف والمجلات.

إضافة إلى ذلك فإن وجود المئات بل الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في سجون الاحتلال "خلف القضبان الحديدية" وما يتعرضون له من أساليب الضغط النفسي والجسدي والحرمان من الحاجات الأساسية وغيرها من الأمور أثناء وجودهم في السجون بشكل عام وفي زنازين التحقيق وأقبيته بشكل خاص، وما لهذه الأساليب من نتائج سلبية على المعتقلين تحول بينهم وبين التكيف النفسي مع المحيط الخارجي بعد خروجهم من المعتقلات.

إن المعلومات الرسمية الخاصة بالحركة الأسيرة الصادرة عن كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي فيها الكثير من التناقضات والاختلافات وذلك بما تتعلق بالإفراج عن الأسرى، فإن أهمية الدراسة تزداد في كشف وتوضيح الواقع السياسي والمعلوماتي المحيط بالحركة الأسيرة الفلسطينية.

4.1 أهداف الدراسة

1 – التعرف على مدى قدرة الأسرى المحررين الفلسطينيين على التكيف النفسي والاجتماعي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

2 – التعرف على أهم المشكلات التي يتعرض لها الأسرى داخل وخارج سجون الاحتلال الصهيوني.

3 – التعرف على الآثار السلبية للممارسات الإسرائيلية وعلى الأبعاد التي تنتج عن هذه الممارسات، ومدى تأثير هذه الآثار على قدرة الأسير المحرر في التكيف النفسي والاجتماعي مع المحيط الذي يعيش فيه.

4 – القيام بحملة إعلامية واسعة النطاق تشرح وجهة نظر الأسرى وتطالب الرأي العام بكل مكوناته وأجزائه للوقوف إلى جانبهم وذلك من خلال إجراء الدراسات والصحف والمجلات...الخ.

5 – مطالبة السلطة الوطنية الفلسط 12 هات المعنية بتوفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل للأسرى المحررين ودمجهم في المجتمع المحلي وذلك من أجل إعادة تأهيلهم وتكيفهم مع المجتمع المحيط.

5.1 أسئلة الدراسة

ما درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ؟

6.1 فرضيات الدراسة

1 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha = 0.05$ في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية تعزى لمتغير العمر.

2 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha = 0.05$ في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية تعزى لمتغير عدد مرات الاعتقال.

3 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha = 0.05$ في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية تعزى لمتغير الحال ة الاجتماعية قبل الاعتقال.

4 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha = 0.05$ في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية بعد الاعتقال.

5 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha = 0.05$ في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية تعزى لمتغير عدد الأطفال.

6 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha = 0.05$ في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

7 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha = 0.05$ في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية تعزى لمتغير الدخل الشهري للأسرة قبل الاعتقال.

8 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيه عند المستوى $\alpha = 0.05$ في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية تعزى لمتغير الدخل الشهري للأسرة بعد الاعتقال.

9 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha = 0.05$ بين مدة الاعتقال ودرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية.

7.1 حدود الدراسة

1 - اقتصرت الدراسة على التعرف على التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة من سنة 1987 إلى سنة 2005 في محافظة الخليل.

2 - الدراسة محدودة بطبيعة العينة والتي ستقتصر على الأسرى المحررين العاملين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تتراوح مدة اعتقالهم من سنة واحده إلى مؤبد.

3 - لا يمكن تعميم نتائج الدراسة إلا على مجتمعها الإحصائي والمجتمعات المماثلة له.

4 - الدراسة محدودة بطبيعة الأداة المستخدمة، وغالبا ما تكون الأداة في مثل هذه الدراسات الاتساق الداخلي "حسب معادلة القياس كرونباخ ألفا".

الفصل الثاني

1.2 الأدب التربوي

2.2 الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

ثانياً: الدراسات الأجنبية

الفصل الثاني

الأدب التربوي والدراسات السابقة

1.2 الأدب التربوي:

كان من المتوقع أن تنعكس عملية السلام التي وقع على خطوطها المبدئية في وثيقة إعلان المبادئ عام 1993 على واقع وحياة الأسرى الداخلية انسجاماً مع حالة المصالحة التاريخية التي جرت بين الأعداء، وتوقع الأسرى أن تخف وطأة الإجراءات العسكرية التي تطبق على شروط معيشتهم الإنسانية وأن يجري تحول في طريقة المعاملة لهم من قبل شرطة وإدارة السجون، إلا أن ما جرى كان على النقيض، فالحال في السجون لم يختلف عنه ما قبل توقيع اتفاق أوسلو إن لم يكن قد ازداد تدهوراً وبقيت النظرة العدائية للأسير الفلسطيني هي المستحكمة بل إن إدارة السجون التي تتلقى تعليماتها من الحكومة الإسرائيلية قد فرضت قوانيناً وشروطاً جديدة على واقع الأسرى في سجونها لم تكن موجودة ما قبل أوسلو...

وبرغم ما جرى على أرض الواقع من ترتيبات عديدة أفرزتها التسوية السياسية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وعلى طريق التعايش والبناء السلمي وتطبيع العلاقات في مختلف المجالات، لم نجد أي صدىً عملي في طريقة معاملة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية الذين ظلوا في الفهم الإسرائيلي (إرهابيين) تبتدع وسائل متطورة لحصارهم والتضييق على حياتهم، وقد أعطت اتفاقيات اوسلو وخلال السبع سنوات من عمرها فرصة ذهبية لحكومة إسرائيل لتنتقم من الحركة الأسيرة وتستغل عملية السلام وما حملته من آمال عند الأسرى لتزيدهم إحباطاً وتسعى إلى تفكيك المجتمع الاعتقالي وتنقض على مكتسبات ومنجزات الحركة الأسيرة التي حققتها بالتضحيات الجسام، وأمام هذه المفارقة التي تدهورت فيها حقوق الإنسان الأسير في السجون واستغلاله كورقة للمساومة والابتزاز السياسي فإن حالة الاشتباك بين الإنسان والسجان ظلت متواصلة بين القضبان، حيث وجد الأسرى أنفسهم في معركة الدفاع عن إنسانيتهم وحقوقهم وكرامتهم أمام شراسة الهجمة الإسرائيلية التي تكشفت أكثر وأكثر ما بعد اتفاقيات أوسلو.

ولأن اتفاقيات السلام لقيت تفاعلاً غير عادي عند المعتقلين الفلسطينيين وأصبح هاجس الحرية هو المسيطر على مشاعرهم وتطلعاتهم لتصبح الأولوية في برامجهم النضالية هي مطلب الحرية عكس ذلك نفسه سلبياً على عملية الاهتمام بتحسين شروط حياتهم الداخلية فوجدوا أنفسهم في ذروة حلم الإفراج الذي توقعوه من عملية السلام أمام حرب على حقوقهم ومكتسباتهم ووحدتهم الداخلية وقد

عبرت إحدى الأسيرات المحررات عن هذه الحالة بقولها: "منذ توقيع اتفاقية القاهرة 1994 شنت علينا حرب أعصاب تغذيها إدارة سجن هشارون (تلموند) فكل يوم يقولون لنا أن الإفراج سيكون شاملا للجميع .. وتهدف الإدارة من وراء ذلك خلق حرب نفسية ضدنا وفي الوقت ذاته تدهورت أوضاع السجن حيث تقابل مطالب الأسيرات بقليل من الاهتمام من سلطة السجون بحجة أنه لا داعي لتوفير المطالب لوجود إفراج قريب" (الريماوي،1993، 17 نيسان).

لقد تعرض الأسرى بعد توقيع اتفاقيات أوسلو لانتهاكات تعسفية شاملة لمختلف جوانب حياتهم الصحية والغذائية والنفسية والثقافية شكلت عملية السلام غطاء جيدا لها على حساب المرجعيات القانونية والإنسانية التي تكفل حقوق الأسير وحمايته، وليس غريبا أن نسمع أسرى نفحة بعد خمس سنوات من عمر اتفاقيات السلام يقولون بأنهم يتعرضون إلى سياسة قمع دموي وممارسات سادية ممنهجة من قبل إدارة سجن نفحة جعلت حياتهم لا تطاق (أسرى نفحه، 1998، 16 تموز).

1.1.2 التكيف النفسي والاجتماعي:

تتمثل عملية التكيف في سعي الفرد المتواصل لتلبية مطالبه والاستجابة لمطالب البيئة المحيطة وللمتغيرات التي تحدث فيها، كما تتمثل في سعي الفرد للتوفيق بين مطالبه وحاجاته وبين شروط بيئته وضغوطاتها، وفي سعيه لتوفير نوع من التوازن بينه وبين البيئة، ولما كان الإنسان في عملية تفاعل مستمر مع محيطه المادي والاجتماعي وهذا التفاعل عملية نشطة دينامية، فإن عمليات التكيف عمليات مستمرة من بين أهدافها المحافظة على التوازن أو إعادة الإنسان إلى التوازن عند حدوث أي خلل فيه، وذلك عبر إشباع مطالب نموه وحاجاته وتخفيف التوتر لديه (جلال، 1980،).

ولا شك أن الإنسان يعيش في مجتمع تسوده قيم وأعراف، كما أن المجتمع يتصف بالتغير المستمر في بنيته الاقتصادية والثقافية، وهذا يتطلب من الأفراد التكيف مع مطالب الجماعة وقيمها من جهة، ومع ما يطرأ على المجتمع من تغيرات مستمرة من جهة أخرى.

حيث لا يتطلب التكيف الاجتماعي الالتزام بقيم المجتمع، وتلبية مطالبه ومواجهة شروط التغير فيه فحسب، وإنما يتطلب أيضاً محاولة العمل على تقديم المجتمع والسعي لإحداث التغيرات فيه نحو الأحسن بقدر المستطاع.

وهذا يعني أن التكيف الاجتماعي يشير إلى حالة تتوفر فيها علاقة منسجمة بين الفرد والبيئة، فيستطيع الفرد اشباع معظم حاجاته مع قبول ما تفرضه البيئة عليه من مطالب، أي أن التكيف الاجتماعي هو العملية التي تنطوي على إحداث ما ينبغي من تغيرات في الشخص، أو في البيئة أو فيهما معاً، بقصد تحقق الانسجام في العلاقات بينهما (عوض، 1984).

أما التكيف النفسي فهو تلك العملية المستمرة التي يهدف بها الفرد إلى أن يغير من سلوكه، أو من بنائه النفسي، ليحدث علاقة أكثر ايجابية بينه وبين نفسه من جهة وبينه وبين بيئته من جهة أخرى. حيث يفسر علم النفس سلوك الإنسان بأنه في أصله تكيف مع العديد من المطالب والضرورات التي تضغط عليه، حيث أن بعض هذه المطالب الضرورات شخصي وبعضها اجتماعي، وهي تؤثر في بنائه النفسي وقيامه بوظائفه، ويحافظ الإنسان بعملية التكيف على التوازن بين مختلف حاجاته أو بين حاجاته والعوائق التي تقف في وجهها (الرفاعي، 1982).

2.1.2 واقع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي ومعاناتهم

يبلغ عدد الأسرى (8600) أسير تقريباً إجمالي عدد الأسرى في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، ومنهم (6006 أسيراً) مجموع الأسرى الذين تقاضوا رواتب الشهر من وزارة الأسرى والمحررين وموزعين هؤلاء الأسرى على أكثر من 28 سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف، وبالإضافة إلى هؤلاء هناك المئات من الأسرى يتقاضون رواتب من وزارة المالية كونهم كانوا يعملون في الأجهزة الأمنية أو في وظائف مدنية في السلطة الوطنية الفلسطينية قبل اعتقالهم، والباقي معتقلين جدد اعتقلوا خلال الأشهر الأخيرة ولم تستكمل إجراءاتهم بعد، بالإضافة للمعتقلين الذين اعتقلوا حديثاً وموجودين في مراكز التوقيف وزنازين التحقيق .

ويبلغ إجمالي رواتب الأسرى والكنتينة التي تصرفها السلطة الوطنية للأسرى شهرياً أكثر من 3 مليون دولار

- (369 أسير) معتقلين منذ ما قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في مايو 1994 م أي ما نسبته 4.3 % من إجمالي عدد الأسرى.
- (211 أسير) اعتقلوا بعد اتفاق أوسلو وقبل انتفاضة الأقصى وما زالوا في الأسر، أي ما نسبته 2.4% من إجمالي عدد الأسرى.

إجمالي الأسرى منذ ما قبل انتفاضة الأقصى :

جدول (2،1): (580 أسير) إجمالي عدد الأسرى المعتقلين قبل انتفاضة الأقصى وما زالوا في الأسرى أي ما نسبته 6.8 % من إجمالي عدد الأسرى، و موزعون جغرافياً على النحو التالي:

المنطقة	إجمالي عدد الأسرى قبل انتفاضة الأقصى	النسبة المئوية
المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)	297	% 51.2
المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)	171	% 29.5
القدس وفلسطينيو 1948 و مناطق أخرى	112	% 19.3
الإجمالي	580	% 100

إجمالي عدد الأسرى موزعين حسب المنطقة :

جدول (2،2): (8600 أسير) إجمالي عدد الأسرى الذين لازالوا في الأسر وموزعين كالتالي:

المنطقة	إجمالي عدد الأسرى	النسبة المئوية لإجمالي عدد الأسرى
المحافظات الشمالية	7430	% 86.4
المحافظات الجنوبية	650	% 7.6
القدس وفلسطينيو 1948 ومناطق أخرى	520	% 6
الإجمالي	8600	% 100

جدول (2،3) : الحالة الاجتماعية للأسرى:

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
أعزب	6266	% 72.9
متزوج	2334	% 27.1
الإجمالي	8600	% 100

(وزارة شؤون الأسرى، 2005)

الأطفال الأسرى في السجون الإسرائيلية

تقوم " إسرائيل " باعتقال الأطفال الفلسطينيين ومحاكمتهم واحتجازهم ضمن ظروف سيئة جداً وهذا التصرف يخالف مجموعة كبيرة من القواعد القانونية الدولية والتي أقرها المجتمع الدولي ومن ضمنها المواثيق التي وقعت عليها إسرائيل نفسها, فمنذ بداية الانتفاضة والحكومة الإسرائيلية وقواتها الأمنية والعسكرية بجميع تفرعاتها تنتهج سياسة منظمة تجاه التعامل مع الأطفال الأسرى مثل إجراءات المحاكمة, التعذيب أثناء التحقيق, عدم وجود رعاية صحية، كما و يعانون من نقص الطعام ورداءته، ومن فرض الغرامات المالية ووضعهم في ظروف احتجاز صعبة للغاية وغير إنسانية تفتقر للحد الأدنى من المعايير الدولية لحقوق الأسرى بشكل عام و حقوق الأطفال بشكل خاص، ومعاملتهم معاملة قاسية ولا إنسانية، ومستقبلهم مهدد بالضياع والدمار حيث أنهم محرومون من مواصلة تعليمهم ومسيرتهم الدراسية، فهم يعانون من الانقطاع عن الدراسة و من حقهم في التعلم ومواصلة تعليمهم وهذا يؤثر سلباً على مستقبلهم.

فإن كافة المواثيق والأعراف الدولية جعلت من السجن بالنسبة للأطفال "الملاذ الأخير ولأقصر فترة ممكنة " إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي جعلت من قتل الأطفال الفلسطينيين واعتقالهم الملاذ الأول وليس الأخير ، وتفرض عليهم أحكاماً قاسية وصلت بحق بعضهم للمؤبد، وأذاقتهم أصناف العذاب والمعاملة القاسية والمهينة.

ولا تتم مراعاة أعمارهم حين اعتقالهم ولا حتى حين إصدار الأحكام الجائرة بحقهم، فكل حقوقهم تُسلب، وطفولتهم تُحطم، والشرائع والقوانين الدولية واتفاقية حقوق الطفل التي تكفل لهم حقوقهم تُضرب بعرض الحائط من قبل سلطات الاحتلال.

الأطفال الأسرى :

- أكثر من 3500 طفل اعتقلوا منذ بداية انتفاضة الأقصى (28 أيلول 2000 م).
- 288 طفل منهم لا زالوا في الأسر (ما نسبته 3.5 % من إجمالي عدد الأسرى).
- 260 من سكان الضفة و20 من القدس و8 أطفال من قطاع غزة .
- 130 طفل اعتقلوا خلال العام 2004م أي ما نسبته 45.1 % من إجمالي الأطفال.
- 145 طفل اعتقلوا عام 2005 أي ما نسبته 50.3 % من إجمالي عدد الأطفال.
- 283 منهم ذكور و5 إناث.

– 85 طفل أي ما نسبته 29.5 % من الأطفال الأسرى مرضى و يعانون أمراضاً مختلفة و محرومين من الرعاية الصحية والعلاج.

– المئات من المعتقلين اعتقلوا وهم أطفال و تجاوزوا سن 18 داخل السجن ولا يزالون في الأسر.

– 99 % من الأطفال الذين اعتقلوا تعرضوا للتعذيب وعلى الأخص وضع الكيس في الرأس والشبح والضرب.

- 117 طفل أسير موجودين في معتقلات (عوفر 58) و(مجدو 37) و(النقب 22).
- والباقي موزعين على سجون أخرى كسجن التلموند والشارون والجلمة وغيرهم.

جدول (4،2): الأسرى الأطفال موزعين حسب نوع الحكم

نوع الحكم	العدد	النسبة
محكوم	144	% 50
موقوف وبانتظار المحاكمة	139	% 48.3
إداري ودون تهمة	5	% 1.7
الإجمالي	* 288	% 100

* (وزارة شؤون الأسرى،2005)

الأسرى القدامى:

الأسرى القدامى اسم يطلق على الأسرى الذين اعتقلوا منذ ما قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 ولا وزالوا معتقلين، ويبلغ عددهم (369 معتقل) من مجموع الأسرى، _وأوضاعهم الإعتقالية قاسية للغاية لا تختلف في شيء عن أوضاع الأسرى بشكل عام، فلا اعتبار لكبر سنهم أو عدد السنين التي أمضوها، أو للأمراض المختلفة التي يعانون منها، و تتعمد إدارة السجن استفزازهم يومياً من خلال حملات المداهمة والتفتيش المفاجئ للغرف، في منتصف الليل، كما تقوم إدارة السجن بحملة تنقلات واسعة بين الأقسام والغرف ومن سجن إلى سجن بهدف خلق حالة من عدم الاستقرار والمعاناة النفسية على الأسير، وزادت إدارة السجون من استخدام سياسة العزل الانفرادي ولفترات طويلة بهدف قتل روح الأسير وإضعافه، كما تفرض عليهم غرامات مالية لأتفه الأسباب، والعشرات منهم ممنوعين من زيارة ذويهم منذ سنوات بحجج أمنية واهية، فسنوات السجن وظروف القاهرة أثرت عليهم وعلى وضعهم الصحي، في ظل الإهمال الطبي المتعمد من قبل إدارة السجون الأمر الذي أدى ويؤدي إلى استفحال الأمراض لديهم وهذا ما ضاعف من معاناتهم، و جعل من حياتهم مهددة بالخطر.

جدول (2،5): الأسرى المحكومين وموزعين حسب سنوات الحكم

عدد المعتقلين	فترة الاعتقال
6	أمضوا أكثر من 25 سنة
26	أمضوا أكثر من 20 سنة وأقل من 25 عاماً
104	أمضوا أكثر من 15 عاماً وأقل من 20 عاماً
272	أمضوا أكثر من 10 سنوات وأقل من 15 عاماً
408	**المجموع الكلي لمن أمضوا أكثر من 10 سنوات**

جدول (2،6): الأسرى حسب نوع الحكم

نوع الحكم	عدد الأسرى	النسبة
محكوم	4120	% 47.9
إداري(دون تهمة)	900	% 10.5
موقوف	3580	% 41.6
الإجمالي	**8600**	**% 100**

جدول (2،7): الأسرى حسب المدة التي أمضوها داخل السجون:

مدة الحكم	عدد الأسرى	النسبة
من شهر ولغاية أقل من 10 سنوات	2588	% 62.8
من 10 وأقل من 15 عاماً	374	% 9.1
من 15 وأقل من 50 عاماً	608	% 14.8
من 50 عاماً وما فوق	550	% 13.3
الإجمالي	4120	% 100

(وزارة شؤون الأسرى، 2005).

الأسرى حسب الوضع الصحي:

قرابة (140 أسيراً) معتقلين منذ ما قبل انتفاضة الأقصى يعانون من أوضاع صحية سيئة ومنهم من يعاني من أمراض القلب والغضروف والمفاصل وضعف النظر.

وهناك قرابة (1000 أسير) يعانون من أمراض مزمنة ومختلفة، ومنهم من اعتقل وهو مصاب برصاص ولم يقدم له العلاج اللازم مما يعرض حياتهم للموت، و تفتقر كافة المعتقلات لعيادات مناسبة و للرعاية الطبية الضرورية، وهناك العشرات من المعتقلين بحاجة لإجراء عمليات جراحية عاجلة وملحة لإنقاذ حياتهم بما فيهم مسنين، وأطفال ونساء رفضت الإدارة نقلهم للمستشفى، ولا زالت تعالجهم بحبة الأكامول السحرية التي يصفها الأطباء لجميع الأمراض على اختلافها ومدى خطورتها، حيث تفتقر السجون أيضاً إلى أطباء متخصصين، وفى حالات كثيرة يتم مساومة الأسير المريض بالاعتراف أو التعامل معهم مقابل تقديم العلاج له.

وكانت أبرز المشاكل الصحية التي يعاني منها المعتقلون في السجون الإسرائيلية، عدم وجود أطباء مقيمين في السجون، حيث لا يوجد سوى الممرضين الأمر الذي يحول دون تحويل المرضى للمستشفيات ولا سيما المرضى الذين بحاجة ماسة لمتابعة حالتهم الصحية السريعة والطارئة، وذلك لأن عمليات التحويل تحتاج إلى إجراءات بيروقراطية معقدة تحتاج إلى أشهر، يكون في ذلك المريض قد أنهك دون اهتمام حقيقي له، وكذلك عدم اهتمام إدارات السجون بالحالات المرضية والتعامل مع المرضى باستهتار ولا مبالاة، عدى عن عدم السرعة في نقل المرضى إلى المستشفيات والمماطلة في إجراء العمليات الجراحية للمرضى الأسرى حيث تصل هذه المماطلة أحياناً إلى عدة سنوات، مما يزيد من تفاقم المرض عند الأسرى، وكذلك تردي الوضع الصحي في مستشفى الرملة (مستشفى مصلحة السجون) حيث خصص في هذا المستشفى عدد قليل من الأسرة لا يكفي حاجة الأسرى المرضى (قراقع، 2001).

شهداء الحركة الوطنية الأسيرة ووفق ما هو موثق لدى دائرة الإحصاء :

(181 أسيراً) استشهدوا بسبب التعذيب أو القتل بعد الاعتقال أو الإهما ل الطبي وآخرهم كان الشهيد الأسير جواد عادل أبو مغصيب (18 عاماً) في معتقل النقب الصحراوي وذلك نتيجة الإهمال الطبي ، ومن الجدير ذكره أن الشهيد أبو مغصيب هو من دير البلح بقطاع غزة وكان قد اعتقل بتاريخ 2002/12/21 م ، وهو من مواليد 1987 ، أي حينما أعتقل كان طفلاً عمره 15 عاماً، وكان يقضي حكماً بالسجن 33 شهراً ، واستشهد بتاريخ 2005/7/28.

جدول (2،8): توزيع شهداء الحركة الوطنية الأسيرة حسب سبب الوفاة

سبب الوفاة	عدد الشهداء	النسبة المئوية
التعذيب	70 شهيداً	% 38.7
الإهمال الطبي	40 شهيداً	% 22.1
القتل العمد بعد الاعتقال	71 شهيداً	% 39.2
الإجمالي	**181 شهيداً**	**% 100**

جدول (2،9): توزيع شهداء الحركة الوطنية الأسيرة حسب المنطقة

المنطقة	عدد الشهداء	النسبة
قطاع غزة	59	% 32.6
الضفة الغربية ومناطق أخرى	122	% 67.4
الإجمالي	**181**	**% 100**

هناك المئات من الأسرى استشهدوا بعد التحرر بأيام أو بشهور وسنوات بسبب آثار التعذيب والسجن وسياسة الإهمال الطبي المتبعة في السجون الإسرائيلية ، وآخرهم كان الشهيد العربي السوري الأسير المحرر / هايل حسين أبو زيد والذي استشهد في مستشفى رامبام بحيفا بتاريخ 2005/7/7 ، والذي سبق وأمضى قرابة عشرين عاماً في السجون الإسرائيلية ، وأفرج عنه بتاريخ 2004/12/20 نتيجة لقرار لجنة طبية تابعة لمصلحة السجون حيث كشفت الفحوصات إصابته بسرطان الدم بمرحلة متقدمة ووضعه الصحي خطير (وزارة شؤون الأسرى، 2005).

3.1.2 السياسات الإسرائيلية حول الاعتقال والتوقيف في انتفاضة الأقصى:

شنت حكومة إسرائيل حربا اعتقالية واسعة النطاق بحق المواطنين الفلسطينيين مستخدمة كل الوسائل العسكرية والاستخبارية لإلقاء القبض على المواطنين، ولقد امتازت حملات الاعتقال بالعشوائية وبالبعد الجماهيري حيث كان الاعتقال في كثير من الأحيان يحدث بشكل جماعي ودون تمييز، كما كان يشمل كافة فئات العمر والأجناس مما اعتبرته مؤسسات حقوق الإنسان نوع من التعذيب الجماعي،

وكان 95% من المعتقلين من السكان المدنيين بما يدحض الادعاءات الإسرائيلية بأن الاعتقالات تستهدف ما يسمى (المطلوبين أمنياً) ومما يدل على الطبيعة الجماعية لهذه الاعتقالات قيام سلطات الاحتلال باعتقال 55 طالباً من قرية أبوديس قضاء القدس بعد اجتياحها بقوات عسكرية كبيرة يوم 2001/12/3، وكذلك حملة الاعتقالات الواسعة في قرية بيت ريما قضاء رام الله في شهر اكتو بو 2001 واعتقال حوالي 50 مواطنا من القرية، وكان للعمال النصيب الأكبر من الاعتقالات الجماعية حيث اعتقل في يوم واحد 2001/6/3 حوالي 1050 عامل فلسطيني كما صرح بذلك ناطق باسم الشرطة الإسرائيلية، ومن الجدير ذكره بأن إسرائيل أعادت فتح سجن الرامون في شهر أيلول 2001، والذي لا يصلح للحياة الآدمية والموروث عن العهد العثماني كمكان لاحتجاز العمال الفلسطينيين والأردنيين تمهيدا لمحاكمتهم أو إبعادهم بعيد إطلاق حملة مسعورة لملاحقة العمال الذين وصفهم وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زيفي (بالقمل) داعيا إلى إلقائهم خارج إسرائيل، إضافة إلى إجراء محاكمات ميدانية للعمال وفرض أحكام سريعة بحقهم تتراوح ما بين 3–6 شهور، وغرامات مالية ما بين 2000 – 5000 شيكل.

واستخد مت حكومة إسرائيل في عمليات الاعتقال الوحدات الخاصة وقوات المستعربين، وشارك المستوطنون في عمليات الاعتقال تحت غطاء قوات الجيش الإسرائيلي، وقد منح قائد الشرطة في الضفة الغربية الميجر جنرال شاحر شهادات تقدير لثلاث مستوطنين من معالي ادوميم لأنهم القوا القبض على عدد من الفلسطينيين، واعتبرت مشاركة المستوطنين في عمليات الاعتقال توجها قانونيا رسميا من قبل حكومة إسرائيل لتشكيل ميليشيا المستوطنين، حيث تقوم حواجز الطرق التي ينصبها المستوطنين بتوقيف السيارات الفلسطينية واعتقال مواطنين.

واستخدمت إسرائيل الكلاب البوليسية في ملاحقة المواطنين الفلسطينيين، وكثيراً ما استخدمت منازل المواطنين كأماكن احتجاز واعتقال مؤقتة بعد تفريغها من سكانها، وفي كثير من الأحيان كان يقاد المعتقلون إلى معسكرات مستوطنات قريبة من أماكن الاعتقال.

وكان أسلوب خطف المواطنين هو أكثر الأساليب خطورة في عمليات الاعتقال على يد وحدات المستعربين والقوات الخاصة التي تتنكر بالزي المدني وتقوم بمداهمة منازل وأماكن المطلوبين لاختطافهم واعتقالهم، أو من خلال نصب كمين لهم على الطرقات أثناء تحركهم.

واتبعت إسرائيل أسلوب المصيدة باستدراج المواطنين إلى خارج الأماكن التابعة لسيادة السلطة الوطنية الفلسطينية واعتقالهم بعد مراقبة مركزة لتحركاتهم ومن ثم اختطافهم واعتقالهم، وقد تطور أسلوب الخطف في العام الأول من الانتفاضة ليشمل المناطق الخاضعة للسيادة الإسرائيلية أسلوبا ناجحاً وفعالاً وأعطته أهمية كبيرة، وقد وصل عدد المخطوفين من المواطنين الفلسطينيين حتى تاريخ 2002/1/1 حوالي 290 مواطناً.

وكثيرا ما استخدمت إسرائيل الأقارب والأشقاء كرهائن لحين تسليم المطلوب للاعتقال نفسه، وأصبحت عمليات الاعتقال تنكيل وإذلال بالمعتقلين وتعذيبهم قبل وصولهم إلى أماكن الاعتقال، وأطلقت النيران على كثير من المعتقلين، أو جرحى خطفوا من سيارات الإسعاف أثناء نقلهم إلى المستشفيات الفلسطينية.

ويمكن تلخيص أساليب الاعتقال التي اتبعتها حكومة إسرائيل خلال انتفاضة الأقصى بمايلي:

الاعتقال بواسطة الحواجز على الطرقات، والتي تحولت إلى كمائن لاصطياد المواطنين واعتقالهم وممارسة عمليات قرصنة في ملاحقة المركبات والتنكيل بالمواطنين وإهانتهم بأساليب عنصرية ولا أخلاقية وتوقيفهم ساعات طويلة تحت أشعة الشمس المحرقة أو في البرد الشديد والتعامل معهم بروح انتقامية.

اجتياح واقتحام القرى والبلدات والمدن الفلسطينية بقوات كبيرة معززة بالآليات المجنزرة والدبابات والوحدات الخاصة وطائرات الاباتشي والجرافات والكلاب، وبعد حظر التجول وفرض الحصار عليها واقتحام المنازل وتفتيشها، وتخريب ممتلكات المواطنين، يصاحب ذلك إطلاق النار والقنابل المضيئة والاعتداء على السكان وترهيبهم وإذلالهم وإجبارهم على المكوث ساعات طويلة في العراء والبرد الشديد، وتجريف مساحات واسعة من الأراضي وهدم المنازل، اعتقال المواطنين على المعابر والجسور أو المطارات أثناء مغادرتهم البلاد أو أثناء عودتهم إليها، خطف المواطنين على أيدي القوات الخاصة وقوات المستعربين.

إن حكومة إسرائيل لا تقوم بتزويد معلومات كاملة حول الاعتقالات وعن أماكن تواجد المعتقلين إلى الجهات الحقوقية المعنية وخاصة إلى الصليب الأحمر الدولي، مما يصعب الأمر في معرفة مكان احتجاز المعتقل أو معرفة إذا كان المواطن الذي تم اختطافه أو اعتقاله من الشارع أو أثناء السفر هو قيد الاعتقال أم لا؟

وكان واضحاً أن إسرائيل تسعى إلى انتزاع اعترافات فورية من المعتقلين قبل أن يتم السماح لهم بالاتصال بأحد، وقد قبلت المحاكم العسكرية الإسرائيلية اعترافات كانت قد أخذت تحت وطأة التعذيب أو سوء المعاملة.

ويتم احتجاز المعتقلين في ظروف صعبة جدا داخل غرف مزدحمة وسيئة التهوية والإنارة، ولا يتم تقديم العلاج الطبي لهم، وأغلبية من يتم اعتقالهم يتعرضون للضرب والإهانات أثناء الاعتقال إضافة إلى إجراءات وتدابير تعسفية تمارس ضد أهالي المعتقلين أثناء عملية الاعتقال وتعرض منازلهم للتفتيشات الاستفزازية (B'tselem, 1998, p.15).

لا يسمح لأهاليهم إحضار الملابس اللازمة لهم، وخير من عبر عن الظروف الصعبة التي يعيشها الأسرى خلال انتفاضة الأقصى مدير سجن مجدو الإسرائيلي "غولان ميمون" بقوله:"اعترف أنه كل يوم يصلنا معتقلون جدد، وأن الأسرى يعيشون في خيام بظروف صعبة جداً".

وتعرض الأطفال القاصرين إلى اعتداءات بالسكاكين والشفرات والى الاعتداءات الجنسية والإرهاب النفسي نتيجة احتجازهم في قسم مختلط خاص بالسجناء المدنيين من المجرمين والمنحرفين في سجن تلموند الإسرائيلي (الضمير، 2002).

3.1.2 الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى في السجون و المعتقلات

تعذيب المعتقلين الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية

استمرت حكومة إسرائيل خلال انتفاضة الأقصى في سن قوانين تجيز استخدام التعذيب ضد المعتقلين الفلسطينيين وذلك عبر أعلى سلطة قضائية في إسرائيل هي محكمة العدل العليا، وبعد تولي شارون السلطة في إسرائيل ازدادت سياسة التعذيب شراسة وبشكل ملحوظ، وازدادت معها المطالبات الرسمية من قبل مسؤولين إسرائيليين بضرورة وضع قوانين إضافية تسمح بالتعذيب، وبرز ذلك من خلال مبادرة نائب وزير الدفاع الإسرائيلي "افرايم سنيه" بطرح مشروع قانون يسمح من خلال بإعطاء الضوء الأخضر لممارسة التعذيب، وقام رئيس كتلة الليكود "روبي رفلن" بصياغة مشروع آخر يتعلق بنفس الموضوع.

وقد ذكرت صحيفة هآرتس (2001) أن لجنة خاصة تابعة للكنيست الإسرائيلي تبحث في قانون الشاباك الذي يدرس بجدية مشروع القانون الذي يخول محققي الشاباك بممارسة الضغط الجسدي على المعتقلين بحجة مكافحة وإحباط العمليات الإرهابية.

لقد تصرف المحققون الإسرائيليون خلال انتفاضة الأقصى بهوس أمني شديد، وبدون أية اعتبارات قانونية مع معتقلي الانتفاضة وتحت دوافع ومبررات (إحباط عمليات تفجيرية) أو لعدم قدرتهم على السيطرة على الأرض وإخماد الانتفاضة مما دفعهم تعذيب المعتقلين الفلسطينيين بوسائل محرمة دوليا.

وبرزت نزعة انتقامية في عمليات تعذيب المعتقلين شارك فيها الجيش والشرطة والجنود والعملاء والمستوطنين، حيث يبدأ التعذيب منذ لحظة الاعتقال وقبل وصول المعتقل إلى مركز التحقيق أو التوقيف وذلك من خلال عمليات التنكيل التي يتعرض لها المعتقل، ومن الجدير ذكره أن التعذيب يمارس أيضا أثناء نقل المعتقلين من سجن إلى آخر أو أثناء نقلهم من السجن إلى المحكمة أو العكس.

وسعى رجال الشاباك الإسرائيلي إلى إلغاء ما يسمى بالأذونات التي كانوا يحصلون عليها من قبل محكمة العدل العليا الإسرائيلية أو المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية للسماح لهم بالضغط

الجسدي على المعتقل الفلسطيني، ومبرراتهم في إلغاء الأذونات تستند إلى أنه نشأت ضرورة ملحة لانتزاع معلومات فورية من المعتقلين والمشتبه فيهم في فترة الانتفاضة لمنع أي عمليات ضد إسرائيل. إن 90% من معتقلي الانتفاضة تعرضوا للتعذيب، ولم تتورع الحكومة الإسرائيلية عن تعذيب الأطفال والفتية القاصرين الذين اعتقلوا بنسبة كبيرة أثناء الانتفاضة واستخدمت معهم أساليب لا أخلاقية وضغوطات نفسية خطيرة وأشكال من التعذيب القاسي جدا سواء أثناء اعتقالهم أو استجوابهم أو خلال زجهم في أقسام ومراكز مختلطة مع سجناء مدنيين جنائيين من أصحاب الجرائم الخطيرة، فالأطفال تعرضوا لعنف شديد تضمن ضربا وركلا وشتائم وإهانات وتعذيب من خلال حرمانهم من النوم لساعات طويلة وتشديد الأصفاد على أيديهم بصورة مؤلمة جدا وصب مياه باردة جدا على أجسادهم ومنعهم من استبدال ملابسهم ووضع أكياس قذرة ونتنة على رؤوسهم وإطلاق أعيرة نارية بلاستيكية صغيرة الحجم عليهم ووضع أثقال على أكتافهم لساعات طويلة وغمر رؤوسهم بالمياه والثلج أثناء التحقيق معهم وغيرها الكثير ، لقد أدلى العديد من الأطفال القاصرين باعترافات كاذبة تحت التعذيب للخلاص من الآلام النفسية والجسدية التي يتعرضون لها والإرهاب الذي يمارس ضدهم (قراقع، 2003).

لقد كسرت حكومة إسرائيل خلال انتفاضة الأقصى كل المحظورات القانونية الدولية التي تمنع التعذيب وتعتبره جريمة من جرائم الحرب، بل أنها لم تحترم قرار محكمتها العليا الصادر يوم 1999/6/9 والذي حظر استخدام التعذيب، ولعل حجم استخدام التعذيب بحق المعتقلين خلا ل انتفاضة الأقصى وبشكل خطير جدا هو ما دفع العديد من المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية وبعض الإسرائيلية إلى إدانة إسرائيل ومطالبتها بالوقوف الفوري لسياسة التعذيب، فقد نددت منظمة العفو الدولية "أمنستي" بتاريخ 2001/11/20 بلجوء إسرائيل المتزايد إلى تعذيب المعتقلين الفلسطينيين أثناء استجوابهم، وكذلك ندد ممثل صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة "يونسيف" بسوء المعاملة واستخدام التعذيب بحق الأطفال القاصرين المعتقلين في السجون الإسرائيلية.

ولا زالت سلطات الاحتلال تمارس أساليب التعذيب المحرمة دولياً ضد الأسرى الفلسطينيين، فهي الدولة الوحيدة التي تجيز التعذيب وتضفى عليه صفة الشرعية، و تمارس التعذيب كوسيلة رسمية تحظى بالدعم السياسي والتغطية القانونية، التي وفرتها المحكمة العليا لأجهزة الأمن الإسرائيلية في العام 1996 حيث منحت جهاز الشاباك الحق في استخدام التعذيب وأساليب الهز والضغط الجسدي ضد المعتقلين الفلسطينيين .

ونادراً ما يعتقل شخص ولا يتعرض لأحد أشكال التعذيب الجسدي والنفسي أو أكثر، وقد أكدت الإحصائيات الصادرة عن وزارة الأسرى بان 99% من الأسرى الذين اعتقلوا تعرضوا لأحد أشكال التعذيب المختلفة، كما وصل عدد شهداء " الأسيرة الذين استشهدوا نتيجة التعذيب إلى (70) أسيراً شهيداً.

وتبدأ عملية التعذيب والإرهاب للأسير على الفور حيث يتم اعتقاله بطريقة وحشيه ويتم تكبيله بقيود بلاستيكية قوية، ووضع رباط على عينية ، وجره إلى الخارج ووضعه في الجيب العسكري ، وغالباً ما يتم الاعتداء عليه بالضرب الوحشي بالهراوات وأعقاب البنادق والدوس عليه بالأقدام والشتم، حتى وصوله إلى مركز التحقيق والتوقيف ، وكثيراً ما تتم الاعتقالات عن طريق حواجز التفتيش المنتشرة على الطرق، أو اختطافهم من الشوارع و المقاهي و الجامعات والمدارس.

وبعد عملية الاعتقال يتم إرسال المعتقلين إلى مراكز التوقيف والتحقيق المنتشرة فمن بين أساليب التعذيب المستخدمة والشائعة شبح المعتقل، وحسب الإحصائيات فان 88% من المعتقلين تعرضوا للشبح أثناء التحقيق، ومن أساليب التعذيب أيضاً وضع المعتقل في ثلاجة، وقد تم استخدام هذا الأسلوب مع 68% من المعتقلين الفلسطينيين.

ولا يقتصر التعذيب على مناطق محددة من الجسم، بل يشمل كل أجزاء الجسم، بتركيز على الرأس والمناطق العلوية وفى حالات كثيرة يمتد تأثير التعذيب لمرحلة ما بعد الاعتقال، نتيجة لإصابات عدد من الأسرى بعاهات دائمة نتيجة تعرضهم للتعذيب المستمر، ناهيك عن المعاناة النفسية طويلة المدى التي يتركها السجن على نفوس هؤلاء الأسرى بعد تحررهم من الأسر.

الاعتقال الإداري

من أكثر الأساليب التي تستخدمها سلطات الاحتلال لزيادة المعاناة والتضييق على الأسرى وذويهم، فما أن تنتهي مدة الاعتقال الإداري، ويبدأ المعتقل في العد التنازلي لانتهاء هذه المحنة، حتى يطل السجان حاملاً معه قرار التمديد لفترة إعتقالية جديدة لمرة أو مرتين أو ثلاثاً وهكذا دواليك والفترة مفتوحة إلى ما شاء الله، دون أن يعرض المعتقل على محكمة أو يسأل عن تهمة معينة.

فقد أصبح الاعتقال الإداري سيفاً مسلطاً على رقاب كافة الفلسطينيين، فكونك فلسطيني يعني انك في أي لحظة معرض للاعتقال الإداري الذي يعتبر في نظر القوانين والاتفاقيات من أكثر الأساليب خرقاً لحقوق الإنسان، إذ يتم بموجبه تحويل المعتقل للحبس إدارياً بدون تهمة أو محاكمة لفترات تتراوح بين 3-6 شهور، تتجدد لعدد من المرات وفقاً لما يراه قاضى التمديد الذي يأتمر غالباً بأمر المخابرات الإسرائيلية، وذلك دون تقديم الأسير لإجراءات محاكمة، ولا يسمح للمعتقل أو محامية بالإطلاع على أية تفاصيل عن أسباب الاعتقال، ويحرم الأسير من حقه في المحاكمة العادلة ومن حقه في معرفة التهم الموجهة إليه وبالتالي يحرم من حقه في الدفاع عن النفس والتي كفلته كافة الأعراف والقوانين.

ودولة الاحتلال تضرب بعرض الحائط جميع المواثيق و الاتفاقيات الدولية التي نصت على عدم شرعية الاعتقال الإداري، ومنها البند الثاني مر 28 الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك المادة الخامسة في اتفاقية جنيف الرابعة.

وقد استخدمت إسرائيل سياسة الاعتقال الإداري منذ السنوات الأولى للاحتلال استنادا إلى قوانين الطوارئ للانتداب البريطاني قبل عام 1948 وتبنتها إسرائيل بعد قيامها ومن ثم قامت بسن قوانينها الخاصة بالاعتقال الإداري عام 1979 (بلايفير، 1986).

وتقوم حكومة إسرائيل بتنفيذ الاعتقالات الإدارية بناء على الأمر العسكري رقم 1229 لعام 1988 حيث يمنح القادة العسكريون في الضفة الغربية وقطاع غزة صلاحيات اعتقال أي شخص لمدة ست شهور إذا كان لديهم اعتقاد أن (أمن المنطقة) أو (الأمن العام) يحتاج إلى اعتقال هذا الشخص، كذلك فإن الأمر يمنحهم صلاحية تمديد الاعتقال لمدد إضافية تصل إلى ستة شهور مساء يوم انتهاء أمر الاعتقال الساري لنفس الأسباب السابقة، وهكذا فالأمر العسكري لا يحدد مدة إجمالية قصوى للاعتقال الإداري كما أن المفاهيم "أمن المنطقة" و "الأمن العام" هي مفاهيم غير محددة وغير واضحة وتفسيرها متروك للقائد العسكري نفسه (B'tselem, 1997).

ولم ينخفض اللجوء إلى سياسة الاعتقال الإداري بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو وما أعقبها من اتفاقيات لاحقة، بل شهدت هذه السياسة تصعيداً دلت حالات الاعتقال ما بين 1994–1998 حيث أصدر القاد ة العسكريين عام 1997 "1900" أمر اعتقال إداري بحق المواطنين الفلسطيني (Amnesty International Report, 1998).

يبلغ عدد الأسرى الإداريين حوالي (900) أسير إداري، أي ما نسبته 10.5% من إجمالي عدد المعتقلين، موزعين على عدد من السجون أهمها سجني (النقب ومجدو) ويضم سجن النقب لوحده (90 %) من الأسرى الإداريين، حيث يعتبر اكبر تجمع لأسرى الاعتقال الإداري في فلسطين، الذين يقبعون في السجن مدة طويلة دون تهمة أو قضية أو أدلة، ويعيش الأسرى الإداريون في كنتونات بعد إقامة جدران إسمنتية حول الأقسام في سبتمبر أيلول من العام الماضي بطول ثمانية أمتار.

ويشبه الأسرى تلك الكنتونات بالآبار، حيث يحيط الجدار بأقسام الأسرى الإداريين ، ويعطى ارتفاع الجدار أقسام المعتقل شكل الآبار، حيث يضم كل بئر 6 خيام تضم الخيمة الواحدة 20 أسيرا، وذلك حسب الأسرى سياسة مدروسة ذات أبعاد حسبت بدقة وعناية بهدف منع التواصل بين المعتقلين، وزيادة الضغط والقهر بحق الأسرى، وفرض عزل داخلي على الأسرى بعضهم البعض، بهدف جعل كل قسم وكأنه سجن لوحده، وقد أطلق الأسرى على السجن اسم غوانتنامو النقب نظراً لما يحدث فيه من فظائع وخروقات لحقوق الإنسان على شاكلة سجن غوانتنامو في كوبا.

وكذلك فان إدارات السجون تمنع المعتقلين 29 ـة محاميهم وذلك لعدم إطلاعهم على ملفاتهم ومتابعة قضاياهم أمام المحاكم الصورية، التي تعقد لهم بشكل غير قانوني، ويتم خلالها التمديد للمعتقل لفترة إعتقالية جديدة دون تهمة محددة أو محاكمة عادلة، حيث تصاعدت وتيرة التمديد للمعتقلين الإداريين بشكل ملحوظ خلال الأربع سنوات انتفاضة الأقصى ووصل التمديد لأربعة عشرة مرة لبعض المعتقلين، وحسب الأسرى فانه لا يوجد معتقل إداري إلا وجرى له تجديد الاعتقال الإداري

مرة أو مرتين أو أكثر، بحجة أن هذا الأسير أو ذاك خطير، ولكن ليس له قضية أو اتهام معين سوى انه يشكل خطراً على امن إسرائيل دون ذكر لماهية الخطر، بل تتذرع جهة التحقيق بوجود ملف سرى للمعتقل لا يسمح له أو لمحاميه بالإطلاع عليه، حيث يتم بموجبه التجديد للمعتقل لمرة أو مرتين والعدد مفتوح إلى ما لا نهاية، حتى أصبحت قضية التمديد للاعتقال الإداري اعتيادية بالنسبة للأسرى الإداريين.

اعتقال الأسيرات

تصاعدت سياسة اعتقال الأسيرات الفلسطينيات من قبل الاحتلال منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، حيث أن أكثر من 400 أسيرة تم اعتقالهن خلال الخمس سنوات السابقة، لا زال منهن (115) أسيرة داخل السجون، تم تجميعهن في سجن هشارون منهن 113 من مناطق الضفة الغربية والقدس، وأسيرتان من قطاع غزة، (62) أسيرة محكومة، و(46) موقوفة، و(7) أسيرات يخضعن للاعتقال الإداري.

أوضاع الأسيرات شهدت خلال الفترة الأخيرة تصعيداً خطيراً من قبل إدارة السجون،حيث تقوم بحملة قمعية منظمة ضد الأسيرات، ولا تزال مستمرة في ممارسة كافة وسائل التعذيب بحق الأسيرات، ولا تتهاون إدارة السجون في ابتكار اعنف أساليب الإهانة من اجل زيادة معاناة الأسيرات وتحطيم معنوياتهن وزعزعة ثقتهن بأنفسهن، وكذلك تدمير الشخصية والحالة النفسية للأسيرة لتصبح غير قادرة على العطاء والبناء، كما تتعمد الإدارة إهمال طلبات الأسيرات المتكررة بتحسين ظروفهن المعيشية.

حياة الأسيرات داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية مليئة بالمضايقات والاستفزازات والحرمان حتى من التعليم حيث لا زالت إدارة السجون مستمرة في المماطلة بالسماح لبعض الأسيرات بالتعليم، ولا زالت إدارة السجون تمارس سياسة التفتيش العاري بحق الأسيرات، وهو ما يشكل خرقاً واضحاً للاتفاقيات الدولية التي تنص على حسن معاملة الأسرى والأسيرات، كذلك لا تتورع إدارة السجن بالاعتداء الجسدي على الأسيرات بالضرب ورش الغاز المسيل للدموع، ورش الماء البارد في فصل الشتاء، وحرمانهن من الملابس والأغطية الشتوية، كذلك تقوم إدارة السجون بعمليات اقتحام لغرف الأسيرات في ساعات متأخرة من الليل، حيث تعبث في ملابسهن ،وتقلب محتويات الغرف رأساً على عقب بهدف التفتيش عن أشياء ممنوعة، ؛ 30 إدارة السجون أسلوب العزل الانفرادي كعقاب دائم للأسيرات بحجة مخالفة قوانين الاعتقال داخل السجن ،كذلك تحرم عدد من الأسيرات من زيارة ذويهم بحجج أمنية واهية، وكذلك فان الأكل المقدم من قبل الإدارة سيء كماً ونوعاً، مما يضطر الأسيرات إلى الشراء من الكنتين على حسابهن الخاص، وتعاني الأسيرات من قلة إدخال الكتب والجرائد، ومنع إدخال أدوات رياضية مع الأهل، وتحرم معظم الأسيرات من إدخال الملابس لهن خلال زيارة الأهل، ومؤخراً أكدت مصادر حقوقية بان إدارة سجن تلموند استخدمت هراوات مزودة بصواعق كهربائية، وهذه الهراوات تتسبب في إصابات بالغة للإنسان وتسبب الإغماء والإعياء الشديد.

كذلك لا زالت إدارة السجون مستمرة في سياسة الإهمال الطبي المتعمد للعديد من الحالات المرضية التي تعانى منها الأسيرات في سجون الاحتلال، حيث اشتكت الأسيرات من مشاركة الأطباء في عيادة السجن في تعذيب الأسيرات والتضييق عليهن وتهديدهن بعدم تقديم العلاج لهن وعدم إجراء عمليات جراحية، كذلك تشتكى الأسيرات من عدم وجود طبيب مختص أو طبيبة نسائية في عيادة السجن لتراعي شؤون الأسيرات المريضات، مع العلم بان هناك أسيرات يعانين من أوجاع في العيون وديسكات في الظهر بسبب الجلوس في ظروف إعتقالية وحشية، وبسبب الرطوبة العالية وقلة التدفئة والنقص الشديد في الملابس الشتوية، من جهة أخرى فان إدارة السجون لا تلقى بالاً لتدهور أوضاع الأسيرات الزهرات ما دون الـ 18 عاماً وعددهن (5) أسيرات، من بينهن طفلتان محكومتان، وطفلة واحدة تخضع للاعتقال الإداري، وطفلتان موقوفتان بدون محاكمة.

حيث لا تتلقى الزهرات أي معاملة خاصة أو اهتمام كونهن طفلات، ويمنعن من زيارة الأسيرات البالغات ويمنع بقاء أسيرة بالغة معهن في نفس الغرفة لرعايتهن، وعلى العكس من ذلك تقوم إدارة السجن باعتقال الأسيرات المدنيات والجنائيات على قرب من غرفتهن، حيث تستمر الجنائيات بالصراخ في أوقات مختلفة في الليل والنهار والشتائم البذيئة والاستفزازات مما يبقيهن متوترات وخائفات طوال الوقت وهي سياسة تتبعها إدارة السجون بحق الأسرى والأسيرات القصّر للضغط عليهن وزيادة ظروف الاعتقال السيئة عليهن.

جدول (2،10) : الأسيرات موزعات حسب نوع الحكم

نوع الحكم	عدد الأسيرات	النسبة
محكومة	62	% 53.9
موقوفة	46	% 40
إداري (دون تهمة)	7	% 6.1
الإجمالي	**115**	**% 100**

(وزارة شؤون الأسرى،2005)

العزل الانفرادي والنقل

سياسة العزل التي تتبعها سلطات الاحتلال ضد الأسرى قديمة جديدة ولكن الحجة واحدة وهو الذريعة الأمنية، حيث تقرر إدارة السجون بان هذا السجين خطر، تقوم بعزله في زنازين انفرادية، أو أقسام كاملة للعزل ومن اشهرها عزل الرملة، وعزل إيشل في سجن بئر السبع ، وعزل أيلون، وأخيرا سجن جلبوع.

أقسام العزل تفتقر إلى الحياة فلا تدخلها الشمس والهواء ،ولا يوجد بها نوافذ، ونسبة الرطوبة مرتفعة جداً بها، كذلك فان دورة المياه توجد داخل الزنزانة، و تنبعث منها روائح كريهة جداً وتشكل مصدر للفئران والحشرات الضارة التي تسهل الطريق لانتشار الأمراض المعدية، زنازين العزل ضيقة جداً، مساحتها مترين / متر، يوضع فيها أسيرين ويخرجان إلى الفورة معاً، والأسير الذي لا يريد أن يخرج إلى الفورة يبقى مقيداً في الزنزانة لحين عودة الأسير رفيقه من الفورة.

في سجن بئر السبع في النقب يوجد قسم العزل 6 (ايشل) الذي تحتجز فيه سلطات الاحتلال اخطر عدد من الأسرى تتهمهم إسرائيل بتهمة قيادة أعمال المقاومة.

معظم المعتقلين في هذا القسم معزولون في زنازين ضيقة، وبعضهم أمضى في العزل أكثر من أربع سنوات، لا يرى فيها أحدا ،إلا الفئران، والسجان وأي خطأ يرتكبه من وجهة نظر إدارة السجن يعرضه لعقاب مثل حرمانه من الخروج إلى ساحة الفورة والمحظوظ من هؤلاء الأسرى الذي لا يحتجز في العزل يبقى معتقلا في الغرف، وهي ضيقة جدا واقرب للزنازين، ويحتجز كل أسيرين في غرفة يخرجان معا إلى ساحة الفورة ولا يسمح لجميع الأسرى الخروج معا إلى الساحة كما في السجون الأخرى لمنع التواصل بين الأسرى، وفي بعض الغرف يحتجز أسير واحد فقط، تنفيذا لسياسة العزل القاسية بحق الأسرى في هذا السجن.

ويصنف الأسرى الخطيرين في هذا السجن، حسب درجة الخطورة، فبعض الأسرى محرومون من زيارة أهلهم لهم بشكل تام مثل الأسير حسن سلامة من غزة، ومحكوم عليه بالسجن 1175 عام، والأسير احمد يوسف المغربي من مخيم الدهيشة (31 عاما) محكوم 18 مؤبدا وممنوع من الزيارة منذ لحظة اعتقاله.

ويعاني الأسرى في هذا السجن من شروط حياة قاسية جداً حيث هناك نقص حاد في كل شيء مثل الأكل والأدوات اللازمة للحياة اليومية، كذلك يوجد عدد من الأسرى المرضى داخل هذا القسم، ولا تتوفر معلومات كثيرة عن حالة الأسرى في هذا السجن بسبب عزلهم عن العالم الخارجي بشكل تام، ويتلقى الحراس في السجن تعليمات بانتهاج معاملة قاسية بحق نزلاء هذا القسم.

كذلك تمارس سلطات الاحتلال سياسية نقل الأسرى من سجن إلى آخر في فترات متقاربة وهذا ما تميزت به الفترة السابقة خاصة في فترة الإضراب إمعاناً منها في قمع الأسرى، وذلك لمنع حركة الاحتجاج كالإضراب، وخلق معيقات أمام زيارة الأهالي، مثل أن ينقل معتقل إلى سجن نفحة

الصحراوي، وهو من سكان شمال الضفة، وكذلك غالباً ما يتم نقل الأسرى الذين تأتى على أرقام حساباتهم مبالغ الكنتينة، وذلك لخلق إرباك في توزيع الأموال على السجون، كما تلجأ مديرية السجون إلى عزل بعض المعتقلين في أقسام العزل أو في زنازين انفرادية، ويمنعوا من زيارة الأهل أو الاختلاط مع بقية المعتقلين.

الغرامات المالية

زادت سلطات الاحتلال خلال سنوات انتفاضة الأقصى من سياسة فرض الغرامات المالية على الأسرى، سواء في المحاكم و خاصة في محكمتي "عوفر" و"سالم" التي تحولت قاعاتها إلى ساحات لنهب أموال الأسرى، من خلال فرض الغرامات المالية الباهظة عليهم بجانب الأحكام بالسجن ، فلا يكاد يخلو حكم إلا برفقه غرامة مالية قد تصل إلى 10 ألاف شيكل، الأمر الذي أرهق كاهل عائلاتهم في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك فرض الغرامات المالية داخل أقسام السجون كعقاب للأسرى بحجج واهية، كإلقاء ورقة في الساحة أو ربط حبل داخل الغرفة، تخصم تلقائياً من أموال الأسرى في الكنتين.

منع الزيارات

الآلاف من الأسرى ممنوعين من زيارة ذويهم بحجج أمنية واهية، ويوجد بين الأسرى من لم يرى أهله منذ 5 أو 8 سنوات، حتى الأقارب من الدرجة الأولى كالأب والأم والزوجة والابن، حيث تستخدم سلطات الاحتلال هذا الأسلوب لعقاب الأسرى والضغط على نفسياتهم.

والأهل المسموح لهم بالزيارة يواجهون إجراءات أمنية معقدة للوصول إلى أبنائهم ورؤيتهم لمدة قصيرة، مع وجود الحاجز الزجاجي الذي يمنع الأسير من ملامسه أصابع أبنائه، وذويه وسماع صوتهم بشكل واضح.

على حاجز ايرز يتم حجز أهالي الأسرى لساعات طويلة بحجة التفتيش، وكذلك على أبواب السجن ينتظرون لساعات طويلة حتى يسم لهم بالدخول[33] وأحياناً يمنعوا من الزيارة ويعودوا إلى بيوتهم دون رؤية أبنائهم، هذا عد عن الحواجز المنتشرة على جميع شوارع الوطن والتي يعيق الاحتلال من خلالها تحرك المواطنين لفترات طويلة ويتعرضون أحياناً لإطلاق النار.

اقتحام غرف الأسرى والتفتيش العاري ومصادرة الممتلكات الشخصية

يعانى المعتقلون في السجون الإسرائيلية يومياً من سياسة التفتيش العاري عند الخروج أو العودة إلى السجن، وقد طالب الأسرى ضمن إضرابهم الأخير عن الطعام بوقف تلك السياسة المهينة إلا أن إدارات السجون لا زالت مصرة على الاستمرار في سياسة التفتيش العاري كذلك فهي مستمرة في عمليات اقتحام غرف الأسرى، بحجة التفتيش وخاصة بعد منتصف الليل، ويتم خلال عمليات الاقتحام

مصادرة الأدوات والأغراض الخاصة بالمعتقلين، مثل الملاعق والدفاتر وصور أقاربهم والرسائل الخاصة، ذلك بعكس ما دعت إليه المادة (43) من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء من اتخاذ التدابير اللازمة للإبقاء على أشياء السجين وثيابه ونقوده وغيرها من متاع في حالة جيدة، وأن تسجل في كشوفات وتوضع في حرز أمين.

الحرمان من التعليم

لا زالت سلطات الاحتلال تمنع الأسرى والمعتقلين من حقهم في إكمال تعليمهم في الجامعات الفلسطينية، حيث لا تسمح للأسرى سوى بالالتحاق بالجامعات العربية، وكذلك تضع العراقيل أمام الكثير من الأسرى وتحول دون إمكانية مواصلة تعليمهم في الجامعات العربية، ودون إدخال الكتب اللازمة لمواصلة تعليمهم .

4.1.2 غياب مبادئ القانون الدولي الإنساني في القضاء الإسرائيلي

خلال الانتفاضة، مارس القضاء الإسرائيلي بكافة هيئاته و سلطاته دورا حربيا في قمع الانتفاضة من خلال تطبيق قوانين وإجراءات غير قانونية ولا تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان في تعاملها مع المعتقلين الفلسطينيين، مما أوحى بأن سلطات القضاء الإسرائيلي تمتثل لتعليمات جهاز الأمن العام "الشاباك" في أحكامها وفي إجراءاتها مع المعتقلين الفلسطينيين، ويمكن توضيح ممارسات القضاء الإسرائيلي البعيد عن الأصول القانونية بما يلي:

1 – فرض أحكام رادعة وقاسية بحق المعتقلين: فقد فرضت المحاكم الإسرائيلية أحكاما مرتفعة مصحوبة بغرامات مالية عالية على المعتقلين الفلسطينيين[34]، وهي سياسة بحق الأطفال القاصرين الذين لا يجوز بالأساس اعتقالهم وتقديمهم للمحاكم العسكرية بحسب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وخاصة اتفاقية حماية الطفل، إضافة أن هذه المحاكم قبلت اعترافات أطفال تعرضوا للتعذيب والضغط النفسي والجسدي على يد المحققين، وغالبية هذه الاعترافات غير منطقية ودون مراعاة سن الطفل، وفرضت أحكام عالية عليهم وصلت إلى خمس سنوات وغرامات مالية وصلت إلى "15.000" شيكل، وتعاملت المحاكم العسكرية الإسرائيلية مع الأطفال المعتقلين كمعتقلين جنائيين وتخضعهم بذلك لقانونها الذي يعتبر أن الطفل هو من وصل إلى سن 18 سنة بينما في القضايا الأمنية تعتبر أن الطفل أقل من 16 سنة، ولهذا تم احتجاز عدد كبير من القاصرين في أقسام وسجون يتواجد فيها سجناء جنائيين مدنيين.

2 – أضفت المحاكم العسكرية الإسرائيلية شرعية قانونية على احتقار العرب واعتب رت ذلك أمرا عاديا: وكان ذلك واضحا في الأحكام التي أصدرتها هذه المحاكم بحق الجنود أو المستوطنين الذين ارتكبوا جرائم قتل بحق الفلسطينيين بالمقارنة مع الأحكام التي أصدرتها نفس المحاكم ونفس القضاة

بحق الفلسطينيين الذين قتلوا أو حاولوا قتل الإسرائيليين، إذ أصدرت المحكمة العسكرية (شباط 2001) حكما بالخدمة المدنية لمدة 6 أشهر على المستوطن "ناحوم كورمان" الذي قتل الطفل الفلسطيني حلمي شوشه (12 عام، من قرية حوسان / بيت لحم) بينما أصدرت نفس المحكمة وفي الجلسة التي سبقت الحكم على المستوطن كورمان، حكما بالسجن لمدة 6 سنوات ونصف السنة بحق إحدى الطفلات الأسيرات لمحاولتها طعن جندي إسرائيلي.

هذا التمييز في القضاء وإضفاء الشرعية على أعمال القتل التي يقوم بها الجنود والمستوطنون، يعتبر تشجيعا للإجرام والمجرمين وكان ذلك واضحا بشكل جلي عند الإفراج عن المستوطن المجرم "يورام سكولنيك" (أحد سكان كريات أربع) في يوم 2001/3/12 ، هذا المجرم كان قد حكم عليه عام 1993 بالسجن مدى الحياة بتهمة قتل المواطن موسى أبو صبحه بعد اعتقاله وتكبيله، ومن ثم جرى تخفيض الحكم على يد رئيس دولة إسرائيل آنذاك "عيزر وايزمان" إلى 15 سنة، ومن ثم خفض الحكم مرة أخرى إلى 11 سنة، وبعد أن أمضى 9 سنوات وبتدخل من مجلس المستوطنات والحاخامات أفرج عنه.

وفي تاريخ 2001/2/25حكم على جندي إسرائيلي قتل الصبي عيسى إبراهيم العمور والذي يبلغ من العمر 14 عام، أثناء مروره أمام مدرسته بتاريخ 2001/2/3 بالقرب من مستوطنة كفار داروم، بالسجن مدة 49 يوما، ومن الواضح أن أدوات القضاء الإسرائيلي توفر حماية لأعمال المستوطنين وإجرامهم، مما اعتبر أن هناك تمييز عرقي في سلوك القضاء الإسرائيلي، إذ أن عدد المستوطنين الذين قدموا إلى المحاكم بتهم قتل فلسطينيين قليل جداً.

إضافة إلى ذلك فإن المسائلة القانونية حول[35] استخدام العنف والتنكيل والتعذيب والإهانات بحق المواطنين الفلسطينيين والمعتقلين على يد الجنود والمستوطنين وخاصة على المعابر والحواجز لا يكاد يذكر في القضاء الإسرائيلي.

وهذا التمييز واستخدام المعايير المزدوجة اتضح بشكل جلي من خلال العقبات والإجراءات المعقدة أمام زيارات المحامين للمعتقلين الفلسطينيين للإطلاع على أوضاعهم وخاصة في فترة التحقيق، إضافة إلى أن الفترة المسموح بها لاحتجاز المواطن الفلسطيني حسب القانون الإسرائيلي تصل إلى ثمانية أيام قبل تقديمه للمحاكمة، ويمدد اعتقاله إلى سنة ونصف وربما أكثر، بينما الفترة المسموح بها لاحتجاز الإسرائيلي هو 24 ساعة قبل تقديمه للمحاكمة ويصل تمديد الاعتقال إلى 30 يوم فقط.

3- إن المحاكم العسكرية الإسرائيلية، بحسب ما يقوله المحامون الفلسطينيون هي محاكم صورية هزلية وغير محايدة، تهدف إلى تضليل الرأي العام وإظهار دولة إسرائيل كدولة قانون، إذ أن هامش العمل لمحامي الدفاع في هذه المحاكم ضيق للغاية، وينحصر في الأغلب في العمل على تخفيف الأحكام التي تصدرها المحكمة على الأسير من خلال اتفاقيات يستطيع عقدها مع النيابة العامة.

وإسرائيل بذلك تتعامل مع الشعب الفلسطيني كعدو لها، وحين تعتقل أي مواطن تتعامل معه على اعتبار أنه أحد الرعايا الإسرائيليين وخارج عن القانون الإسرائيلي، في حين أن اتفاقية جنيف الرابعة لم تعط دولة الاحتلال حرية التصرف بالأسير، بل ألزمتها بعدة قواعد أهمها أنه في حال اعتقال أي مواطن يعيش تحت الاحتلال، فمن الواجب إن يحاكم في منطقته وضمن ظروف الحياة التي يعيشها في بيته، وهو ما لا تلتزم به إسرائيل عبر التحقيق ومحاكمة الأسري الفلسطينيين في سجون معتقلات داخل الخط الأخضر، وتعتبر طرق إثبات التهم المنسوبة للأسرى الفلسطينيين في المحاكم العسكرية غير قانونية على الإطلاق، فلائحة الاتهام بحق المعتقل تعد إما بناءا على اعتراف المعتقل نفسه أو اعتراف غيره عليه أو شهادة جنود الاحتلال ضده، وغالبا ما يصدق الجنود ويقتنع القاضي العسكري بشهاداتهم وروايتهم ضد الأسير، والتي عادة ما تكون من نسيج خيال هؤلاء الجنود.

وان اعترافات الآخرين على الأسير كفيلة لوحدها بأن تدينه ليصدر القاضي حكما بالسجن، ومن الصعب على محامي الدفاع أن يثبت عدم صحة اعتراف الأسير في المحكمة، وأن هذا الاعتراف جاء عن طريق العنف والتعذيب، لأن وصول الأسير إلى المحكمة يكون بعد أشهر من إفادته باعترافه، وبعد زوال آثار العنف الذي مارسه المحققون الإسرائيليون على جسده لانتزاع هذه الإفادة.

4- سمح القضاء الإسرائيلي باحتجاز الموطن الفلسطيني لمدة تصل إلى 40 يوما دون السماح لمحاميه من رؤيته وزيارته، في حين أن القواعد الدولية تمنح المحامي حرية الالتقاء بموكله في أي وقت وعلى انفراد.

5- وقف القضاء الإسرائيلي بأعلى سلطه به[36] (رسي محكمة العدل العليا الإسرائيلية) صامتا أمام العديد من الحالات التي تعرضت للتعذيب والتنكيل، بل أنه أضفى شرعية على استخدام التعذيب بحق المعتقلين الفلسطينيين، وأعطى تصريحا لجهاز الأمن العام باستخدام العنف والبطش، ورفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية الكثير من الالتماسات المقدمة من المحامين أو المعتقلين أنفسهم حول استخدام التعذيب والضغوطات الممارسة بحقهم.

وكما يقول الصحفي الإسرائيلي داني روبنشتاين (هآرتس 2001/1/7) فإن المحكمة العليا في إسرائيل قد خضعت إلى املاءات الحكومة وجهاز الأمن العام في كل ما يتعلق بمعاقبة سكان الضفة والقطاع.

6- لا زالت حكومة إسرائيل تعمل بسياسة الاعتقال الإداري غير القانوني والمحرم دوليا، وخلال انتفاضة الأقصى اتسع نطاق سياسة الاعتقال الإداري، وعلى الرغم من الاحتجاجات الدولية الرافضة لهذه السياسة، إلا أن إسرائيل لم تستجب لها، ولقد اعتبرت منظمة العفو الدولية "أمنستي" جميع المعتقلين الإداريين (معتقلي ضمير) إلى أن يتم الإفراج عنهم، واعتبرت هيئة الأمم المتحدة الاعتقال الإداري نوعا من العقاب، ومن الملاحظ أن السلطات القضائية الإسرائيلية تصادق على الاعتقال الإداري وتصادق على تمديد فترة الاعتقال بناءا على تعليمات من جهاز الأمن العام، ولا يعرض المعتقل الإداري أمام محكمة ولا توجه له لائحة اتهام (درعاوي و زحايكة، 2000).

5.1.2 تدهور الأوضاع الإنسانية والمعيشية:

ازدادت أوضاع الأسرى داخل السجون تدهورا منذ اللحظات الأولى لاندلاع أحداث عام 1982 و انتفاضة 1987، حيث كان واضحا أن حكومة إسرائيل استفردت بالمعتقلين ونفذت سياسة الانقضاض على مكتسبات وحقوق الأسرى التي انتزعوها خلال سنوات طويلة وأبرز الانتهاكات التي مورست بحق المعتقلين والأسرى:

1 -**حرمان ذوي الأسرى من زيارة أبنائهم:**

حيث لم تنتظم زيارة الأسرى خلال الانتفاضة سوى ثلاث مرات وبصعوبة بالغة، بسبب الحصار والإغلاق وانتشار الحواجز العسكرية على الطرقات، وأدت إلى تدهور وضع الأسرى النفسي، وحصول نقص شديد في المواد الغذائية والملابس التي يحصل عليها الأسرى عادة عبر الزيارات.

وكانت سلطات الاحتلال قد فرضت إجراءات أمنية معقدة على زيارة ذوي المعتقلين في حالة السماح لهم بذلك، هذه الإجراءات سمحت فقط لذوي الأسير وقرابته من الدرجة الأولى بزيا رته (الأب، الأم، الزوجة والأولاد) ومنعت الأشقاء الذين تزيد أ 37 عن 16 عام من زيارتهم كما أن هناك عائلات وذوي أسرى محرومون بشكل كامل ومطلق من الزيارة وبقرار من جهاز المخابرات الإسرائيلي، وبلغ عدد العائلات الممنوعة من الزيارة بشكل مطلق حوالي (150 حالة) وهي من فئة الأم والأب والزوجة، أما أولئك الذين يسمح لهم بالزيارة فيتكبدون مشاق كبيرة أثناء السفر وذلك بسبب طول المسافة ما بين مناطق سكناهم والسجون الواقعة داخل الخط الأخضر (مثل سجن نفحة الصحرواي) وعادة ما يصاحب الحا فلات التي تنقل ذوي الأسرى سيارات عسكرية إسرائيلية، ولم تستجب إدارة السجون لمطالب الأسرى باقتناء أجهزة اتصال أو السماح لهم الاتصال بذويهم للاطمئنان عليهم حتى في الحالات الإنسانية الخاصة.

2 -**استخدام العنف الشديد:**

تصاعدت عمليات لجوء إدارة السجون خلال انتفاضة الأقصى إلى استخدام العنف المبرح والشديد تجاه الأسرى في محاولات لقمع مطالبهم بتحسين أوضاعهم الإنسانية والمعيشية، وأدى استخدام العنف إلى إصابة العديد من الأسرى بجروح بالغة.

وتستخدم إسرائيل وحدة "نحشون" التابعة لسلطة خدمات السجون الإسرائيلية لقمع المعتقلين، هذه الوحدة تتولى مهمة اقتحام أقسام وغرف المعتقلين وإلقاء قنابل الصوت والغاز عليهم وهم متسلحين بالدروع والهراوات.

ولجأت إدارة السجون في تبرير قمعها للأسرى إلى تصعيد سياسة التفتيش الليلي والمفاجئ لغرف المعتقلين، وبطريقة مستفزة للأسرى و إرهاقهم نفسيا وعصبيا بسبب هذه السياسة وخلال انتفاضة الأقصى وحتى تاريخ 2002/1/1 **جرت الاعتداءات على الأسرى في السجون التالية:**

- اعتدى على الأسيرات الفلسطينيات في سجن الرملة للنساء أيام 2001/7/1 و2001/7/5 و2001/9/13 وأصيب عدد من الأسيرات بجروح بالغة، إضافة إلى رش الأسيرات بالغاز وعزلهن في زنازين انفرادية بعد مهاجمة الوحدات الخاصة لغرفهن.
- اعتدى على أسرى سجن شطه يوم 2001/1/5 بعد اقتحام غرفهم، وأصيب 20 من المعتقلين بجروح بالغة جراء هذا الاعتداء.
- اعتدى على الأسرى الأطفال القاصرين في سجن تلموند يوم 2001/7/1 وأصيب 15 أسير بجروح وتم عزل أسيرين في زنازين انفرادية.
- اعتدى على أسرى سجن عسقلان يوم 2001/12/19 بعد اقتحام غرف المعتقلين بالوحدات الخاصة وتفتيشها بشكل استفزازي وعزل الأسير زاهر جبارين في سجن بئر السبع.
- اعتدى على أسرى سجن بئر السبع يوم 2001/12/30 وأصيب 3 أسرى بجروح بعد اقتحام خيام المعتقلين وإلقاء قنابل الصوت والغاز والقنابل الارتجاجية عليهم.
- اعتدى على أسرى سجن هداريم يوم 2001/10/5 ويوم 2001/11/2 بعد اقتحام وحدة نحشون مكونة من 70 جندي غرفهم وقيام بتفتيشات استفزازية لمقتنياتهم وغرفهم ورافق الاقتحام الاعتداء بالضرب وإجبار الأسرى على الخروج لساعات طويلة في البرد القارص إلى ساحة السجن وعقاب عدد من الأسرى من خلال حرمانهم من زيارة ذويهم إضافة إلى نقل 11 أسير إلى سجون أخرى.

3 -**اكتظاظ السجون وازدحامها بالأسرى:**

أدت حملات الاعتقال المكثفة التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في صفوف المواطنين الفلسطينيين إلى حالة من الاكتظاظ غير مسبوقة في سجون الاحتلال ومراكز التوقيف التابعة له، وهذا م ما دفع حكومة إسرائيل إلى إعادة فتح سجن الدامون الذي أغلق قبل عامين ليتم احتجاز العمال الفلسطينيين والأردنيين من غير الحاصلين على تصريح عمل داخل إسرائيل، وبدأ الجيش الإسرائيلي يدرس إمكانية إعادة فتح سجن أنصار 3 (كتسيعوت) لاستيعاب المعتقلين الفلسطينيين في حين كشفت دالية رابين نائبة وزير الدفاع الإسرائيلي النقاب عن بدء قسم التخطيط في الجيش الإسرائيلي بالتخطيط لإقامة سجن جديد لاحتجاز المعتقلين الفلسطينيين ، وهذا الاتجاه نحو فتح سجون جديدة يشير إلى النية الإسرائيلية لإبقاء سلاح الاعتقال مسلطا على رقاب المواطنين الفلسطينيين، حيث أصبح كل مواطن فلسطيني عرضة للاعتقال خلال الانتفاضة، عن الاكتظاظ في السجون أدى إلى تدهور كبير في الأوضاع الصحية للأسرى فهم يضطرون للنوم على الأرض.

4 -**سوء أماكن الاحتجاز:**

المعتقلات الأمنية غير صالحة حتى لاحتجاز الحيوانات، هذا ما أكدته عضو الكنيست الإسرائيلي "زهافا غال" يوم 2001/11/13 في تقرير خطير جدا عن الأوضاع السائدة في السجون الإسرائيلية مطالبة بإغلاقها فورا.

إذ لا تتوفر في هذه السجون والمعتقلات الشروط الإنسانية الملائمة للحياة الآدمية من حيث تسرب مياه الأمطار إلى غرف المعتقلين وخيامهم، إضافة إلى الروائح الكريهة المنتشرة بسبب الازدحام وسوء مرافق الصرف الصحي وضعف الإنارة والحرارة الشديدة في فصل الصيف والبرد الشديد في الشتاء وغيرها، وتشبه غرف وزنازين الأسرى بالأقفاص، أما في مراكز التوقيف ومراكز التحقيق (مثل الجلمه والمسكوبية وعصيون وحواره وبيتاح تكفا وأبو كبير) فالأوضاع أكثر خطورة فعلى سبيل المثل، يعيش 16 معتقلا فلسطينيا في أوضاع مزرية في غرفتين بمعسكر حواره، والجيش الذي يشرف على السجن يقدم للأسرى زجاجات فارغة لاستخدامها لمياه الشرب وأخرى للتبول فيها، ولا يسمح لهم سوى بدقائق معدودة لإلقاء النفايات والوضوء وذلك تحت حراسة مشددة من قبل الجيش.

5 -**سياسة العزل:**

استخدمت سلطات السجون عزل الأسرى بأن "39 ختلفة كوسيلة عقاب للأسرى وقمع نضالاتهم داخل السجون، وتقوم هذه السياسة على عزل النشيطين من الأسرى أو تطلق عليهم إدارة السجون "ذوي الرؤوس الحامية" في أقسام خاصة منعزلة عن بعضها البعض أو نقلهم إلى معتقلات أخرى لإبعاد تأثيرهم، أما على المستوى الفردي فقد كانت تعزل قادة الأسرى في زنازين انفرادية وخاصة في حالات اندلاع خطوات احتجاجية ضد سياسة إدارة السجون في محاولة منها لكسر وإضعاف هذه الخطوات (عنقاوي، 1995).

ومن جانب آخر اتبعت إدارة السجون سياسة عزل تقوم على الفرز والتصنيف للأسرى الذين يتم عزلهم بحجة أنهم من الأسرى الخطرين أو الذين قاموا بعمليات عسكرية كبيرة واستخدمت في هذا الإطار قسم العزل "نيتسان" في الرملة الذي عزل فيه حوالي 30 أسراً عند افتتاحه في عام 1989 (الحركة الفتحاوية الأسيرة، 1992).

ومن السجون التي استخدمت كسجون عزل سجن جنين بين أعوام 73-79، ومعتقلات كفار يونا وشطه والجلمه وطولكرم وأبو كبير وقسم "الأكسات" في الرملة، إضافة إلى استخدام زنازين في معتقل غزه كمكان لعزل النشطاء من المعتقلين من أبناء الضفة وقد توجت هذه السياسة بافتتاح سجن نفحة الصحرواي عام 1980 وتحويله إلى مكان لعزل الأسرى وعقابهم (عنقاوي، 1995).

ونتيجة الأوضاع المأساوية في سجن نفحة أطلق عليه الأسرى اسم "أوشفيتس" مما أثار غضب إحدى عضاوات الكنيست التي زارت السجن فصرخت في وجه الأسرى قائلة "احمدوا الله أنكم أحياء" (القيمري، 1985).

6- الحصار الثقافي على الأسرى في السجون:

فرضت سلطات السجون حصاراً ثقافياً على الأسرى، وشمل هذا الحصار منع حصول الأسير على القلم والدفتر والكتاب، وإجباره على سماع الإذاعة الإسرائيلية في أوقات محددة، ولم يسمح له بقراءة الصحف سوى صحيفة الأنباء التي كانت تصدرها أجهزة المخابرات الإسرائيلية، وقد طبق الحظر التام على كل أنواع الثقافة الوطنية والإنسانية، وكان الأسير لم يتم ضبط قلم أو ورقة معه يتم عقابه في زنزانة انفرادية ويعتدي عليه من قبل طواقم السجانين (عبد الله، 1993).

وكان أشد الأساليب خطورة هي سياسة الإفراغ الثقافي والفكري من خلال ترويج كتب ثقافية فارغة المضمون داخل السجون في محاولة لخلق ثقافة مشوهة بديلة تعمل على صياغة نفسية المعتقل وتطويعه وفق مضمونها (القيمري، 1985).

وتحدث أحد الأسرى عن سياسة مسح أدمغة المعتقلين الأوائل من خلال خبراء مختصين كانوا يزورون السجون ويحاولون التشكيك في العادات والتقاليد الوطنية للشعب الفلسطيني وحتى في الأدب العربي (عنقاوي، 1995) .

وبدأ التغيير على هذه السياسة تدريجياً ابتداء من عام 1970 نتيجة نضالات الأسرى، حيث تم السماح بإدخال الكتب ليست ذات الطابع الوطني عن طريق الصليب الأحمر وبعد إخضاعها للرقابة، إضافة إلى حصول السجين على القلم والدفتر إلا أن ملاحقة الثقافة داخل السجون ظلت متواصلة من خلال التحكم بنوعية الكتب المسموح إدخالها للأسرى وسياسة التفتيشات التي تقوم بها شرطة السجون بهدف مصادرة إنتاجات وكتابات الأسرى (القيمري، 1985).

" كم من كاتبة أو كاتب سجين مزقت أو مزق، أحرقت أو أحرق إنتاجاً داخل الجدران في لحظة تفتيش وكم من مواد ونصوص أدبية ضبطت أثناء محاولة تهريبها" ومن هنا جاء رعب إدارة السجون من الكلمة المكتوبة الداعية إلى الحرية والانطلاق من قيود الاحتلال والهيمنة والمفعمة بالمشاعر الإنسانية الحية والمتحدية لكل أسباب القهر (الفاهوم، 1985).

وقد تحطمت سياسة الحصار الثقافي داخل السجون بفعل النضال الدؤوب للأسرى، لتصبح السجون مدارس للثقافة والتربية، وتخرج الك وادر والكفاءات الثقافية والسياسية والفنية، فصدرت عشرات الإنتاجات الثقافية لكتّاب من الأسرى، ولكن كل ذلك كان ثمنه باهظاً (قراقع، 2001).

2.2 الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية :

دراسة مؤسسة الحق (1991)

العنوان: "**هكذا تكلم المعذبون الفلسطينيون**" .

قامت مؤسسة الحق بدارسة ظاهرة التعذيب أثناء التحقيق في السجون الإسرائيلية خلال الفترة من 1987 إلى 1991 ولقد أظهرت الدراسة التي شملت (700) حالة النتيجة التالية: إن التعذيب وإساءة المعاملة حسب التعريف المقبول دوليا يمارس بشكل منظم وعلى نطاق واسع في مراكز الاعتقال والسجون الإسرائيلية.

وبعد تقسيم مجتمع الدراسة إلى مجموعتين الأولى شملت 474 معتقلاً فلسطينياً حيث ظهرت نتيجة هذه العينة أن 85% من المعتقلين الفلسطينيين تعرضوا للتعذيب وإساءة المعاملة أثناء اعتقالهم.

وبينت نتائج المجموعة الثانية والتي شملت 226 معتقلاً فلسطينياً تعرضهم للتعذيب وإساءة المعاملة بطرق متعددة منها الضرب على مختلف أنحاء الجسم بما فيها الأعضاء التناسلية، الإرغام على البقاء في أوضاع جسدية مؤلمة، وهو ما يعرف بالشبح لفترات متواصلة تتروح بين ساعة وأسبوعين، التعرض لمحاولات الخنق لإغلاق منافذ التنفس بالأكياس والأيدي، التعرض لتغطية الرأس والعينين والأنف والفم والعنق بكيس من القماش ذي رائحة كريهة ، التعرض للعزل في أماكن صغيرة محصورة وغالبا ما تشبه الخزانة ، التعرض للتهديد بالقتل وتعذيب العائلة أو أفراد منها، وأنماط أخرى من التعذيب النفسي ، الحرمان من الطعام ، التعرض لحرارة مرتفعة أو للحرارة المنخفضة ، التعرض للصدمة الكهربائية ، وقد تم إدخال (34) حالة إلى المستشفى نتيجة ما تعرضوا له من تعذيب أثناء التحقيق **(Meliss Philip, 1995)** .

دراسة السعدي (1992):

أجرى السجناء في سجن بئر السبع "**إحصائية تتعلق بالأوضاع الصحية داخل السجن مع انعدام الرعاية الصحية والغذائية للمعتقلين في السجون**".

أجريت الدراسة على 600 معتقل منهم450 معتقلا أي نسبة 90% يعانون من الأمراض المزمنة أهمها: القرحة، الروماتزم، البواسير، الفتاق، السل، آلام العظام، أمراض العيون، آلام الرأس والاضطرابات العصبية، حيث وجد الباحث النتائج على النحو التالي:

- 17 حالة مصابة بقرحة المعدة.
- 45 حالة مصابون باضطرابات عصبية تلزمهم بتناول المهدآت بشكل مستمر.

- 67 سجين مصابون من السل.
- 20 سجين يعانون من الروماتزم.

ويضيف السجناء أن المعتقلين الذين يعانون من أمراض وإصابات جسمية ونفسية وعصبية هي قابلة للعلاج لو توفرت العناية الطبية ولكن المعتقلات والسجون تفتقر إلى العدد اللازم من الأطباء وأن سجون بئر السبع وعسقلان ونفحة ومجدو تضم حوالي 1600 معتقلا سابقا في حين يقوم طبيب واحد بمعاينة المرضى فيها على اختلاف أمراضهم ولا يزور هذا الطبيب السجن إلا يوم واحد في الأسبوع.

دراسة مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان (1991)

بعنوان: " **استخدام إسرائيل التعذيب بالصدمة الكهربائية أثناء التحقيق مع المعتقلين الفلسطينيين**"

أجرى مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان مقابلات دقيقة مع المعتقلين الفلسطينيين، وكانوا قد وقعوا شهادات مشفوعة بالقسم، وقد كانوا معتقلين في مقر الحكم العسكري في مدينة الخليل، وكانت تتراوح أعمارهم ما بين (14.5 – 23) سنة وتمت مقابلتهم مرتين بعد إطلاق سراحهم، وقد أعطوا تفاصيل متشابهة إلى حد كبير حول تعرضهم للتعذيب بالكهرباء حيث أجابوا على أنهم تعرضوا لصدمات كهربائية عن طريق وضع أسلاك على رؤوسهم وقلبهم وأيديهم وأرجلهم وأعضائهم التناسلية، وتدل الطريقة التي تطبق على الجسم لإيقاع أقسى أثر على الضحية مع أدنى حد من الجروح أو غيرها من الآثار التي يمكن أن تبقى على ال جسم، وهذا يمثل تطورا في أساليب التعذيب .

ذكر باحثون طبيون درسوا آثار الصدمة الكهربائية على الانسان أنه بالإضافة إلى الألم الذي يؤدي إلى انقباض العضلات، فإنها تسبب رعشة تشنج كلي والى شلل عضلي لا يمكن للمجني عليه التكلم أو التنفس، وتؤدي إلى أعراض أخرى مثل الأرق والكابة وقلة التركيز والشعور بالضيق وفقدان الذاكرة والكوابيس ويمكن أن تؤدي إلى الموت.

دراسة النجار (نادي الأسير الفلسطيني1996)

أجريت الدراسة حول "**أثر الممارسات الإسرائيلية في المعتقلات على التكيف النفسي والاجتماعي للأسرى المحررين** " ومن الأمور التي أدت إلى أهمية هذه الدراسة المشاكل والأمراض النفسية والإعاقات المختلفة التي تنعكس على الأسير المحرر والتي تتمثل بالمعاناة التي تقف حائلا بينه وبين التكيف مع مجتمعه وبيئته، وتأتي أهمية هذه الدراسة من خلال التعرف على الأساليب المستخدمة في التحقيق مع المعتقلين من قبل القوات الإسرائيلية ، كما تم التعرف على وسائل الضغط الجسدي والنفسي المستخدمة في الموت البطيء والحياة المادية الصعبة والقاسية التي تفتقر إلى الحد الأدنى من شروط الحياة الإنسانية بالنسبة إلى المعتقل وأهله.

أخذت عينة الدراسة من المجتمع بشكل عشوائي بحيث تمكن الباحث من الحصول على عينة أكثر شمولية للمجتمع الأصلي، حيث أخذت من محافظة الخليل وقراها، وقد تم تعبئتها بالأسئلة المطروحة، وقد شمل الاستبيان مجموعة من الأسئلة التي تبين أثر الممارسات الإسرائيلية في المعتقلات على التكيف النفسي والاجتماعي، وتكون الاستبيان من قسمين الأول واحتوى على 38 سؤال، والثانية واحتوى على 8 أسئلة مفتوحة.

وتبين من نتائج التحليل الإحصائي إنه كلما زادت الفترة الاعتقالية للمعتقل تجعله يبتعد عن الناس والشعور بالعزلة، ويتضح أن عملية التعذيب في المعتقل بشكل عام والتحقيق بشكل خاص لها دور كبير في خلق الإعاقات والعاهات لدى الأسرى في السجون الإسرائيلية.

أما بالنسبة إلى مرات الاعتقال والتكيف مع المحيط هناك علاقة قوية بينها وأن عدد مرات الاعتقال تولد لديه قدرة على مواجهة الأساليب والوسائل المستخدمة أثناء الاعتقال بشكل عام والتحقيق بشكل خاص.

- أظهرت الفئة الأولى التي قضت فترة اعتقالية تتر اوح من (1.5 – 3) سنوات أن فترة اعتقالهم أثرت على تكيفهم النفسي والاجتماعي بنسبة 36%.
- أظهرت الفئة الثانية والتي قضت فترة اعتقال تتراوح من (3– 5) سنوات أن فترة اعتقالهم أثرت على تكيفهم النفسي والاجتماعي بنسبة 64.9%.
- أظهرت الفئة الثانية والتي قضت فترة اعتقال تتراوح من (5 سنوات فما فوق) أن فترة اعتقالهم أثرت على تكيفهم النفسي والاجتماعي بنسبة 86.9%.
- توجد علاقة بين عملية التعذيب أثناء الاعتقال وحدوث الأمراض والإعاقات للأسرى المحررين، وتوجد علاقات قوية بين الممارسات الإسرائيلية على معنويات المعتقل بنسبة5%.
- عبر 58% منهم عن أنهم يعانون من سوء التكيف نتيجة الأمراض الجسدية والنفسية الناجمة عن الاعتقال.
- عبر أغلب أفراد العينة البالغ نسبتهم 57.6% على أن تكيفهم النفسي والاجتماعي تأثر بفترة اعتقالهم.

دراسة صلاح (2000)

بعنوان: "**مفهوم الذات عند أبناء المعتقلين وأبناء غير المعتقلين للفئة العمرية 7 – 15 سنة في محافظة بيت لحم**"

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الذات عند أبناء المعتقلين وأبناء غير المعتقلين للفئة العمرية 7–15 سنة في محافظة بيت لحم، وكما هدفت إلى دراسة أثر متغيرات (الجنس، العمر، مدة الاعتقال) على مفهوم الذات لدى أبناء المعتقلين وأبناء غير المعتقلين.

وبعد جمع البيانات وتحليلها ومعالجتها إحصائيا وصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1 -لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مفهوم الذات لدى أبناء المعتقلين وأبناء غير المعتقلين تعزى لمتغير الجنس.

2 -لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات أفراد العينة في درجة مفهوم الذات لديهم حسب العمر.

3 -عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات أفراد العينة في درجة مفهوم الذات لديهم حسب مدة الاعتقال.

4 -أظهر الإحصائي (ت) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين أبناء المعتقلين وأبناء غير المعتقلين في درجة مفهوم الذات وكانت هذه الفروق لصالح أبناء غير المعتقلين أي أنهم يحظون على مفهوم ذات أعلى من أبناء المعتقلين.

دراسة يوسف (1997)

بعنوان: "تأثير الاعتقال على العائلة في المجتمع الفلسطيني"

والتي هدفت إلى معرفة تأثير الاعتقال على العائلة في المجتمع الفلسطيني وقد تألفت عينة الدراسة من 20 عائلة للمعتقلين المتزوجين، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى:

1 -غياب الزوج عن عائلته قد أثر على الوضع الاقتصادي من حيث عمل الزوجة ومساعدات الأقارب حيث أشارت النتائج أن الزوجة هي التي تتحمل العبء الاقتصادي وليس هناك مساعدات من الأقارب.

2 -بالنسبة للوضع الاجتماعي وأثره على العائلة في ظل غياب الزوج وقد أظهرت النتائج أن هناك تأثير للاعتقال وغياب الزوج على الأسرة في عدة اتجاهات على المستوى الاجتماعي ومن هذه التأثيرات تربية الأطفال.

3 -بالنسبة للوضع السياسي لم يكن له تأثير وذلك لأن هذا الوضع قد خلق حالة البعد عن كل ما هو اجتماعي أو سياسي أو ديمقراطي ولأن الاهتمامات أصبحت تنحصر في حدود العائلة وكيفية توفير احتياجات العائلة من أجل العيش بالحد الأدنى من مستوى المعيشة.

دراسة قراقع (2001)

بعنوان: "**الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد اوسلو**" .

تعالج هذه الدراسة الأبعاد المختلفة لتجربة الحركة الوطنية الأسيرة في السجون الإسرائيلية في الفترة التي أعقبت التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ في واشنطن بتاريخ 1993/9/13 ما بين قيادتي

منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، وفراده هذه التجربة تبرز من خلال انعكاسات الاتفاق وما انبثق عنه من اتفاقيات لاحقة على مصير الأسرى السياسيين فيما يتعلق بموقعهم من التسوية السياسية وعلى مستوى حياتهم الإنسانية والمعيشية داخل السجون، وتحاول الدراسة أن تكشف الأبعاد الخطيرة والإرهاصات الصعبة التي مر بها المعتقلون الفلسطينيون في الفترة التي أعقبت اتفاقيات اوسلو، وهي من أكثر الفترات ألماً وإحباطاً وشعوراً بالضياع والتغيب عبر عنه واقعهم الحياتي وخطابهم السياسي والثقافي.

دراسة الديك (2004)

بعنوان: "**تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على ظاهرة اعتقال الأطفال الفلسطينيين**"

حيث انطلقت الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

1 -ما هي مسببات ظاهرة اعتقال الأطفال ؟

2 -كيف يؤثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة على ظاهرة اعتقالهم على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي؟

3 -ما هي العلاقة بين كبر حجم الأسرة واعتقال الأطفال؟

حيث قامت هذه الدراسة على متغيرين رئيسين هما حجم الأسرة واعتقال الأطفال، مع محاولة التطرق إلى المتغيرات والعوامل الأخرى التي تحكم هذه الظاهرة.

من خلال ذلك توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 99% من الأطفال الأسرى هم من الضفة الغربية.
- 50% من الأطفال الأسرى من القرى.
- 27% من الأطفال الأسرى من محافظة نابلس
- 77% من الأطفال الأسرى اعتقلوا من منازلهم.
- 83% من الأطفال هم طلاب مدارس.
- 9 أفراد متوسط حجم أسر الأطفال الأسرى.
- 74% من الأطفال الأسرى ينتمون لأسر عدد أفرادها 7-12 فردا.
- 41% من الأطفال الأسرى ينتمون لعائلات دخلها بين سيء إلى سيء جدا.
- 7% من الأطفال الأسرى متهمون بمحاولة تنفيذ عمليات تفجير، أكثر من نصفهم من مدينة نابلس ومخيماتها.

دراسة قطامش (2003)

بعنوان: "**تعذيب السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية**"

أجرى الباحث هذه الدراسة في ظل تعذيب المعتقلين الفلسطينيين وإساءة معاملتهم، حيث تموجت درجات التعذيب وتنوعت صورة في المراحل المختلفة، ولكن التعذيب كسياسة تواصلت بعد أن لقيت الدعم القانوني والتشجيع السياسي من قبل الجهاز القضائي والحكومة في إسرائيل.

وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن إسرائيل لم تمنع التعذيب بل على العكس فهي من الدول الاستثنائية التي شرعت التعذيب ووفرت للمعذب الحماية القانونية بموجب أحكام قانونية صريحة وواضحة، وهي من الدول القليلة في العالم التي أعلنت خطيا أنها لا تعترف بمدى قدرة لجنة مناهضة التعذيب على التحقيق في تلك المعلومات التي تشير إلى حصول التعذيب، وهي بالتالي منعت اللجنة من جمع وتحليل المعلومات عن التعذيب المستمر والمتواصل منذ العام 1967 ضد السجناء السياسيين الفلسطينيين للبت في مدى امتثال إسرائيل لاتفاقية مناهضة التعذيب أو عدم امتثالها لها رغم موافقتها وقبولها للاتفاقية وانضمامها لها.

دراسة الزير الواردة عن قراقع (2003).

قام الباحث بدراسة بعنوان : "**الآثار البعيدة المدى للتعذيب**" حيث أوضحت الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية بين التعرض للتعذيب الجسدي والنفسي والآثار بعيدة المدى الناتجة عن ذلك، مثل الاضطراب الناتج عن الصدمة والأمراض النفسية والجسدية.

وبينت النتائج أن أكثر الأعراض والأمراض التي يمكن التنبؤ بظهورها على المدى البعيد نتيجة التعرض للتعذيب الجسمي هي الأعراض والأمراض الجسمية والتعذيب النفسي ينبئ على المدى البعيد بظهور الأمراض النفسية والاضطرابات الناتجة عن الصدمة.

وأظهرت النتائج أن 35% من أفراد العينة يعانون من الاضطراب الناتج عن الصدمة وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الاضطراب الناتج عن الصدمة والأعراض النفسية يعزى إلى عمر السجين المحرر عند الاعتقال ومدة الاعتقال والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية، ووجدت الفروق فقط في الأعراض الجسمانية.

ومن خلال النتائج السابقة يتضح أن التعذيب له تأثيره القوي على البعد النفسي والجسمي لجميع فئات الأسرى المحررين حيث يتضح أن الخبرة الصادمة تبقى متأثرة ومتفاعلة مع العوامل السيكولوجية والاجتماعية بدينامية كبيرة داخل شخصية السجين المحرر وهو ما أطلقت عليه الباحثة الفنلندية "رايالينا بونامكي" سيكولوجية البطولة والرعب ففي بعض الفترات تدعم الظروف التاريخية المشجعة في السياق الثقافي والتاريخي والاجتماعي الأسرى عوامل البطولة حيث يحاول فيها الأسير المحرر الذي تعرض للتعذيب الشديد التكيف وتحقيق الصحة النفسية.

دراسة الحركة العالمية للدفاع عن حقوق الأطفال (2001)

أجريت هذه الدراسة على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم 10– 17 سنة في منتصف عام 2001 والتي شملت 50 حالة جرى اعتقالهم خلال العام 2000–2001

وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1 –إن 95% من المعتقلين تعرضوا للضرب من قبل الجنود الذين قاموا باعتقالهم، حيث انهالوا عليهم بالضرب بالأيدي والأقدام وأعقاب البنادق وعلى كافة أجزاء الجسم.

2 –وأن 88% تعرضوا للضرب من الجنود أثناء نقلهم من معسكرات الجيش أو مكان الاعتقال إلى مراكز التحقيق أو السجن أو المحكمة.

3 –و100% تعرضوا إلى التعذيب بأشكاله المختلفة بما في ذلك الاعتداء الجسدي (الضرب) والشبح، الشتم والتهديد، الحرمان من النوم، التعرض للبرد والحر، عصب الأعين وتكبيل الأيدي والأرجل.

الدراسات الأجنبية :

دراسة كارين هلنغ– لارسن غورم فاغفر(1995) الواردة عن النجار 1996.

قام الدكتور كارين هلنغ – لارسن وهو طبيب دينماركي متخصص في الطب الشرعي والدكتور غورم فاغفر وهو أستاذ الفسيولوجيا بجامعة كوبنهاجن بزيارة لإسرائيل مع أحد العاملين في الأمانة الدولية، وقاما بجمع الأقوال التي تشهد بوقوع التعذيب وسوء المعاملة التي أ دلى بها المعتقلون، وبعدها عقدا لقاءات مع منظمة حقوق الإنسان وممثلي الأطباء النفسيين الإسرائيليين والعاملين بالمهن الطبية في السجون وبعد استعراض الأدلة الخاصة بالهز استنتج الطبيبان إلى أنه يؤدي إلى:

1 -أعراض اضطراب بالمخ بما في ذلك الغياب عن الوعي.
2 -الصداع الحاد وأعراض متاعب العين والأذن.
3 -إحداث آلام في الرقبة والظهر.
4 -قد يؤدي إلى أعراض مزمنة ناجمة عن تلف في المخ إما بدرجة طفيفة أو متوسطة.

بعد فحص طالب في العشرينات من عمره كان معتقلا وتعرض للهز على مدى فترة من الزمن، وجد إن أعراضه تتفق مع الأعراض الناجمة عن تلف الجهاز العصبي المركزي.

طلب الدكتور فاغنر بيانا عمليا لنوع الهز الذي تعرض له المعتقلون وسمح لأن يتعرض هو للهز لمدة لا تزيد عن ثلاث ثوان، وبعد ذلك قال أنه شعر بتشويش في ذهنه لمدة خمس ساعات وبألم في الرقبة والظهر لمدة 12 ساعة .

دراسة منظمة العفو الدولية (1995)

بعنوان: "**الموت هزا**"

قامت المنظمة بدعوة المعتقلين السابقين الذين تعرضوا للهز أثناء التحقيق معهم من أجل إجراء الكشف الطبي لهم، وبعد تلك العملية تم الوصول إلى النتائج التالية:

1 -يعتبر أسلوب الهز أسلوبا واحدا من بين عدد من أساليب التعذيب والتي تسمح بها الحكومة الإسرائيلية والتي تستخدمها قوات الأمن بصورة منتظمة ضد المعتقلين الفلسطينيين.
2 -من الأساليب الأخرى أيضا التغطية الكاملة للرأس بصورة مستمرة والحرمان من النوم لمدة طويلة والوقوف أو الجلوس في أوضاع مختلفة ل عدة فترات طويلة (شبح) والضرب الحبس الانفرادي والتعريض للحر اللافح أو الزمهرير القارص والضغط النفسي من خلال توجيه التهديدات والإهانات.
3 -لم تراعي الشروع في التحقيقات التي أجرتها منظمة العفو الدولية في وفاة (عبد الصمد احريزات) نص المادة 17 من مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون.

4 -إن هز المعتقلين يؤدي إلى الوفاة أحيانا أو إلى إحداث تلف لا يمكن علاجه في المخ فإن الحكومة الإسرائيلية لا تزال تسمح بهز المعتقلين مع توقعها بأن أفعالها تؤدي إلى الموت.

ثبت أن الم عتقلين السابقين الذين ذكروا تعرضهم للهز في المعتقل يعانون من مشكلات في الجهاز العصبي المركزي تتفق مع الأعراض الناجمة عن التعرض للهز العنيف ولا تستبعد منظمة العفو احتمال معاناة عدد كبير من المعتقلين من تلف الجهاز العصبي أو غيرها من المشكلات الطبية نتيجة الهز العنيف.

دراسة جراهام وروتر (1968)

قام الباحثان في بريطانيا بإجراء الدراسة على عينة من الأفراد المعوقين جسميا وصحيا وعلى غير المعوقين بحيث بلغ عدد أفراد العينة **(1000)** وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن :

1 -معدل الاضطرابات النفسية لدى أفراد هذه العينة العاديين يساوي (6.8).

2 -معدل الاضطرابات النفسية لدى الأفراد الذين يعانون من أمراض مزمنة يساوي (11.5%) أي أن معدل حدوث الاضطرابات لذوي الأمراض المزمنة هو ضعف معدل حدوثها لدى العاديين.

3 -معدل إصابة الأطفال من ذوي الإعاقات الجسمية وخاصة ذات العلاقة بالجهاز العصبي المركزي فيساوي (34.4%) أي أن ثلث هؤلاء الأطفال يعانون من اضطرابات نفسية.

دراسة زيبك Zubec الواردة عن النابلسي (2001) .

أجرى البروفسور زيبك دراسات على أشخاص تعرضوا لتجربة الحرمان الحسي، وخلص من دراساته إلى أن الأشخاص الذين يتعرضون طويلا لهذا الحرمان تلاحظ لديهم تغيرات على صعيد تخطيط الدماغ بحيث تصبح موجات هذا التخطيط بطيئة، كذلك جرت بحوث تحت إشراف وزارة الدفاع الكندية، وقد أثبتت هذه البحوث أن إقامة قصيرة في ال زنازين الانفرادية كانت تكفي لإحداث تهيؤات هذيانية لدى المسجون، وتتحول إلى الهلوسة مع ازدياد مدة الإقامة، وكان الباحثان سميث ولويتي (Smith and Leuty) قد اثبتا منذ العام 1959 بان الاحتجاز في غرفة صامتة من شأنه أن يؤدي إلى اضطرابات نفسية تتفاوت حدتها وخطورتها بحسب الشخصية الأساسية للأفراد.

دراسة ماري سيلفيني (selvini) الواردة عن النابلسي (2001).

وقد تناولت الدراسة المفهوم التحليلي للجسد وقسمت معايشة الجسد إلى أربعة أنماط هي:

- عندما يكون الجسد موضوع تهديد تنشأ الوساوس المرضية.
- عندما يهدد الجسد الانا تنشأ حالة إباء الطعام (لإضعاف الجسد المهدد) .
- الجسد عرضة للتشويه وتؤدي هذه المعايشة للخوف من تشوه الجسد.
- الجسد المعتوه حيث ينشأ الإحساس بغرابة الجسد.

وهكذا نجد أن دراسات التحليل النفسي تأتي لتؤكد الدراسات الطبية، وتحديداً فهي تؤكد على النقاط التالية:

أ – إن الهاجس (الوساوس المرضية) هو عصاب راهن ناجم عن تهديدات للجسد وهي تهديدات حديثة العهد ولا تعود إلى مرحلة الطفولة.

ب –إن هنالك قرابة أكيدة بين هذا العصاب وبين كل من عصاب القلق والنوراستاينا والاضطرابات الجنسية – الفيزيزلوجية.

ت –إن هذا العصاب يتلازم دائما مع مظاهر بارانويدية.

وهذا يمكننا الجمع بين مختلف هذه التجارب في محاولة لرسم معالم شخصية المصدوم وتعقيداتها الصدمية بوصفها عصابا راهنا قابلا للتطور في أحد الاتجاهات المشار إليها أعلاه .

دراسة افينوعم راخس (1995) الواردة عن قطامش (2003).

قامت هذه الدراسة على أساس مدى تأثير الهز العنيف على الجسم حيث أن يكون المعتقل في وضع الشبح على الكرسي فيقوم المحقق بوضع القدم على محشم المعتقل و يمسك صدره أو الكتفين ويبدأ عملية هز المعتقل بقوة وسرعة فتسارع حركة الرأس والرقبة مما يولد الآم حادة في أسفل الرقبة (تجمع الأعصاب) وألم في الرأس...الخ.

حيث تبين من نتائج هذه الدراسة أن هذه الطريقة أن تؤدي إلى احتقان الدماغ وضرر دماغي وأن الضرر الناجم عن الحركة بين الدماغ والجمجمة من شأنه تدمير خلايا الدماغ والتسبب بوفاة المعتقل.

هذا ما حصل مع المعتقل عبد الصمد حريزات في 25 نيسان 1995 عندما أعلن عن وفاته في مركز تحقيق المسكوبية / القدس، وقد ورد في تقرير التشريح الأول والمدعم بتصريح مشفوع بالقسم من الدكتور (ديريك ياوندر) أن سبب الوفاة:

1 –هو صدمة في الدماغ.

2 –الصدمة نتجت عن حركات اهتزازية قسرية للرأس وليست جراء ارتطام مباشر للرأس بجسم صلب.

3 –إن آثار الجراح الكاملة سببها كانت الهزات العنيفة.

هناك عدة دراسات مختلفة واردة عن النجار(1996)

دراسة العا لم (Moss 1964) على الأفراد الذين يعانون من التهاب المفاصل، ودراسة أخرى للباحث (Tigard1962) على عينة من الأفراد الذين يعانون من الصرع، وهناك أيضا دراسة أخرى للباحثان السابقان على عينة من الأفراد الذين يعانون من التصلب المتعدد، فأشارت جميع هذه الدراسات السابقة إلى أن الإعاقة الصحية والجسمية غالبا ما تؤدي إلى حدوث مشاكل عاطفية وصعوبات في التكيف الشخصي.

التعقيب على الدراسات

من خلال مراجعة الباحث للأدبيات والدراسات التي تتعلق بمعاناة الأسرى داخل وخارج سجون الاحتلال الصهيوني، وعلاقتها بالتكيف النفسي والاجتماعي، يتضح من هذه الدراسات أهمية دراسة هذا الموضوع، حيث أن هذه الدراسات تتفق في الهدف من هذه الدراسة وهو الكشف عن المدى البعيد للأسرى الفلسطينيين داخل وخارج سجون الاحتلال، لما في ذلك من أهمية على مدى قدرتهم على التكيف النفسي والاجتماعي في المجتمع الذي يعيشون فيه.

المجتمع الذي استخدم في الدراسات السابقة

ويظهر من خلال الاستعراض للدراسات السابقة أن بعض الباحثين أجرى دراساته على الأسرى المحررين، وذلك من أجل التعرف على أساليب التعذيب والممارسات الإسرائيلية الممارسة ضدهم، وتأثير الاعتقال على المجتمع الفلسطيني من النواحي الجسمية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية ...الخ، وتأثيراتها بعيدة المدى من وجهة نظرهم.

بينما ذهب البعض الآخر من الباحثين إلى إجراء دراسات على الأسرى داخل السجون والمعتقلات، حيث قاموا بدراسة الممارسات الإسرائيلية في المعتقلات من أساليب التعذيب المستخدمة ضدهم، والظروف الصحية والنفسية التي يعيشها الأسرى داخل المعتقلات، لما لهذه الممارسات من أهمية في مدى التكيف النفسي والاجتماعية للأسرى.

العينة التي استخدمت في الدراسات السابقة

بعد إطلاع الباحث على مجموعة الدراسات العربية والأجنبية فقد وجد أن بعض الباحثين استخدموا في دراساتهم عينات صغيرة تتراوح ما بين (20–50) حالة كدراسة يوسف والحركة العالمية للدفاع عن حقوق الأطفال، بينما استخدم بعد الباحثين عينات متوسطة تتراوح ما بين (100–200) حالة كدراسة الزير والنجار، بينما استخدم آخرون عينات كبيرة تتراوح بين (600–700) حالة كدراسة مؤسسة الحق ودراسة السجناء في بئر السبع.

الأداة التي استخدمت في الدراسات السابقة

استخدم بعض الباحثين في دراساتهم مجموعة من المقاييس كاستخدام الاستبانة والمقابلات كدراسة النجار وهلينغ، واستخدام مقياس جوتمان كدراسة النجار.

ومن خلال ما تم عرضه من الدراسات السابقة يمكن أن تلخص النتائج التالية:

- وجود أثر كبير للممارسات الإسرائيلية على المعتقلين ولا سيما التعذيب وإساءة المعاملة.
- وجود أثر كبير على الأسرى من النواحي الجسدية والصحية.
- وجود أثر كبير على الأسرى من النواحي النفسية

- وجود أثر كبير لمتغير الفترة الاعتقالية والتي من شأنها أن توجد فروق وعوازل اجتماعية (العزلة)
- وجود ارتباط وثيق بين عدد مرات الاعتقال وقدرة الأسير على مواجهة الأساليب والوسائل المستخدمة ضده أثناء الاعتقال.
- وجود آثار كبيرة على العائلة الفلسطينية نتيجة الاعتقال.

أما نتائج الدارسة فلم تؤدي متغيرات (العمر، مدة الاعتقال وعدد مرات الاعتقال والحالة الاجتماعية قبل وبعد الاعتقال) إلى فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

أما متغيرات (المستوى التعليمي وعدد الأطفال والدخل الشهري بعد الاعتقال) فأثبتت وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 المقدمة

2.3 منهج الدراسة

3.3 مجتمع الدراسة

4.3 عينة الدراسة

5.3 أداة الدراسة

6.3 إجراءات الدراسة

7.3 المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 المقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للطريقة والإجراءات التي قام بها الباحث لتنفيذ هذه الدراسة، حيث يشمل وصف منهج الدراسة ومجتمع الدراسة والعينة وإجراءات الدراسة والتحليل الإحصائي .

2.3 منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي، وذلك لأنه يلائم طبيعة الدراسة وأهدافها. معتمداً على أسلوب الدراسة الميدانية في جمع المعلومات وتم استخدام المعالجات الإحصائية لفحص فرضيات الدراسة بهدف تفسير نتائجها.

3.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدارسة من الأسرى المحررين العاملين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في محافظة الخليل والذين تم الإفراج عنهم حتى عام 2005 وقد بلغ عددهم 1200 أسيراً محرراً تقريباً.

4.3 عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة بـ 240 أسير محرر ممن تنطبق عليهم شروط الدراسة ومعاييرها وه ي أن يكون أسيراً محرراً وموظفاً في مؤسسات حكومية وفق متغيرات (العمر، مدة الاعتقال بالشهور، عدد مرات الاعتقال، الحالة الاجتماعية قبل الاعتقال، الحالة الاجتماعية بعد الاعتقال، عدد الأطفال، المستوى التعليمي، الدخل الشهري للأسرة قبل الاعتقال والدخل الشهري للأسرة بعد الاعتقال) والبالغة 20% تقريباً من مجتمع الدراسة.

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية وذلك لمعرفة الباحث بعدد كبير منهم مما سهل توزيع واسترجاع الاستبانة المعدة للدراسة، وذلك لتحفظ نادي الأسير الفلسطيني عن الإفصاح عن أسماء الأسرى المحررين في محافظة الخليل، وذلك لضمان السرية على الموضوع والاكتفاء بإعطاء أرقام ونسب للدراسة، وفيما يلي جدول يوضح الخصائص الديمغرافية للعينة:

جدول (3،1) : الخصائص الديمغرافية للعيرة

المتغيرات		العدد	النسبة المئوية
العمر	24–20 سنة	38	16.1
	29–25 سنة	44	18.6
	30 سنة فأكثر	154	65.3
مدة الاعتقال بالشهور	دون 12	88	41.1
	24–12	50	23.4
	أكثر من 24	76	35.5
عدد مرات الاعتقال	مرة واحدة	123	51.7
	مرتين	55	23.1
	ثلاث مرات	34	14.3
	أكثر من ذلك	26	10.9
الحالة الاجتماعية قبل الاعتقال	أعزب	160	67.8
	متزوج	76	32.2
الحالة الاجتماعية بعد الاعتقال	أعزب	41	17.1
	متزوج	199	82.9
عدد الأطفال	لا يوجد	54	23.3
	3–1	80	34.5
	7–4	81	34.9
	8 فأكثر	17	7.3
المستوى التعليمي	ثقافة مدرسية	93	39.4
	جامعي فأكثر	143	60.6
الدخل الشهري للأسرة قبل الاعتقال	(أقل من 1200) متدن	122	50.8
	(2999–1200) متوسط	105	43.8
	(4999–3000) عال	13	5.4
الدخل الشهري	(أقل من 1200) متدن	92	38.3

للأسرة بعد الاعتقال	(1200–2999) متوسط	105	43.8
	(3000–4999) عال	13	5.4

يوضح جدول (3،1) الخصائص الديمغرافية للعينة، إذ تناول الجدول أبعاد الدراسة وهي العمر ومدة الاعتقال بالشهور وعدد مرات الاعتقال والحالة الاجتماعية قبل الاعتقال وبعده وعدد الأطفال والمستوى التعليمي والدخل الشهري للأسرة قبل الاعتقال وبعده، وبالنظر إلى البعد الأول للدراسة فقد شملت الدراسة ما نسبته 65.3% من الأسرى فوق 30 سنة وهذا يعني أن الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية أكثر من ثلثيهم هم فوق الثلاثون عاماً، وفي بعد عدد مرات الاعتقال فقد تبين أن مرَّة واحدة من الاعتقال كانت نسبتها 51.7% أي أكثر من نصف الأسرى هم ممن يعتقلون لمرة واحدة تلاها ممن يعتقلون مرتين بنسبة 23.1% ثم ثلاث مرات بنسبة 14.3% وأخيراً أكثر من ثلاث مرات بنسبة 10.9% وهذا يتوافق مع الاعتقاد بأنه كلما زاد عدد مرات الاعتقال كلما قل عدد الأسرى في السجون الإسرائيلية.

وبالانتقال إلى الحالة الاجتماعية قبل الاعتقال فقد كانت نسبة الأسرى 67.8% هم ممن لم يكونوا متزوجين قبل الاعتقال الأمر الذي يفسر أنه أكثر من ثلثي المعتقلين خاضوا النضال الوطني وهم غير متزوجين، الأمر الذي نراه معكوساً بعد تحرير الأسرى إذ بلغ نسبة المتزوجين 82.9% وهذا أمر طبيعي ريما يكون أول ما يفكر فيه الأسير بعد التحرر هو الزواج، وبالنظر إلى المستوى التعليمي فيظهر الجدول أن 60.6% من المعتقلين هم من حملة الشهادة الجامعية بسنتين فأكثر وهذا يتوافق مع الاعتقاد بأن حركات التحرر عادة يقودها المثقفون الجامعيون في المجتمع.

أما ما يخص الجانب المادي للأسرة عادة فإنه يكون متدنياً بنسبة 50.8% وهذا أمر طبيعي لمقاوم ضد الاحتلال أن ينصب تفكيره في المقاومة أكثر من أي شيء آخر فيحين يرى بعد الاعتقال (بعد التحرر) أن نسبته 43.8% كان لذوي الدخل المتوسط وهذا ما يتوافق مع ما يبحث عنه الأسير المحرر بعد الاعتقال لتوفير ما يلزم لأسرته.

5.3 أداة الدراسة:

1.5.3 إعداد الأداة:

استخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة، حيث تم إعدادها من قبل الباحث، وذلك بقيام الباحث بوضع 13 سؤال مقالي من إعداد الباحث للتعرف على أهم المشاكل التي يعاني منها الأسرى المحررين في محافظة الخليل، وتم عرضها على لجنة من المحكمين لإبداء الرأي والمشورة في ذلك وتم بعد ذلك إدخال بعض التعديلات عليها، وكمثال على ذلك كانت إحدى العبارات تقول"اذكر أشد أسلوب نفسي تعرضت له أثناء الاعتقال وأثره عليك" حيث عدل ذلك إلى "تحدث عن دور الاعتقال في شخصيتك" (ملحق 2).

وتم توزيع ورقة الأسئلة على عينة استطلاعية تمثلت بـ عشرين أسيراً محرراً وبعد دراسة الإجابات عليها والإطلاع على استبانات خصيصاً لدراسات مشابهة، فقد تم بناء فقرات الاستبانة التي عرضها الباحث على لجنة من المحكمين لإبداء الرأي والمشورة في ذلك أيضاً، حيث تم أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار حيث أدخلت التعديلات اللازمة ونذكر على سبيل المثال لا الحصر "أميل إلى العزلة والابتعاد عن زملائي" حيث عدلت إلى "أكره النشاطات الاجتماعية مع الآخرين".

2.5.3 أقسام الأداة:

انقسمت أداة الدارسة إلى قسمين :

الأول : تضمن هذا القسم توضيحاً لغرض الدراسة، وبعض المعلومات الأولية (الديمغرافية) عن الأسرى والتي تتعلق بمتغيرات الدراسة.

الثاني : تضمن هذا القسم 54 فقرة تتعلق بمدى التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية.

3.5.3 صدق الأداة:

قام الباحث بعرض الاستبانة على لجنة من المحكمين عددها عشرة من أساتذة علم النفس في الجامعات الفلسطينية، وقد أخذت العبارات التي أخذت نسبة اتفاق المحكمين ما نسبته 90% تقريباً في قياس المفهوم المراد قياسه، أي العبارات التي اتفق عليها تسعة محكمين فأكثر من أصل عشرة محكمين .

وقد عدلت العبارات التي بلغت نسبة اتفاق المحكمين عليها أكثر من 80% تقريباً في قياس المفهوم المراد قياسه، وقد ألغيت واستبدلت العبارات التي حصلت على أقل من ذلك وأعيد تحكيمها مرة أخرى .

4.5.3 ثبات أداة الدراسة : Reliability

تم حساب الثبات لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة بطريقة الاتساق الداخلي، بحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وقد جاءت النتائج كما هي واضحة في الجدول (3،2).

جدول (3،2): نتائج معادلة الثبات كرونباخ ألفا(Cronbach Alpha) لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة

	الأبعاد	عدد الفقرات	قيمة Alpha
.1	النفسي	16	0.82
.2	الاجتماعي	16	0.83
.3	الجسمي	14	0.89
.4	الاقتصادي	8	0.79
.5	الدرجة الكلية	54	0.93

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أن أداة الدراسة بأبعادها المختلفة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

6.3 إجراءات الدراسة:

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة والتأكد من صدقها وثباتها في قياس الهدف الذي وضعت من أجله، قام الباحث بحصر أرقام وأعداد الأسرى المحررين العاملين في مؤسسات السلطة الوطنية والذين تنطبق عليهم شروط الدراسة، وذلك بالتنسيق مع وزارة شؤون الأسرى المحررين ونادي الأسير الفلسطيني في محافظة الخليل، حيث راعى الباحث الحصول على أكبر عدد ممكن من الأسرى.

وبعد ذلك قام الباحث بتوزيع الاستبيانات عن طريق اليد، والاستعانة بنادي الأسير الفلسطيني ووزارة شؤون الأسرى في توزيع مجموعة أخرى من الاستبانات، وبعد ذلك قام الباحث بجمع الاستبيانات بعد

تعبئتها بالمعلومات اللازمة حيث كان عددها 240 استبانة، حيث باشر الباحث بمراجعتها، وبعد ذلك أرسلت إلى المحلل الإحصائي لتحليلها باستخدام الحاسوب

7.3 المعالجة الإحصائية:

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد أدخلت إلى الحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، حيث أعطيت الإجابة بدرجة كبيرة جداً 5 درجات، كبيرة 4 درجات، متوسطة 3 درجات، قليلة درجتين، وأعطيت الإجابة قليلة جداً درجة واحدة، وذلك في الفقرات الموجبة، وقد عكست في الفقرات السالبة، بحيث كلما ازدادت الدرجة، ازدادت درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية، والعكس صحيح. وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات، باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية. وقد فحصت فرضيات الدراسة عند المستوى(0.05 = α) عن طريق الاختبارات الإحصائية التالية: اختبار ت (t-test) واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance)، واختبار توكي (Tukey Test)، ومعامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، ومعامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك باستخدام الحاسوب، باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة وأهدافها وللتحقق من صحة فرضياتها باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة.

سؤال الدراسة : **ما درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية؟**

للإجابة عن سؤال الدراسة استخرجت الأعداد، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية، وذلك كما هو واضح في الجدول (1.4).

جدول (1.4): الأعداد، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية

الأبعاد	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النفسي	240	3.63	0.63
الاجتماعي	240	3.71	0.58
الجسمي	240	3.61	0.82
الاقتصادي	240	3.05	0.56
الدرجة الكلية	240	3.54	0.52

يتضح من الجدول السابق أن درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة على الدرجة الكلية للمقياس (3.54)، وقد جاء في مقدمتها: التكيف الاجتماعي بمتوسط حسابي (3.71)، تلاه التكيف النفسي (3.63)، فالتكيف الجسمي (3.61)، وأخيراً التكيف الاقتصادي بمتوسط حسابي (3.05).

الفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية تعزى لمتغير العمر.

للتحقق من صحة الفرضية الأولى استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير العمر، وذلك كما هو واضح في الجدول (2،4).

جدول (2،4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير العمر

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
النفسي	**بين المجموعات**	2	1.298	0.649	1.717	0.182
	داخل المجموعات	233	88.041	0.378		
	المجموع	235	89.339	–		
الاجتماعي	**بين المجموعات**	2	1.284	0.642	2.044	0.132
	داخل المجموعات	233	73.213	0.314		
	المجموع	235	74.497	–		
الجسمي	**بين المجموعات**	2	0.902	0.451	0.662	0.517
	داخل المجموعات	233	158.791	0.682		
	المجموع	235	159.693	–		
الاقتصادي	**بين المجموعات**	2	0.253	0.127	0.399	0.671
	داخل المجموعات	233	73.870	0.317		
	المجموع	235	74.123	–		
الدرجة الكلية	**بين المجموعات**	2	0.515	0.257	1.008	0.367
	داخل المجموعات	233	59.502	0.255		
	المجموع	235	60.016	–		

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير العمر، فقد كان هناك تقارب في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في جميع أبعاد الدراسة والدرجة الكلية وعلى اختلاف أعمارهم، وذلك كما هو واضح في الجدول (3،4).

جدول (3،4): الأعداد، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير العمر

الأبعاد	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النفسي	20-24	38	3.55	0.45
	25-29	44	3.53	0.61
	30 فأكثر	154	3.70	0.64
الاجتماعي	20-24	38	3.61	0.49
	25-29	44	3.65	0.54
	30 فأكثر	154	3.78	0.57
الجسمي	20-24	38	3.51	0.78
	25-29	44	3.72	0.82
	30 فأكثر	154	3.62	0.83
الاقتصادي	20-24	38	3.00	0.45
	25-29	44	3.11	0.60
	30 فأكثر	154	3.05	0.57
الدرجة الكلية	20-24	38	3.45	0.40
	25-29	44	3.53	0.53
	30 فأكثر	154	3.58	0.51

الفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد مرات الاعتقال.

للتحقق من صحة الفرضية الثانية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد مرات الاعتقال، وذلك كما هو واضح في الجدول (4،4).

جدول (4،4) : نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد مرات الاعتقال

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
النفسي	**بين المجموعات**	3	1.484	0.495	1.235	0.298
	داخل المجموعات	234	93.711	0.400		
	المجموع	237	95.194	-		
الاجتماعي	**بين المجموعات**	3	1.773	0.591	1.718	0.164
	داخل المجموعات	234	80.475	0.344		
	المجموع	237	82.248	-		
الجسمي	**بين المجموعات**	3	2.166	0.722	1.053	0.370
	داخل المجموعات	234	160.399	0.685		
	المجموع	237	162.565	-		
الاقتصادي	**بين المجموعات**	3	0.282	0.094	0.292	0.831
	داخل المجموعات	234	75.376	0.322		
	المجموع	237	75.658	-		
الدرجة الكلية	**بين المجموعات**	3	0.633	0.211	0.772	0.511
	داخل المجموعات	234	63.950	0.273		
	المجموع	237	64.583	-		

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد

مرات الاعتقال، فقد كان هناك تقارب في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في جميع أبعاد الدراسة والدرجة الكلية وعلى اختلاف عدد مرات الاعتقال، وذلك كما هو واضح في الجدول (4،5).

جدول (4،5): الأعداد، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد مرات الاعتقال

الأبعاد	عدد مرات الاعتقال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النفسي	مرة واحدة	123	3.59	0.59
	مرتين	55	3.59	0.61
	ثلاث مرات	34	3.73	0.82
	أكثر من ذلك	26	3.81	0.57
الاجتماعي	مرة واحدة	123	3.64	0.57
	مرتين	55	3.73	0.55
	ثلاث مرات	34	3.86	0.70
	أكثر من ذلك	26	3.84	0.52
الجسمي	مرة واحدة	123	3.65	0.77
	مرتين	55	3.53	0.96
	ثلاث مرات	34	3.48	0.84
	أكثر من ذلك	26	3.81	0.75
الاقتصادي	مرة واحدة	123	3.07	0.59
	مرتين	55	3.03	0.52
	ثلاث مرات	34	2.98	0.60
	أكثر من ذلك	26	3.09	0.47
الدرجة الكلية	مرة واحدة	123	3.52	0.51
	مرتين	55	3.51	0.51
	ثلاث مرات	34	3.56	0.61
	أكثر من ذلك	26	3.68	0.42

الفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الحالة الاجتماعية قبل الاعتقال.

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة استخدم اختبار ت (t-test) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الحالة الاجتماعية قبل الاعتقال، وذلك كما هو واضح في الجدول (4،6).

جدول (4،6): نتائج اختبار (t-test) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الحالة الاجتماعية قبل الاعتقال

الأبعاد	الحالة الاجتماعية قبل الاعتقال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
النفسي	أعزب	160	3.68	0.56	234	1.547	0.125
	متزوج	76	3.53	0.75			
الاجتماعي	أعزب	160	3.75	0.52	234	1.157	0.250
	متزوج	76	3.64	0.69			
الجسمي	أعزب	160	3.63	0.83	234	0.404	0.687
	متزوج	76	3.58	0.81			
الاقتصادي	أعزب	160	3.08	0.54	234	1.417	0.158
	متزوج	76	2.97	0.60			
الدرجة الكلية	أعزب	160	3.57	0.47	234	1.324	0.188
	متزوج	76	3.47	0.60			

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α =0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الحالة الاجتماعية قبل الزواج، فقد كان هناك تقارب في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في جميع أبعاد الدراسة والدرجة الكلية للحالة الاجتماعية قبل الزواج، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول.

الفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الحالة الاجتماعية بعد الاعتقال.

للتحقق من صحة الفرضية الرابعة استخدم اختبار (t-test) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الحالة الاجتماعية بعد الاعتقال، وذلك كما هو واضح في الجدول (4،7).

جدول (4،7): نتائج اختبار (t-test) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الحالة الاجتماعية بعد الاعتقال

الأبعاد	الحالة الاجتماعية بعد الاعتقال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
النفسي	أعزب	41	3.51	0.46	238	−1.1774	0.080
	متزوج	199	3.66	0.65			
الاجتماعي	أعزب	41	3.58	0.47	238	−1.551	0.122
	متزوج	199	3.74	0.60			
الجسمي	أعزب	41	3.61	0.83	238	−0.015	0.988
	متزوج	199	3.61	0.82			
الاقتصادي	أعزب	41	3.09	0.44	238	0.690	0.493
	متزوج	199	3.03	0.58			
الدرجة الكلية	أعزب	41	3.47	0.42	238	−0.855	0.393
	متزوج	199	3.55	0.53			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α =0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الحالة الاجتماعية بعد الزواج، فقد كان هناك تقارب في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في جميع أبعاد الدراسة والدرجة الكلية وعلى اختلاف الحالة الاجتماعية بعد الزواج، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول.

الفرضية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد الأطفال.

للتحقق من صحة الفرضية الخامسة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد الأطفال، وذلك كما هو واضح في الجدول (4،8).

جدول (8،4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد الأطفال

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
النفسي	بين المجموعات	3	1.596	0.532	1.356	0.257
	داخل المجموعات	228	89.458	0.392		
	المجموع	231	91.053	-		
الاجتماعي	بين المجموعات	3	0.272	0.091	0.264	0.851
	داخل المجموعات	228	78.269	0.343		
	المجموع	231	78.541	-		
الجسمي	بين المجموعات	3	2.199	0.733	1.074	0.361
	داخل المجموعات	228	155.685	0.683		
	المجموع	231	157.774	-		
الاقتصادي	بين المجموعات	3	3.141	1.047	3.391	0.019
	داخل المجموعات	228	70.408	0.309		
	المجموع	231	73.459	-		
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3	1.183	0.394	1.486	0.219
	داخل المجموعات	228	60.482	0.265		
	المجموع	231	61.665	-		

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α =0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد الأطفال، وقد كانت الفروق في البعد الاقتصادي، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي (Tukey) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة التكيف الاقتصادي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد الأطفال، وذلك كما هو واضح في الجدول (9،4).

جدول (9،4) : نتائج اختبار توكي (Tukey) للفروق في درجة التكيف الاقتصادي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد الأطفال

المقارنات	لا يوجد	3-1	7-4	8 فأكثر
لا يوجد		−0.0954	0.1684	0.1624
3-1			0.2638*	0.2578
7-4				−0.0059
8 فأكثر				

تشير المقارنات الثنائية البعدية في الجدول السابق أن الفروق في درجة التكيف الاقتصادي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد الأطفال كانت بين الأسرى المحررين الذين لديهم 1-3 أطفال والأسرى الذين لديهم 4-7 أطفال، ولصالح الأسرى ذوي 1-3 أطفال الذين كانوا الأكثر تكيفاً على المستوى الاقتصادي.

جدول (4،10): الأعداد، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد الأطفال

الأبعاد	عدد الأطفال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النفسي	لا يوجد	54	3.60	0.53
	1-3	80	3.73	0.54
	4-7	81	3.61	0.67
	8 فأكثر	17	3.42	0.93
الاجتماعي	لا يوجد	54	3.69	0.51
	1-3	80	3.76	0.52
	4-7	81	3.72	0.56
	8 فأكثر	17	3.65	1.02
الجسمي	لا يوجد	54	3.67	0.79
	1-3	80	3.70	0.87
	4-7	81	3.49	0.78
	8 فأكثر	17	3.53	0.88
الاقتصادي	لا يوجد	54	3.08	0.46
	1-3	80	3.18	0.55
	4-7	81	2.91	0.58
	8 فأكثر	17	2.92	0.67
الدرجة الكلية	لا يوجد	54	3.54	0.44
	1-3	80	3.63	0.48
	4-7	81	3.48	0.52
	8 فأكثر	17	3.42	0.77

الفرضية السادسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير المستوى التعليمي.

للتحقق من صحة الفرضية السادسة استخدم اختبار (t-test) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير المستوى التعليمي، وذلك كما هو واضح في الجدول (4،11).

جدول (4،11): نتائج اختبار (t-test) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير المستوى التعليمي

الأبعاد	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
النفسي	ثقافة مدرسية	93	3.51	0.62	234	−2.720	0.007
	جامعي فأكثر	143	3.73	0.60			
الاجتماعي	ثقافة مدرسية	93	3.61	0.66	234	−2.361	0.019
	جامعي فأكثر	143	3.79	0.68			
الجسمي	ثقافة مدرسية	93	3.40	0.79	234	−3.324	0.001
	جامعي فأكثر	143	3.75	0.81			
الاقتصادي	ثقافة مدرسية	93	2.94	0.56	234	−2.448	0.015
	جامعي فأكثر	143	3.12	0.55			
الدرجة الكلية	ثقافة مدرسية	93	3.40	0.51	234	−3.533	0.000
	جامعي فأكثر	143	3.64	0.49			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة

الوطنية حسب متغير المستوى التعليمي، وقد كانت الفروق في جميع أبعاد الدراسة والدرجة الكلية، ولصالح الأسرى ذوي المستوى التعليمي جامعي فأكثر، الذين كانوا الأكثر تكيفاً في جميع أبعاد الدراسة والدرجة الكلية، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول.

الفرضية السابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة قبل الاعتقال.

للتحقق من صحة الفرضية السابعة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة قبل الاعتقال، وذلك كما هو واضح في الجدول (12،4).

جدول (12،4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة قبل الاعتقال

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
النفسي	بين المجموعات	2	0.582	0.291	0.728	0.484
	داخل المجموعات	237	94.631	0.399		
	المجموع	239	95.213	–		
الاجتماعي	بين المجموعات	2	1.776	0.888	2.613	0.075
	داخل المجموعات	237	80.529	0.340		
	المجموع	239	82.305	–		
الجسمي	بين المجموعات	2	4.026	2.013	2.998	0.052
	داخل المجموعات	237	159.127	0.671		
	المجموع	239	163.153	–		
الاقتصادي	بين المجموعات	2	1.096	0.548	1.720	0.181
	داخل المجموعات	237	75.492	0.319		
	المجموع	239	76.587	–		
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2	1.422	0.711	2.664	0.072
	داخل المجموعات	237	63.274	0.267		
	المجموع	239	64.696	–		

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α =0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة قبل الاعتقال، فقد كان هناك تقارب في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في جميع أبعاد الدراسة والدرجة الكلية وعلى اختلاف الدخل الشهري للأسرة قبل الاعتقال، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول (13.4).

جدول (13،4): الأعداد، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة قبل الاعتقال

الأبعاد	الدخل الشهري للأسرة قبل الاعتقال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النفسي	(أقل من 1200) متدن	122	3.63	0.59
	(1200–2999) متوسط	105	3.61	0.67
	(3000–4999) عال	13	3.84	0.55
الاجتماعي	(أقل من 1200) متدن	122	3.74	0.58
	(1200–2999) متوسط	105	3.64	0.58
	(3000–4999) عال	13	4.01	0.50
الجسمي	(أقل من 1200) متدن	122	3.56	0.78
	(1200–2999) متوسط	105	3.60	0.83
	(3000–4999) عال	13	4.15	0.98
الاقتصادي	(أقل من 1200) متدن	122	3.00	0.58
	(1200–2999) متوسط	105	3.07	0.54
	(3000–4999) عال	13	3.30	0.47
الدرجة الكلية	(أقل من 1200) متدن	122	3.52	0.51
	(1200–2999) متوسط	105	3.51	0.52
	(3000–4999) عال	13	3.86	0.50

الفرضية الثامنة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة بعد الاعتقال.

للتحقق من صحة الفرضية الثامنة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة بعد الاعتقال، وذلك كما هو واضح في الجدول (14،4).

جدول (14،4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة بعد الاعتقال

الأبعاد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
النفسي	**بين المجموعات**	2	1.637	0.819	2.074	0.128
	داخل المجموعات	237	93.575	0.395		
	المجموع	239	95.213	–		
الاجتماعي	**بين المجموعات**	2	2.494	1.247	3.704	0.026
	داخل المجموعات	237	79.810	0.337		
	المجموع	239	82.305	–		
الجسمي	**بين المجموعات**	2	6.903	3.451	5.235	0.006
	داخل المجموعات	237	156.250	0.659		
	المجموع	239	163.153	–		
الاقتصادي	**بين المجموعات**	2	7.093	3.546	12.095	0.000
	داخل المجموعات	237	69.494	0.293		
	المجموع	239	76.587	–		
الدرجة الكلية	**بين المجموعات**	2	3.710	1.855	7.209	0.001
	داخل المجموعات	237	60.986	0.257		
	المجموع	239	64.696	–		

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة بعد الاعتقال، وقد كانت الفروق في الأبعاد: الاجتماعي، الجسمي، الاقتصادي، والدرجة الكلية، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي (Tukey) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية في هذه الأبعاد حسب متغير الدخل الشهري للأسرة بعد الاعتقال، وذلك كما هو واضح في الجدول (15،4).

جدول (15،4) :نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة بعد الاعتقال

الأبعاد	المقارنات	متدن (أقل من 1200)	متوسط (2999-1200)	عال (4999-3000)
الاجتماعي	(أقل من 1200) متدن		-0.1823*	-0.3035*
	(2999-1200) متوسط			-0.1212
	(4999-3000) عال			
الجسمي	(أقل من 1200) متدن		-0.3147*	-0.4786*
	(2999-1200) متوسط			-0.1638
	(4999-3000) عال			
الاقتصادي	(أقل من 1200) متدن		-0.2761*	-0.5660*
	(2999-1200) متوسط			-0.2899
	(4999-3000) عال			
الدرجة الكلية	(أقل من 1200) متدن		-0.2304*	-0.3518*
	(2999-1200) متوسط			-0.1214
	(4999-3000) عال			

تشير المقارنات الثنائية البعدية في الجدول السابق أن الفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة بعد الاعتقال في الأبعاد السابقة كانت بين ذوي الدخل الأسري المتدني والمتوسط، ولصالح ذوي الدخل الأسري المتوسط، الذين كانوا الأكثر تكيفاً. وكانت أيضاً بين الأسري ذوي الدخل الأسري المتدني والعالي، ولصالح ذوي الدخل العالي، الذين كانوا الأكثر تكيفاً.

جدول (4،16): الأعداد، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة بعد الاعتقال

الأبعاد	الدخل الشهري للأسرة بعد الاعتقال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النفسي	(أقل من 1200) متدن	92	3.53	0.62
	(1200–2999) متوسط	128	3.70	0.62
	(3000–4999) عال	20	3.67	0.64
الاجتماعي	(أقل من 1200) متدن	92	3.59	0.56
	(1200–2999) متوسط	128	3.77	0.57
	(3000–4999) عال	20	3.90	0.67
الجسمي	(أقل من 1200) متدن	92	3.41	0.83
	(1200–2999) متوسط	128	3.72	0.72
	(3000–4999) عال	20	3.88	1.18
الاقتصادي	(أقل من 1200) متدن	92	2.85	0.51
	(1200–2999) متوسط	128	3.13	0.56
	(3000–4999) عال	20	3.42	0.49
الدرجة الكلية	(أقل من 1200) متدن	92	3.39	0.50
	(1200–2999) متوسط	128	3.62	0.47
	(3000–4999) عال	20	3.74	0.68

الفرضية التاسعة

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) بين مدة الاعتقال ودرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية.

للتحقق من صحة الفرضية التاسعة استخدم معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للعلاقة بين مدة الاعتقال ودرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية، وذلك كما هو واضح في الجدول (17،4).

جدول (17،4): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للعلاقة بين مدة الاعتقال ودرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية

الأبعاد	العدد	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
النفسي	214	0.004	0.957
الاجتماعي	214	−0.035	0.608
الجسمي	214	−0.113	0.100
الاقتصادي	214	−0.131	0.057
الدرجة الكلية	214	−0.082	0.232

يتضح من الجدول السابق عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) بين مدة الاعتقال ودرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة

التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة

سؤال الدراسة: **ما درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ؟**

أجابت الدراسة عن السؤال وذلك من خلال توضيح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الدراسة، حيث تبين أن درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين كانت مرتفعة، حيث بلغت الدرجة الكلية للمتوسط الحسابي (3.54) والانحراف المعياري (0.52).

يفسر الباحث هذا الارتفاع في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية إلى الروح المعنوية العالية التي يمتلكها الأسرى سواء داخل السجون أو خارجها، إضافة إلى ارتفاع مستوياتهم التعليمية التي من شأنها أن تساعد على قدرة التكيف النفسي والاجتماعي مع المجتمع المحيط بهم ولأنها تعالج أهم الأزمات المتفجرة لدى الشعب الفلسطينية وأكثرها تفاعلاً واتساعاً ولا سيما أن هناك الالآف في سجون الاحتلال الصهيوني.

نتائج الفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية حسب متغير العمر.

أظهرت نتائج الفرضية أن جميع أبعاد الدراسة والدرجة الكلية كانت متقاربة على اختلاف أعمارهم، حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية حسب متغير العمر.

يفسر الباحث هذه النتيجة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين فيما يتعلق بمتغير العمر إلا أن المعتقلين تسودهم الروح الوطنية والمعنوية العالية التي يظهرونها في الخارج والتي قد تكون مغايرة أحياناً لما يخفونه في الداخل بمعنى أن المعتقل يبدي من الصلابة والمعنويات العالية الإيجابية والقدرة على التعامل مع الواقع بشكل يومي يوحي للجميع بعدم تأثير الاعتقال عليه في كثير من الجوانب على مختلف مراحل العمر، إضافة إلى ذلك فإن مشاركتهم كافة أنواع المعاناة على مدى سنوات الاعتقال جعلهم قد عانوا وما زالوا يعانون إلا أن تلك المعاناة لم تترك أثراً واضحاً على نفسياتهم.

نتائج الفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية حسب متغير عدد مرات الاعتقال.

أظهرت نتائج هذه الفرضية أن جميع أبعاد الدراسة والدرجة الكلية كانت متقاربة على اختلاف عدد مرات الاعتقال، حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية حسب متغير عدد مرات الاعتقال.

حيث يفسر الباحث هذه النتيجة أنه لا توجد فروق بين مرات الاعتقال والمعتقلين وهذا ما أشارت إليه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين، حيث نلاحظ في جدول رقم (5.4) عدد مرات الاعتقال والتصميم على مواجهة الاحتلال والتخلص منه، لما له من أثر شديد على حياة المجتمع الفلسطيني، والدوافع الوطنية القوية التي تعمل على عدم اهتزاز الثقة لدية في المواجهة والتحدي.

قد يواجه المعتقل في البداية مشكلة عدم تقبل تكرار الاعتقال ولكن بالتدريج يبدأ المعتقل بالاقتناع أن عملية الانخراط في هذه الحياة أمر مفروض عليه ولا مفر منه، هذا بالإضافة إلى التجربة الاعتقالية الأولى، فإن وعي المعتقل ومدى ثقافته وطبيعة المعتقلين الذين يتواجد الفرد بينهم تؤثر جميعها على مدى التكيف النفسي والاجتماعي في حياة المعتقل، وهذا يعني تقليل حدة التوتر والقلق.

نتائج الفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية حسب متغير الحالة الاجتماعية قبل الاعتقال .

حيث أشارت نتائج هذه الفرضية أن جميع أبعاد الدراسة والدرجة الكلية على تقارب واضح في الحالة الاجتماعية قبل الاعتقال، كما أوضحته المتوسطات الحسابية في جدول رقم (6،4) حيث تبين في الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن المستوى (α =0.05)في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية حسب متغير الحالة الاجتماعية قبل الاعتقال.

يفسر الباحث هذه النتيجة لأنه لا توجد فروق بين درجة التكيف والحالة الاجتماعية قبل الاعتقال وذلك يعود إلى عدم خوض المعتقل تجربة الاعتقال ومعرفته بمستوى المعاملة الوحشية التي يعامله إياها الجلاد الصهيوني داخل المعتقلات، وأن عملية الاعتقال لا تؤثر عليه سواء أعزب أو متزوج وذلك لصموده أمام تحديات الاحتلال ومعاناته.

إن اندماج الأسير داخل المعتقلات بالجماعات أمر مهم جداً لتأقلمه، وذلك من خلال وجود الأطر التنظيمية ووعي المعتقل وثقافته بالإضافة إلى طبيعة المعتقلين الذين يتواجد بينهم، كل ذلك يجعل الأسير في درجة وعي عالية بحيث تجعله قادر على التكيف النفسي والاجتماعي خارج المعتقلات.

نتائج الفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى **(α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الحالة الاجتماعية بعد الاعتقال.**

أظهرت نتائج هذه الفرضية بعد استخدام اختبارات (t-test) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي، إن جميع أبعاد الدراسة والدرجة الكلية متقاربة على اختلاف الحالة الاجتماعية قبل وبعد الاعتقال، حيث أشارت المعطيات الواردة في الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية حسب متغير الحالة الاجتماعية بعد الاعتقال.

يفسر الباحث هذه النتيجة إلى أن الحياة الاجتماعية داخل وخارج السجون لم تأثر على الأسرى وذلك بسبب التكيف النفسي والثقافي داخل السجون لالتقائه بشخصيات وطنية كبيرة وشخصيات أكاديمية مثقفة ومتعلمة جعلته لا يشعر بالألم والمعاناة داخل السجون وخارجها.

كذلك إن العديد من الأسرى الذين يتكيفون مع الواقع سواء كان أعزب أو متزوج يكون لهم أساس يسبق الاعتقال، أي مدى استيعابه لممارسات الاحتلال وقناعاته في المعتقل عبارة عن مرحلة زمنية تنقضي وبالتالي عدم السماح بضياع الوقت والعمل على استثماره في نشاطات متعددة مثل الرياضة والتفاعل الاجتماعي والقراءة والعمل على توعيه وتطوير الآخرين، الأمر الذي عمل على تأسيسه مئات الآلاف من الأسرى على مدى عشرات السنوات من تجربة المعتقلين.

نتائج الفرضية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد الأطفال .

أظهرت نتائج هذه الفرضية إلى أن هناك اختلافاً واضحاً في الأبعاد ولا سيما في البعد الاقتصادي، حيث تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية حسب متغير عدد الأطفال، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي (Tukey) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق، وهذا موضح في الجدول رقم (8.4) حيث أشارت المقارنات الثنائية البعدية أن الفروق في درجة التكيف الاقتصادي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية لمتغير عدد

الأطفال كانت بين الأسرى المحررين الذين لديهم 1–3 أطفال والأسرى الذين لديهم 4–7 أطفال، حيث أن الأسرى الذين لديهم 1–3 أطفال أكثر تكيفاً على المستوى الاقتصادي .

يفسر الباحث هذه النتيجة بوجود علاقة بين عملية الاعتقال وعدد الأطفال للمعتقل حيث بزيادة عدد الأطفال يزداد كاهل وثقل الأسير المحرر وذلك بسبب الظروف المعيشية الصعبة وعدم قدرته على العمل في مجالات مختلفة بسبب تقيد الحرية عليه، وبالرغم من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأسرى المحررين الذين عدد أفراد أسرهم (1–3) والأسرى المحررين الذين عدد أفراد أسرتهم ثمانية فأكثر إلا أنه يوجد فروق واضحة غير دالة إحصائياً في المتوسطات الحسابية لصالح الأسر ذوي الأفراد (1–3) وهذا واضح في الجدول (4،11) .

نتائج الفرضية السادسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير المستوى التعليمي.

أظهرت نتائج الفرضية بعد استخدام اختبارات (t-test) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أن هناك فروق في الأبعاد، حيث كان هذ ه الفروق لصالح الأسرى المحررين ذوي المستوى التعليمي الجامعي فأكثر، حيث أشارت المعطيات الواردة في الجدول رقم (11.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وهذا واضح في المتوسطات الحسابية الواردة في الجدول رقم (4،11).

ويفسر الباحث أن سبب هذا التكيف النفسي والاجتماعي الذي امتاز به الأسرى ذوي المستوى التعليمي الجامعي فأكثر قد يعود إلى أن المستوى الثقافي والعلمي الذي يمتاز به هؤلاء الأسرى هو إحدى الأسباب التي تجعل هؤلاء متكيفين نفسيا واجتماعيا أكثر من غيرهم، حيث أن الثقافة العلمية برأي الباحث تلعب دوراً كبيرا في التأقلم والتكيف وعمل علاقات اجتماعية أوسع وعادة ما يكون الإنسان المؤهل علميا أقدر على التعايش مع المجتمع الذي يحيط به وأقدر على حماية نفسه وتوفير مصدر رزق له وهذا ما يجعله قادرا على التكيف النفسي والاجتماعي في المجتمع .

نتائج الفرضية السابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة قبل الاعتقال .

أظهرت نتائج هذه الفرضية بعد استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analusis Of Variance) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية أن هناك تقارب في أبعاد الدراسة والدرجة الكلية لمتغير الدخل الشهري للأسرة قبل الاعتقال حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى a=0.05 وهذا واضح في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الواردة في الجدول رقم (13.4) .

يفسر الباحث هذه النتيجة بأنه لا توجد فروق بين عملية الاعتقال والدخل الشهري قبل الاعتقال، وذلك بعد الاعتقال إلى أن الأسير لم يكن معتقل وكان لديه الحرية في العمل والتنقل بين المدن الفلسطينية حيث لا يوجد عليه اعتراضات من قوات الاحتلال الأمر الذي يؤدي إلى استقرار في دخله الشهري وقدرته على تلبية احتياجاته .

نتائج الفرضية الثامنة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة بعد الاعتقال .

أظهرت نتائج هذه الفرضية بعد استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analusis Of Variance) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية أن هناك فروق واضحة في أبعاد الدراسة والدرجة الكلية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة بعد الاعتقال، ولإيجاد هذه الفروق استخدم اختبار توكي (Tukey) للمقارنات الثنائية البعدية حيث تبين أن هذه الفروق في الأبعاد: الاجتماعية والجسمية والاقتصادية، وهذا واضح في الجدول رقم (15،4) حيث أشارت المقارنات الثنائية البعدية في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين أن الأبعاد كانت مختلفة بين ذوي الدخل الأسري المتدني والمتوسط ولصالح ذوي الدخل المتوسط الذين كانوا أكثر تكيفاً، وكانت أيضاً بين الأسرى ذوي الدخل الأسري المتدني والعالي، ولصالح الدخل العالي الذين كانوا أكثر تكيفاً وهذا واضح في الجدول رقم (15،4) .

ويفسر الباحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α =0.05) في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية يعود إلى أن الكثير من الأسرى قد فقدوا وظائفهم ومصادر رزقهم نتيجة الاعتقال، الأمر الذي يحول دون قدرة المعتقل على مواكبة الحياة الاقتصادية، وأن البعض الآخر من الأسرى يخشى أن يفقد وظيفته إذا ما تم اعتقاله مرة أخرى هذا يعني عدم قدرة المعتقل على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه أسرته التي هو المعيل الوحيد لها، وهذا ما يشكل عبء اقتصادي على المعتقين حيث لا يستطيع المعتقل حله إلا لفترات طويلة بعد التحرر من الاعتقال، وبعد البحث المضني عن عمل جديد، والآفاق ليست مفتوحة أمام الجميع

فالموظف الذي عانى كثيراً من أجل الحصول على وظيفته يخشى أن يخسرها، وهناك الكثير فعلاً فقدوا وظائفهم، فيصبح القلق في الالتزامات المالية والبحث عن عمل هماً إضافياً يعاني منه الأسرى المحررين.

نتائج الفرضية التاسعة

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) بين مدة الاعتقال ودرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية.

أظهرت نتائج هذه الفرضية بعد استخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للعلاقة بين مدة الاعتقال ودرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية أنه لا علاقة بينهما حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05).

حيث يفسر الباحث هذه النتيجة بعدم اكتراث الشعب الفلسطيني بالاعتقال وأن الهدف الذي يناضلون من أجله هو الحرية والاستقلال يجعلهم يضحوا ويصبروا على المعاناة التي يتلقونها من الاحتلال سواء بالاعتقال أو التعذيب أو هدم البيوت أو التنكيل بهم ...الخ.

وقد يكون للأسرة الفلسطينية دوراً بارزاً في عدم التأثير بشكل مباشر على الأسير حيث أن الأسرة الفلسطينية بما تعرضت له وما زالت تتعرض لهم من معاناة وألم وأحداث قاسية ومريرة، فإنها ما زالت قادرة على توفير الحماية الأسرية والرعاية التربوية للأسرة وكذلك فإنها قادرة على توفير الرعاية النفسية والاجتماعية للأسرى وهذا من شأنه أن يجعل الأسير قادراً على التكيف مع المجتمع.

التوصيات

– ضرورة العمل على تربية الأسرى التربية الوطنية العالية، وذلك من أجل تنمية القدرات العالية على مواجهة كافة أنواع المعاناة والظروف الصعبة التي تعيق قدرتهم على التكيف النفسي والاجتماعي في المجتمع.

– ضرورة العمل على دمج الأسرى في جماعات، وذلك من خلال الحلقات التنظيمية والإرشادية من أجل دحر القلق والتوتر الناتج عن الاعتقال والأساليب الممارسة ضدهم.

– العمل على تكامل جميع المؤسسات الحكومية والأهلية كالتربية والتنشئة الاجتماعية وذلك لإزالة العادات والتقاليد المقيدة لعملية التحرر الاجتماعي والسياسي.

– العمل على توفير فرص عمل حقيقية للأسرى المحررين وذلك من أجل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المادية وتوفير الحد الأدنى لمتطلبات الحياة، ودفعهم لمواكبة الحياة الاقتصادية.

– العمل على توفير فرص التعليم الجامعي المجاني للأسرى المحررين لما في ذلك من أهمية في قدرة الفئة المتعلمة على مواكبة المجتمع وقدرتهم على التكيف النفسي والاجتماعي فيه.

– توعية الأسرى الفلسطينية على مواجهة الألم والمعاناة الناتجة عن الاعتقال، لأنها قادرة على توفير الحماية الأسرية والرعاية التربوية والنفسية والاجتماعية للأسرى، وهذا من شأنه زيادة درجات التكيف في المجتمع.

– ضرورة القيام بدراسات خاصة تتناول متغيرات مستقلة أخرى غير التي تناولتها الدراسة، وذلك من أجل وضع اليد على مجمل المشاكل التي يعاني منها الأسرى المحررين داخل وخارج المؤسسات والعمل على حلها بأكبر قدر ممكن.

المراجـع

المراجع العربية

أبو بكر، ق. (1989): **من القمع الى السلطة الثورية** ، دار الجليل للنشر، عمان، 61– 88.

اتفاقيات جنيف المؤرخة. (1949): **اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي** ، جنيف، 222–223.

أسرى الثورة الفلسطينية في السجن المركزي للضفة الغربية. (1984): **نداء.. نداء.. نداء**، سجن جنيد، نابلس.

أسرى نفحه. (1998، 16تموز): **نتعرض لسياسة قمع دموية ولا بد من الاضراب عن الطعام**، الأيام، عدد 921، ص4.

الريماوي، أ. (17،1993 نيسان): **تحررنا كان بمثابة الخروج في جنازة وليس فرحة العودة للبيت**، القدس، ص8.

جامعة القدس المفتوحة. (1992): **التكيف ورعاية الصحة النفسية** ، الطبعة الأولى. عمان، الأردن، ص8.

الجماجرة، م. (1999): **التأثيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية على الأسرة بسبب اعتقال الزوج**، فلسطين. (رسالة غير منشورة).

جلال، س. (1980): **في الصحة العقلية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 99–105.

بلاتيفيو، إ. (1986): **الاعتقال الإداري في الضفة الغربية** ترجمة سمعان خوري . **القانون من أجل الإنسان**، الحق، رام الله، فلسطين.

الحركة الفتحاوية الأسيرة. (1992): **بركان أيلول خلف قضبان القهر** ، سجن جنيد، نابلس، 22–23.

درعاوي، د، زحايكه، م. (2000): **محاكمة أمن الدولة بين الضرورة والمشروعية**، رام الله، فلسطين.

الديك، د. (2004): **تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على ظاهرة اعتقال الأطفال الفلسطينيين**. جامعة بيرزيت، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).

رفاعي، ن. (1982): **الصحة النفسية**، الطبعة الأولى.جامعة دمشق، دمشق، 4–36. (دراسة في سيكولوجية التكيف).

السعدي، غ. (1992): **من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين مجازر وممارسات**،الطبعة الثالثة. دار الجليل للنشر، عمان، الأردن.

شقير، ر. (1996): **نحو مناهضة التعذيب**، مؤسسة الحق، رام الله، فلسطين.

صلاح، ج. (2000): **مفهوم الذات عند أبناء المعتقلين وأبناء غير المعتقلين للفئة العمرية 7–15 سنة في محافظة بيت لحم** . جامعة القدس، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).

الضمير(2002) مؤسسة لرعاية السجين، **تقرير صحفي**، رام الله، فلسطين.

عبد الله، ح.(1993): **النتاجات الأدبية الاعتقالية** . مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس، ص14.

عطية الله، أ. (1968): **مصطلحات سياسية**، ص61.

عنقاوي، ح.(1995): **المراحل الأولى للمسيرة خلف القضبان** ، الطبعة الأولى. مطبعة الغد، رام الله، فلسطين، ص37.

عوض، ع. (1984): **الموجز في الصحة النفسية** ، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1–29.

الفاهوم، و. (1985): **فلسطينيات في سجن النساء – طيور نفي تركسا** ، دار الجليل للنشر، عمان.

قاسم، ع. (1989): **أيام في معتقل النقب** ، دير الغصون، طولكرم، فلسطين، ص57.

قاسم، ع. (1986): **مقدمة بالتجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية** ، دار الأمة، بيروت.

قراقع، ع. (2001): **الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو**، معهد الدراسات الدولية، جامعة بير زيت، فلسطين.

قراقع، ع. (2003): **التعذيب في سجون الاحتلال الإسرائيلي (قانون الموت)** ، نادي الأسير الفلسطيني، فلسطين.

قطامش، ر. (2003): **تعذيب السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية**، الضمير، رام الله.

القيمري ،ع.(1985): **السجن ليس لنا**، معتقل نفحه، ص3.

مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان. (1991). **التعذيب بالصدمة الكهربائية**، القدس.

معمر، إ. (1993): **أثر الاعتقال على زوجة المعتقل الأمني الفلسطيني** ، فلسطين.(رسالة غير منشورة).

منظمة العفو الدولية . (1995): **إسرائيل والأراضي المحتلة** ، الأمانة الدولية، منشورات منظمة العفو الدولية.

مؤسسة منديلا. (1995): **معاً لمناهضة التعذيب** ، منشورات منديلا، رام الله، ص2.

النجار، أمجد. (1996): **أثر الممارسات الإسرائيلية على التكيف النفسي والاجتماعي للأسرى المحررين،** دراسة لنادي الأسير الفلسطيني، الخليل، فلسطين.

وزارة شؤون الأسرى . (2005): **تقارير إحصائية صادرة عن الوزارة ودائرة الإحصاء.**

يوسف، ع. (1997): **تأثير الاعتقال على العائلة في المجتمع الفلسطيني** ، تعيين دراسي، جامعة بير زيت، فلسطين.

References

Melissa,P. (1995) **The systematic torure and ill-treatment of palestinians by Israel**, Ramallah. AL-Haq.p.95.

Write,B. (1970) **Physical disability and psychological approach,** New York. U.S.A. Hamper and kow publishcrs. P.115. Shouts,F. **The Psychological Aspccts of Physical holcs and Disability** New York. U.S.A, Macmillan Publishing C.O, P.110.

B'tselem. (1997) **Prisoners of Administrative Detention During the Oslo Process**, (the Iisraeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territoriers), Jerusalem, p.11.

B'tselem. (1998) **A Decade of Human Rights Violations**, (The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories), p.15.

Amnesty International Report (1998), **Israel (State of) and the Occupied Territories, Amnesty International Publications**, United Kigdom, London, p.207.

الملاحق

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس – أبو ديس
الإرشاد التربوي والنفسي
استبانة رسالة ماجستير

التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحرَّرين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية

حضرة الأسير/ة المحرَّر/ة المحترم/ة
تحية الوطن وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة تهدف إلى معرفة مدى التكيف النفسي، والاجتماعي، لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

يرجى التعاون في الإجابة عن جميع الأسئلة ، علماً بأن معلومات هذه الدارسة هي لأغراض البحث العلمي فقط شاكرين لكم حسن تعاونكم.

مع فائق الاحترام والتقدير للحركة الأسيرة

إعداد الطالب : رامي عزمي قباجه
إشراف الدكتور : تيسير عبد الله

القسم الأول:

يرجى الإجابة عن أسئلة هذا القسم، بوضع دائرة حول رمز الإجابة المناسبة لك.

1 - العمر	أ- أقل من 20 سنه	ب- 20-24	ج- 25-29	د- 30 فأكثر

2 - مدة الاعتقال				
3 - عدد مرات الاعتقال	أ- مرة واحدة	ب- مرتين	ج- ثلاث مرات	د- أكثر من ذلك
4 - الحالة الاجتماعية قبل الاعتقال	أ- أعزب / عزباء	ب-متزوج/متزوجة	ج- مطلق/مطلقة	
5 - الحالة الاجتماعية حالياً	أ- أعزب / عزباء	ب-متزوج/متزوجة	ج- مطلق/مطلقة	
8- عدد الأطفال	أ-لا يوجد	ب- 1-3	ج- 4-7	د- 8 فأكثر
6 - المستوى التعليمي	أ- ثقافة المدرسة		ب- جامعي فأكثر	
10- معدل دخل الأسرة الشهري قبل الاعتقال	أ- متدنٍّ (أقل من 1200 شيكل)		ب- متوسط (1200- 2999)	
	ج- عالٍ (3000- 4999)		د- عالٍ جداً (5000 شيكل فأكثر)	
11- معدل دخل الأسرة الشهري بعد الاعتقال	أ- متدنٍّ (أقل من 1200 شيكل)		ب- متوسط (1200- 2999)	
	ج- عالٍ (3000- 4999)		د- عالٍ جداً (5000 شيكل فأكثر)	

القسم الثاني:

أثر الاعتقال على الأسير المحرر

يرجى الإجابة عن أسئلة هذا القسم بوضع إشارة (✔) في سلم الإجابة المناسبة لك مقابل كل نقطة فقط.

الرقم	العبـارة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
1-	أجد صعوبة في التكيف مع ذاتي.					
2-	أجد صعوبة في التعامل مع الآخرين.					
3-	أنا سريع التوتر مع زملائي في المؤسسة.					
4-	أصبحت أكثر عدوانية مع زملائي في العمل بعد الاعتقال.					
5-	أعيش بوضع نفسي أفضل من زملائي الذين لم يدخلوا المعتقلات.					
6-	أشعر بأنني أكثر تكيفاً مع زملائي بعد اعتقالي.					
7-	أشعر بالإحباط نتيجة عدم مقدرتي على العمل.					
8-	أشعر بالرضا عن حسن استيعابي في المؤسسة.					
9-	تنتابني مشاعر الغضب عند مواجهة مشكلة ما.					
10-	أشعر بصعوبة في ايصال أفكاري للآخرين.					
11-	أشعر بأن معظم الناس يستمتعون بالحديث معي.					
12-	أشعر بأنني أكثر تكيفاً مع المجتمع .					
13-	أشعر بالراحة النفسية.					
14-	أفقد ثقتي بنفسي بسهولة.					
15-	أشعر بالراحة في المنزل.					
16-	أثق بأفراد أسرتي.					
17-	أكره النشاطات الاجتماعية مع الآخرين .					
18-	أعاني من صعوبات في التعامل مع زملائي في المؤسسة .					
19-	أشعر بتقبل المؤسسة لدور الأسير المحرر .					
20-	تنظر إليّ المؤسسة التي أعمل فيها نظرة سلبية.					
21-	أشعر بأن زملائي في العمل لا يهتمون بآرائي .					

الرقم	العبـارة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
22-	أشعر بالرضا لأن زملائي يفهمون مشاعري.					
23-	يشعرني زملائي بالمكانة الاجتماعية التي كنت أتمتع بها قبل الاعتقال.					
24-	لدي علاقات اجتماعية كثيرة.					
25-	ترحب مؤسسات السلطة بالأسير المحرر.					
26-	أنا محبوب من قبل زملائي.					
27-	أشعر بالرضا لأن الآخرين يفهمون مشاعري .					
28-	أختلف مع زملائي في العمل بسبب نظرتهم السلبية للكفاءة المهنية للأسير المحرر.					
29-	أتمتع بعلاقات جيدة مع زملائي في العمل .					
30-	اندمج في معظم النشاطات الاجتماعية مع زملائي.					
31-	أميل إلى العزلة عن زملائي.					
32-	علاقاتي طيبة مع أسرتي.					
33-	أدت الإعاقة إلى عجزي عن القيام بالعديد من الأعمال في المؤسسة.					
34-	الاعتقال سبب لي أمراضاً مزمنة خفضت من قدرتي على العمل.					
35-	أعاني من الصداع لفترة طويلة من اليوم .					
36-	أعاني من الأرق الذي ينتابني عند النوم .					
37-	أشعر بالألم عند عدم القيام بالمهمات الموكلة إليّ .					
38-	أشعر بعدم الرضى عن عدم قدرتي على العمل .					
39-	أشعر بعدم التركيز في العمل في المؤسسة .					
40-	أصاب بضيق في التنفس .					
41-	أشعر بالرعشة في حركات يدي .					
42-	أعاني من الغازات في معدتي وأمعائي .					
43-	تستلزم صحتي الرعاية الطبية المستمرة .					
44-	أعاني من آلام البواسير باستمرار .					
45-	أعاني من مرض في سمعي .					

الرقم	العبـارة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
46-	أعاني من ارتفاع في ضغط الدم وأحتاج إلى دواء باستمرار.					
47-	أعاني من أزمة مالية بسبب الاعتقال.					
48-	أشعر بأنني غير قادر على العمل بسبب المرض الناتج عن التعذيب.					
49-	تراجع معدل دخلي الشهري بعد خروجي من المعتقل.					
50-	انخفض دخلي نتيجة عدم قدرتي على التنقل بحرية.					
51-	لا أعتمد على نفسي أثناء قيامي بأي عمل.					
52-	اضطررت للعمل في مؤسسات لا تتناسب مع قدراتي.					
53-	اعتقد أنه لا توجد فرص عمل كافية للمعتقلين بعد الخروج من المعتقل.					
54-	أشعر بأنني غير قادر على تلبية الاحتياجات الأساسية للبيت.					

مع فائق الاحترام والتقدير للحركة الأسيرة

الباحث: رامي عزمي عبد الجواد قباجه

ملحق (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة رسالة ماجستير

إعداد الطالب: رامي قباجه

إشراف الدكتور: تيسير عبد الله

1 -صف شعورك لحظة الاعتقال لأول مرة.

.....

.....

2 -تحدث عن الصعوبات النفسية التي واجهتها نتيجة الاعتقال.

.....

.....

3 -كيف ترى وضعك النفسي بعد الاعتقال؟

.....

.....

4 -تحدث عن دور الاعتقال في التأثير في شخصيتك.

.....

.....

5 -كيف أثرت عملية الاعتقال على علاقاتك الاجتماعية مع أسرتك؟

.....

.....

6 -من وجهة نظرك، كيف تقيم دور المؤسسات الوظيفية والإنسانية في تقدير دور الأسير المحرر؟

.....

.....

7 -نتيجة الاعتقال، ترى نفسك قادر على القيام بالأعمال اليومية؟

.....

.....

8 -تحدث عن الأضرار الجسمية التي لحقت بك أثناء الاعتقال.

.....

.....

9 -كيف يكنك التغلب على الأضرار الجسدية التي لحقت بك في المعتقلات؟

.....

.....

10 - من وجهة نظرك تستطيع المؤسسات الوطنية والإنسانية أن تؤمن حقوق الأسرى المحررين؟

.....

.....

11 - تحدث عن مدى تأثير الاعتقال على وضعك الاقتصادي.

.....

.....

12 - كيف أثر الاعتقال على قدرتك في العمل؟

.....

.....

13 - ما هي التوصيات التي تقترحها من أجل مساعدة الأسرى المحررين؟

.....

.....

ملاحظة: إذا كانت هناك مجالات أخرى أثرت عليك نتيجة الاعتقال أذكرها.

مع فائق الاحترام والتقدير للحركة الأسيرة

ملحق(3)

من هؤلاء القدامى 32 أسيراً أمضوا أكثر من عشرين عاماً منهم أيضاً ستة أسرى أمضوا أكثر من ربع قرن ولا زالوا في الأسر وهم :

الأسير	معلومات مختصرة
سعيد وجيه سعيد العتبة	من نابلس ومعتقل منذ 1977/7/29م أعزب ومن مواليد 1951 م وموجود في سجن عسقلان
نائل صالح عبد الله برغوثي	من رام الله ومعتقل منذ 1978/4/4م أعزب ومن ومواليد 1957 م وموجود في سجن عسقلان
فخري عصفور عبد الله البرغوثي	من رام الله ومعتقل منذ 1978/6/23م متزوج ومن مواليد 1954 م وموجود في سجن عسقلان وقد التقى بنجليه قبل شهور في السجن.
الأسير العربي / سمير سامي على قنطار	من لبنان ومعتقل منذ 1979/4/22م أعزب ومن مواليد 1962 م وموجود في سجن هداريم
أكرم عبد العزيز سعيد منصور	من قلقيلية ومعتقل منذ 1979/8/2م أعزب ومن مواليد 1962 م وموجود في سجن عسقلان
محمد إبراهيم محمود أبو علي	من يطا الخليل ومعتقل منذ 1980/8/21م متزوج ومن مواليد 1956م وموجود في سجن بئر السبع
فؤاد قاسم عرفات الرازم	من القدس ومعتقل منذ 1981/1/30م أعزب ومن مواليد 1958م وموجود في سجن هداريم
إبراهيم فضل نمر جابر	من الخليل ومعتقل منذ 1982/1/8م متزوج ومن مواليد 1954 م وموجود في سجن نفحة
حسن علي نمر سلمة	من رام الله ومعتقل منذ 1982/8/8م متزوج ومن مواليد 1958 م وموجود في سجن عسقلان
عثمان علي حمدان مصلح	من نابلس ومعتقل منذ 1982/10/15م متزوج ومن مواليد 1952م وموجود في سجن عسقلان
سامي خالد سلامة يونس	من المناطق التي احتلت عام 48 من قرية عارة ومعتقل منذ 1983/1/5م متزوج ومن مواليد 1932 م وموجود في سجن شطة
كريم يوسف فضل يونس	من المناطق التي احتلت عام 48 من قرية عارة ومعتقل منذ

	1983/1/6م أعزب ومن مواليد 1958 وموجود في سجن نيتسان بالرملة
ماهر عبد اللطيف عبد القادر يونس	من المناطق التي احتلت عام 48 من قرية عارة ومعتقل منذ 1983/1/20م أعزب ومن مواليد 1957 م وموجود في سجن شطة
سليم علي إبراهيم الكيال	من غزة ومعتقل منذ 1983/5/30م متزوج ومن مواليد 1952 م وموجود في سجن نفحة
حافظ نمر محمد قندس	من المناطق التي احتلت عام 48 من مدينة يافا ومعتقل منذ 1984/5/15م أعزب ومن مواليد 1958 م وموجود في سجن الرملة
عيسى نمر جبريل عبد ربه	من مخيم الدهيشة ومعتقل منذ 21 / 10 / 1984 م أعزب ومن مواليد 1963م وموجود في سجن نفحة
محمد عبد الرحيم سعيد منصور	من طولكرم ومعتقل منذ 27 / 1 / 1985 م أعزب ومن مواليد 1960م وموجود في سجن جلبوع
أحمد فريد محمد شحادة	من مخيم قلنديا في رام الله ومعتقل منذ 16 / 2 / 1985 م أعزب ومن مواليد 1962م
محمد إبراهيم محمد نصر	من رام الله ومعتقل منذ 1985/5/11م متزوج ومن مواليد 1955م
رافع فرهود محمد كراجه	من رام الله ومعتقل منذ 1985/5/20 م أعزب ومن مواليد 1961م
طلال يوسف احمد أبو الكباش	من الخليل ومعتقل منذ 1985/6/23م متزوج ومن مواليد 1955م
زياد محمود محمد غنيمات	من الخليل ومعتقل منذ 1985/6/27م أعزب ومن مواليد 1965
مصطفى عامر محمد غنيمات	من الخليل ومعتقل منذ 1985/6/27م أعزب ومن مواليد 1965
خالد سعدي راشد أبو شمط	من نابلس ومعتقل منذ 1985/6/28 أعزب ومن مواليد 1966
عثمان عبد الله محمود بني حسين	من جنين ومعتقل منذ 1985/7/27م أعزب ومن مواليد 1967م
هزاع محمد هزاع السعدي	من جنين ومعتقل منذ 1985/7/28 أعزب ومن مواليد 1967م

بشير سليمان أحمد المقت	من الجولان المحتلة ومعتقل منذ 1985/8/12م أعزب ومن مواليد 1965
عاصم محمود أحمد والي	من الجولان المحتلة ومعتقل منذ 1985/8/23م أعزب ومن مواليد 1967
سيطان نمر نمر والى	من الجولان المحتلة ومعتقل منذ 1985/8/23م أعزب ومن مواليد 1966
صدقى سليمان احمد المقت	من الجولان المحتلة ومعتقل منذ 1985/8/23م أعزب ومن مواليد 1967
هانى بدوى محمد سعيد جابر	من القدس ومعتقل منذ 1985/9/3م أعزب ومن مواليد 1966
محمد احمد عبدالحميد الطوس	من الخليل ومعتقل منذ 1985/10/6م أعزب ومن مواليد 1955

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
2،1	إجمالي الأسرى منذ ما قبل انتفاضة الأقصى	17
2،2	إجمالي عدد الأسرى موزعين حسب المنطقة	18
3،2	الحالة الاجتماعية للأسرى	18
2،4	الأسرى الأطفال موزعين حسب نوع الحكم	19
5،2	الأسرى المحكومين وموزعين حسب سنوات الحكم	20
6،2	الأسرى حسب نوع الحكم	20
7،2	الأسرى حسب المدة التي أمضوها	21
8،2	توزيع شهداء الحركة الوطنية الأسيرة حسب سبب الوفاة	22
9،2	توزيع شهداء الحركة الوطنية الأسيرة حسب المنطقة	22
10،2	الأسيرات موزعات حسب نوع الحكم	31
1،3	الخصائص الدمغرافية للعينة	54
2،3	نتائج معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة	57
1،4	الأعداد، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية	59
2،4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Varianc) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير العمر .	60
3،4	الأعداد، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير العمر	61
4،4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Varianc) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد مرات الاعتقال	62
5،4	الأعداد، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد مرات الاعتقال	63
6،4	نتائج اختبار (t-test) لفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الحالة الاجتماعية قبل الاعتقال	64
7،4	نتائج اختبار (t-test) لفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى	65

	المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الحالة الاجتماعية بعد الاعتقال	
8،4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد الأطفال	67
9،4	نتائج اختبار توكي (Tukey) للفروق في درجة التكيف الاقتصادي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد الأطفال	68
10،4	الأعداد، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير عدد الأطفال	69
4،11	نتائج اختبار (t-test) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير المستوى التعليمي	70
12،4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Varianc) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرى قبل الاعتقال	72
13،4	الأعداد، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة قبل الاعتقال.	73
14،4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Varianc) للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرى بعد الاعتقال	74
15،4	نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية تعزى لمتغير الدخل الشهري للأسرة بعد الاعتقال	75
16،4	الأعداد المتوسطات الحسابية والإنحرفات المعيارية لدرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة بعد الاعتقال	76
17،4	نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للعلاقة بين مدة الاعتقال ودرجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة	77

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	الاستبانة	92
2	الاستبانة المفتوحة	97
3	أسماء أقدم الأسرى في سجون الاحتلال	99

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
إقرار	أ
الشكر والتقدير	ب
مصطلحات الدراسة	ج
الملخص بالعربية	هـ
الملخص بالإنجليزية (Abstract)	ح
الفصل الأول : مشكلة الدراسة وأهميتها	
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	11
أهمية الدراسة	12
أهداف الدراسة	12
أسئلة الدراسة	13
فرضيات الدراسة	13
حدود الدراسة	14
الفصل الثاني : الأدب التربوي والدراسات السابقة	
الأدب التربوي	15
التكيف النفسي والاجتماعي	16
واقع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي ومعاناتهم	17
السياسات الإسرائيلية حول الاعتقال والتوقيف في انتفاضة الأقصى	23
الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى في السجون والمعتقلات	25
غياب مبادئ القانون الدولي الإنساني في القضاء الإسرائيلي	33
تدهور الأوضاع الإنسانية والمعيشية للأسرى	36
الدراسات السابقة	
الدراسات العربية	41
الدراسات الأجنبية	48

لتعقيب على الدراسات	51
الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات	
المقدمة	53
منهج الدراسة	53
مجتمع الدراسة	53
عينة الدراسة	53
أداة الدراسة	56
إجراءات الدراسة	57
المعالجة الإحصائية	58
الفصل الرابع : تحليل نتائج الدراسة	
تحليل نتائج الدراسة	59
الفصل الخامس : مناقشة نتائج الدراسة	
مناقشة نتائج الدراسة	78
التوصيات	84
المراجع	
المراجع العربية	86
المراجع الإنجليزية	90
الملاحق	91